الـفـــهـــرس	الصـفحـة
كلمـــة العـــــدد: تقرير إسرائيلي: فجوة بين صورة انتصار واضحة بالحرب ونهايتها الممكنة	٢
موجز تنفيـــذي	٣
أولا: تطورات عملية السلام	
أ- الموقف الأردني	٥
ب- الموقف الفلسطيني	٢٠
ت- الموقف العربي	٢٣
ث- الموقف الدولي	٢٥
ج- الموقف الاسرائيلي	٣١
ح- الموقف الأمريكي	٣٧
ثانيا: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة	
أ- الشهداء والجرحى	٤٣
ب- الأسرى والمعتقلون	٤٣
ت- اقتحامات لتجمعات سكانية	٤٤
ث- انتهاكات ضد المقدسات	٤٤
ج- مصادرة/ تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.	٤٦
ح- أنشطة استيطانية وتهويدية	٤٦
خ- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات	٤٨
د- هدم / اخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية	٤٩
ذ- انتهاكات المستوطنين	٥٠
ثالثا: شؤون إسرائيلية	
أ- مع غياب التصور لـ" اليوم التالي" في غزة : الحرب استنزاف لحماس أم إسرائيل؟؟	٥١
ب- ورقة سياساتية إسرائيلية: ما هي السلطة الفلسطينية التي تحدث عنها بايدن كجزء من حل الدولتين؟؟؟	٥٥

كلمة العدد

تقرير إسرائيلي: فجوة بين صورة انتصار واضحة بالحرب ونهايتها الممكنة

"جزء من سبب هذه الفجوة يكمن في انعدام علاقة مصطلحات تميّز مواجهات (حروب) بين دول مع مواجهة مع منظمة ليست دولة. وهذه الفجوة هي نتيجة لوصف أهداف غير واضحة، وتغيرت خلال الحرب وأدت لانعدام يقين حيال الإنجازات المطلوبة".

ردد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، منذ بداية الحرب على غزة، أن الحرب ستستمر "حتى الانتصار" على حركة حماس، وذلك من خلال تحقيق هدفين مركزيين، هما القضاء على حماس وإعادة الرهائن المحتجزين في قطاع غزة، إلا أن تقريرا صدر عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، شدد على "وجود فجوة بين التوقعات لصورة انتصار واضحة، وبين نقطة انتهاء الحرب الممكنة الفعلية".

وأشار التقرير إلى أن "جزءا من سبب هذه الفجوة يكمن في انعدام علاقة مصطلحات تميّز مواجهات (حروب) بين دول مع مواجهة مع منظمة ليست دولة. وهذه الفجوة هي نتيجة لوصف أهداف غير واضحة، وحتى أنها تغيرت خلال الحرب وأحدثت خلافات وانعدام يقين حيال الإنجازات المطلوبة"، وأضاف التقرير أنه "يضاف إلى ذلك حقيقة أن هدفي الحرب المعلنين، إعادة المخطوفين والقضاء على حماس، ليسا متلائمين بالضرورة. كما أنه توجد صعوبة في التشخيص بين تحقق الانتصار وبين إحداث إدراك الانتصار لدى الجمهور، الأمر الذي سيضع مصاعب أمام الإعلان عن انتصار."

وأشار التقرير إلى أن هذه الادعاءات تستند إلى نتائج استطلاعات أجراها "معهد أبحاث الأمن القومي" خلال الأشهر الثلاثة الأولى للحرب، وإلى تحليل الخطاب الإعلامي والعام في إسرائيل.
ورأى التقرير أنه "الواقع الحالي الذي فيه، من جهة، يتم تكرار التزام معلن باستمرار القتال حتى تحقيق أهدافه، ومن الجهة الأخرى تحقيق أهداف القتال مثلما يتم استعراضها وإنشاء إدراك بالانتصار، ليس ممكنا، وينطوي على خطر الغوص في المنطقة من دون إستراتيجية خروج منتظم واستمرار الحرب بدون إدراك ما هو الهدف الماثل في الحرب، من شأنه أن يكون لهذا عواقب شديدة على الجيش والمجتمع الإسرائيليين".

ولفت التقرير إلى أنه "تظهر في الاستطلاعات صورة واضحة، وبموجبها أن القيادة السياسية الحالية لا تتمتع بثقة الجمهور المطلوبة، والتصريحات حول "انتصار مطلق" إنما تعزز انعدام الثقة.
وحذر التقرير من أن "هذا الوضع يثير تخوفا من أن إمكانية تحقيق شعور بالانتصار في الحرب، الذي يعتبر بالغ الأهمية لوجودنا هنا بنظر معظم الجمهور، آخذ بالغياب"، ووفقا للتقرير، فإنه "في هذه الظروف، ثمة حاجة إلى قيادة تقول الحقيقة، وتقدم للجمهور الحقائق والإمكانيات والاختيار بينها بوضوح واستقامة."

- **موجز تنفيذي:**

أبرز التقرير الشهري لشهر كانون الأول ٢٠٢٣، تأكيد صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، على أنه لن يكون هنالك أي حل للقضية الفلسطينية على حساب الأردن، وتشديد جلالته على أن قوة الأردن ومنعته سياسيا واقتصاديا وأمنيا هي قوة للأشقاء الفلسطينيين، وأهمية تكثيف الجهود العربية وتوحيدها للضغط لوقف إطلاق النار في غزة، والدفع بإيجاد أفق سياسي لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، ونيل الأشقاء الفلسطينيين كامل حقوقهم المشروعة.

كما أبرز التقرير تأكيد جلالته على أن الأردن مستمرٌ بتأدية دوره التاريخي والديني الثابت في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، من منطلق الوصاية الهاشمية، وتكريس كل الإمكانات لحمايتها وحماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

ومن جهته، واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر كانون الأول ٢٠٢٣، انتهاكاته المعهودة في الأرضي الفلسطينية المحتلة بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها في تحدٍ لجميع المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية، واستمرارا لممارسة سياساته الاستيطانية والتهويدية والعنصرية ضد الفلسطينيين، بكافة أشكالها من قتل واعتقال وهدم واستيطان وتهويد دون الاكتراث بالقرارات والاتفاقيات الدولية، وتنفيذا للمطامع الاحتلالية، مبددا بذلك سائر الجهود الرامية الى التوصل الى حل دولتين لشعبين، سالبا الشعب الفلسطيني حقه في قيام دولة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

نستعرض أدناه ملخصا لأبرز هذه الانتهاكات:

- **تسجيل (٧٠) حالة إستشهاد خلال هذا الشهر بمحافظات الضفة المختلفة وتصدرت محافظة جنين تسجيل أعلى نسبة من الشهداء تلاها محافظة طولكرم، طوباس ثم الخليل، وتم تسجيل أكثر (٢١٩٧٨) حالة استشهاد بمحافظات غزة منذ بدء العدوان على غزة،**

- **تنفيذ قوات الاحتلال خلال الشهر موضوع التقرير، عمليات اعتقال ضد (١٣٤٢) فلسطينياً: (من أبناء الضفة الغربية ومن أبناء قطاع غزة المحتلين)، تصدرتها رام الله بواقع اعتقال (٢٠٨) فلسطينيا تلتها جنين (٢٠٥) حالة اعتقال، علاوة على إصدار أوامر بالإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس لمدة تتراوح ما بين أسبوع إلى ستة أشهر.**

- **مواصلة قوات الاحتلال اقتحامها لتجمعات سكنية فلسطينية، والتي ناهزت الـ (١٤٧٠) عملية اقتحام (في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين).**

- **استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي في ممارسة انتهاكاتها الممنهجة ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تم تكثيف الاقتحامات لباحات المسجد الأقصى من قبل المستوطنين تذرعًا بما يسمى بـ " عيد الحانوكاه" خلال شهر كانون الأول، وبهذا السياق رصد تقرير "محافظة القدس" تصاعد اقتحامات المستوطنين خلال العام ٢٠٢٣، إذ اقتحم (٥٥١٥٨ مستوطنًا) و (٧٤٩٨٧٧) تحت مسمى "سياحة" المسجد الأقصى المُبارك.**

- **كما واصلت سلطات الاحتلال سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم وإخطار الكثير من المنشآت بالهدم، حيث شهد كانون الأول ٢٠٢٣، (٣٠) عملية هدم لمنازل؛ معظمها تم هدمها ذاتيا بأيدي أصحابها تفاديا لدفع غرامات باهظة.**

- **إقرار السلطات الاسرائيلية عددا من المشاريع الاستيطانية التي تهدف الى تكثيف الاستيطان وترسيخ الوجود اليهودي في عدد من المدن وخاصة في القدس.**

- **مواصلة اعتداءات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم في إطار دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر كانون الأول ٢٠٢٣(١٣١) اعتداء شملت دهس مواطنين، رشق حجارة، واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين.**

- **وعلى صعيد الشأن الإسرائيلي تناول التقرير ورقة نشرها مركز "مدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" تُناقش ما يُعرف إسرائيلياً بـ "اليوم التالي للحرب"، حيث يزداد الاهتمام الإسرائيلي الداخلي بمناقشة السيناريوهات والتصورات الإسرائيلية لمستقبل قطاع غزة وفق التصورات الإسرائيلية، من ناحية، هناك توجه يدفع باتجاه السعي لإخراج إسرائيل من "الورطة" أو "المصيدة" باللجوء إلى إنهاء القتال والتوصل إلى صفقة تبادل أسرى بما يضمن المصالح الإسرائيلية على كافة المستويات .من ناحية ثانية، يُصرّ التوجه السائد على ضرورة استمرار العمليات العسكرية في قطاع غزة حتى تحقيق أهداف إسرائيل العسكرية والسياسية مع تبنّي نهج تفضيلي بين جنوب وشمال القطاع.**

أما التقرير الثاني فيتناول لذات المركز فيتناول التصريح اللافت للرئيس الأميركي، بشأن الحاجة إلى "إعادة إحياء" السلطة الفلسطينية "استعداداً لليوم التالي" للحرب الإسرائيلية التدميرية المتواصلة على قطاع غزة، وهو الأمر الذي دفع بالكثير من المعنيين، المباشرين وغير المباشرين، الأفراد والمؤسسات، إلى الشروع الفوري في البحث والتحليل والتمحيص لمحاولة الإجابة على جملة من الأسئلة المركزية المترتبة على التصريح أعلاه والمشتقة من دلالاته ومقاصده السياسية.

أولا: تطورات عملية السلام

أ- الموقف الأردني: -

يواصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني تأكيده على موقفه الثابت والراسخ حيال القضية الفلسطينية ودعمه نضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧وعاصمتها القدس الشرقية، مؤكدا جلالته على أن الأردن سيواصل بذل كل الجهود للحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم بالقدس، وحماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها بموجب الوصاية الهاشمية عليها.

وأكد جلالة الملك عبدالله الثاني، خلال كلمة ألقاها في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP٢٨ المنعقد بدولة الإمارات العربية المتحدة، بمشاركة قادة دول عربية وأجنبية ومنظمات أممية.

وأكد جلالة الملك أنه لا يمكن الحديث عن التغير المناخي بمعزل عن المآسي الإنسانية التي نراها حولنا، مشيرا إلى ما يواجهه الفلسطينيون من تهديد مباشر يطال حياتهم، وبين جلالته أن السكان في غزة يعيشون على كميات ضئيلة من المياه النظيفة والحد الأدنى من الغذاء، وتزيد التهديدات المناخية من فظاعة مآسي الحرب على القطاع، وشدد جلالة الملك على ضرورة أن يشمل التعامل مع تحديات المناخ الفئات الأكثر هشاشة، لافتا إلى الفلسطينيين الذين تأثروا بشكل كبير بالحرب على غزة، والمجتمعات التي تعاني من الأزمات والفقر حول العالم، والعائلات اللاجئة والمجتمعات المستضيفة بمنطقتنا والعالم.

على هامش أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في دبي، حذر جلالة الملك عبدالله الثاني خلال لقائه رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، من النتائج الكارثية لاستئناف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة واستهداف مناطق مكتظة بالسكان، وشدد جلالته على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي والدول الفاعلة بدورهما من خلال الضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار، ووقف التهجير القسري لأهالي غزة، وبين جلالته أن تهجير سكان قطاع غزة داخليا وخارجيا أمر مرفوض، ويجب أن يتنبه العالم لخطورة الإجراءات التي تقدم عليها إسرائيل ومنعها من ارتكاب مجازر ونكبات لا يمكن لأحد أن يتقبلها أو يتحمل تبعاتها، والتي ستنعكس سلبا على الأوضاع في المنطقة، وأشار جلالته إلى أن الأردن يبذل جهودا في تعزيز التنسيق الأممي والدولي لمضاعفة المساعدات الإنسانية إلى القطاع وضمان تدفقها بشكل مستمر وبالقدر المطلوب، لافتا إلى الاجتماع الذي عقد في عمان لتنسيق الاستجابة الإنسانية في غزة، بمشاركة قادة منظمات دولية ووكالات الأمم المتحدة وممثلي دول عربية وأجنبية.

كما بحث جلالة الملك عبدالله الثاني والرئيس البلغاري رومن راديف، الأوضاع المتدهورة في غزة، وسبل وقف الحرب الدائرة هناك، وأكد جلالته خلال اللقاء، الذي جرى على هامش أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في دبي، ضرورة الضغط باتجاه وقف فوري وشامل لإطلاق النار في غزة، وحماية المدنيين العزل، والمستشفيات، ووقف التهجير القسري لسكان القطاع، لافتا جلالته إلى أن الوضع المأساوي الذي يعيشه سكان غزة يتطلب من العالم أجمع التحرك لمضاعفة المساعدات الإنسانية والإغاثية وضمان وصولها إلى القطاع وبشكل مستدام.

أكد جلالة الملك عبدالله الثاني خلال لقائه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أن تجدد القصف الإسرائيلي على غزة سيفاقم من حجم الكارثة الإنسانية في القطاع، داعيا المجتمع الدولي والدول الفاعلة إلى التدخل والضغط من أجل وقف دائم لإطلاق النار.

وشدد جلالة الملك خلال اللقاء، الذي جرى على هامش أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بدبي، على ضرورة السماح بإدخال المساعدات بشكل دائم ومستمر وعدم إعاقة عمل المستشفيات أو استهدافها.

وحذر جلالة الملك من التوسع في العمليات البرية التي قد تؤدي إلى نتائج كارثية تنفجر معها الأوضاع، ما سينعكس سلبا على المنطقة برمتها، وأكد جلالته أن خلق أو إنتاج ظروف قد تؤدي إلى تهجير السكان عن أراضيهم في قطاع غزة هو أمر مرفوض ويجب أن يدينه العالم.

وعلى هامش المؤتمر المذكور آنفا، نبّه جلالة الملك عبدالله الثاني لدى لقائه رئيس وزراء إيرلندا ليو فارادكار، من خطورة تداعيات استمرار العدوان على غزة، وتفاقم تدهور الوضع الإنساني هناك، داعيا إلى الضغط لوقف فوري لإطلاق النار، وفك الحصار المفروض لضمان إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية لأهل القطاع، الذين يعيشون كارثة حقيقية، ولفت جلالة الملك إلى أن الأردن يعمل بشكل حثيث من أجل الحد من نتائج الكارثة الإنسانية في غزة، من خلال التنسيق الوثيق مع المنظمات الأممية والدولية لتوفير أكبر قدر من المساعدات الإنسانية والإغاثية وتأمينها لأهالي القطاع وبشكل مستدام.

كما التقى جلالة الملك، على هامش أعمال المؤتمر، الرئيس الأرميني فاهاغن خاتشاتوريان، وزعيم حزب العمال البريطاني السير كير ستارمر، كلا على حدة.

أكد جلالة الملك عبدالله الثاني خلال لقائه رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، يوم السبت ١٢/٣، أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الأردن واليابان، ولفت جلالة الملك في لقاء عُقد على هامش أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بدبي، إلى حرص المملكة على مواصلة توسيع الشراكة مع اليابان في شتى المجالات، بخاصة الاقتصادية منها، وأشار جلالته إلى جهود الأردن في التحديث الاقتصادي والتحديات التي يواجهها جراء الأوضاع في المنطقة، وجدد جلالة الملك التأكيد على رفض الأردن لأية محاولة لتهجير الفلسطينيين من غزة، وأية محاولة للفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مشددا على ضرورة وقف اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في الضفة الغربية، والتأكيد على ضرورة حماية المدنيين والالتزام بالقوانين الدولية في هذا الخصوص، حيث أكد الجانبان أن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.كما حذر جلالته من أية محاولة للفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فهما امتداد للدولة الفلسطينية الواحدة، وأشار جلالة الملك إلى خطورة التصعيد الإسرائيلي بالضفة الغربية، وما يتعرض له الفلسطينيون من عنف على يد المستوطنين المتطرفين.

كما حذر جلالة الملك عبدالله الثاني لدى لقائه الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس، الذي جرى في قصر الحسينية بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، يوم الثلاثاء ١٢/٥، من خطورة تدهور الأوضاع بالمنطقة نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة، مؤكدا ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار وحماية المدنيين، وجدد جلالة الملك رفضه للتهجير القسري للفلسطينيين داخل أو خارج قطاع غزة، مبينا أن خلق ظروف قد تتسبب بالتهجير هو أمر مرفوض ويجب أن يرفضه العالم ويدينه، وأكد جلالته ضرورة مواصلة إدخال المساعدات بشكل دائم وكاف إلى جميع مناطق غزة، والعمل على تأمين الغذاء والدواء والماء والوقود من دون أية عوائق أو تأخير، محذرا من خطورة تفاقم الوضع الإنساني جراء استمرار الأعمال العسكرية.

كما نبه جلالة الملك إلى خطورة الأوضاع في الضفة الغربية والانتهاكات الإسرائيلية في القدس، محذرا من تزايد أعمال العنف، خاصة من قبل المستوطنين، وأشاد جلالته بمواقف قبرص الداعمة لجهود تحقيق السلام على أساس حل الدولتين، مؤكدا أهمية مضاعفة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" لمواصلة تقديم خدماتها وفق تكليفها الأممي.

وعلى صلة، أكد جلالة الملك عبدالله الثاني في اتصال هاتفي تلقاه من رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، يوم الأربعاء ١٢/٦، ضرورة الضغط للوقف الفوري لإطلاق النار في غزة، وحماية المدنيين، وشدد جلالة الملك على ضرورة العمل على مضاعفة المساعدات الإغاثية والطبية وإيصالها إلى قطاع غزة دون انقطاع، محذرا من الوضع الإنساني المأساوي هناك، وجدد جلالته التأكيد على أنه لا سلام ولا استقرار بالمنطقة دون التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين.

وجدد جلالة الملك عبدالله الثاني ورئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز، يوم الخميس ١٢/٧، دعوتهما لوقف فوري لإطلاق النار في غزة، وحذر الجانبان في اتصال هاتفي من خطورة تدهور الوضع الإنساني في القطاع، مؤكدين ضرورة العمل لإدخال المساعدات بشكل مستمر وبالقدر المطلوب، وأشاد جلالة الملك بدعوات الحكومة الإسبانية المستمرة لوقف إطلاق النار في غزة وحماية المدنيين واحترام إسرائيل للقانون الدولي الإنساني، وشدد جلالته على ضرورة حماية المدنيين، والتصدي للأعمال العدائية التي يقدم عليها المستوطنون المتطرفون بحق الفلسطينيين بالضفة الغربية.

ودعا جلالة الملك عبدالله الثاني في اتصال هاتفي تلقاه من الرئيس الأمريكي جو بايدن، يوم الخميس ١٢/٧، إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة وحماية المدنيين، لافتا إلى أهمية الحفاظ على التنسيق الوثيق وبذل الجهود لإنهاء الحرب والوصول إلى السلام، وبحث الاتصال ضمان إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية الكافية إلى غزة دون تأخير، منبها جلالته إلى الوضع الإنساني الذي سيزداد تدهورا إذا ما استمرت العمليات العسكرية، وجدد جلالة الملك رفضه لأية محاولات للتهجير القسري للفلسطينيين داخل قطاع غزة أو خارجه، أو محاولات إعادة احتلال أي جزء من القطاع، كما حذر جلالته من أية محاولة لفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، اللتين تشكلان معا الدولة الفلسطينية الواحدة.

وتطرق الاتصال إلى التطورات الخطيرة بالضفة الغربية والقدس وضرورة الحفاظ على الهدوء، محذرا جلالته بهذا الخصوص من أن التصعيد الإسرائيلي الخطير وعنف المستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين، قد يوسع الصراع ويخلق الفوضى في الضفة الغربية، وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تلعب الولايات المتحدة دورا قياديا في الدفع باتجاه إيجاد أفق سياسي للقضية الفلسطينية للوصول إلى السلام على أساس حل الدولتين.

وحذر جلالة الملك عبدالله الثاني خلال اتصال هاتفي جرى يوم الأحد ١٢/١٠، مع رئيس وزراء هولندا مارك روته، من تداعيات استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مؤكدا ضرورة وقف إطلاق النار وحماية المدنيين العزل، وحذر من أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون المتطرفون تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية، والتي قد تؤدي إلى خروج الوضع بالضفة عن السيطرة، وشدد جلالة الملك على ضرورة مضاعفة المساعدات الإنسانية والإغاثية وضمان إيصالها إلى القطاع، للتخفيف من آثار الكارثة الإنسانية هناك، وجدد جلالته التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، أكد جلالة الملك عبدالله الثاني أنه لن يكون هنالك أي حل للقضية الفلسطينية على حساب الأردن، مشددا على أن الأردن واثق بنفسه وقوي بوعي شعبه وبقوة جيشه وأجهزته الأمنية.

وعلى صلة، جدد جلالته خلال لقائه في قصر الحسينية، يوم الاثنين ١٢/١١، رؤساء هيئة الأركان المشتركة وعددا من مدراء الأجهزة الأمنية المتقاعدين التأكيد على أن قوة الأردن ومنعته سياسيا واقتصاديا وأمنيا هي قوة للأشقاء الفلسطينيين، مشددا على أن هذا الوطن بني بهمة وعزيمة أبنائه، ومسؤوليتنا جميعا تغليب مصلحته العليا وحمايته، وأشاد جلالة الملك بتماسك الجبهة الداخلية، داعيا إلى عدم الالتفات إلى الأصوات التي تحاول إبعادنا عن خدمة أشقائنا والدفاع عنهم، ومؤكدا وقوف المملكة إلى جانب الشعب الفلسطيني في صموده على أرضه، وأعرب جلالة الملك عن اعتزازه بالقوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي، والأجهزة الأمنية في الدفاع عن الوطن، مؤكدا ثقته بقدرتها وجاهزيتها.

وأعاد جلالته التأكيد على موقف الأردن الثابت بضرورة الوقف الفوري للحرب على غزة، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات بشكل كاف ومستدام للأهل في غزة، للتخفيف من الوضع المأساوي بالقطاع، وشدد جلالة الملك على أهمية تكثيف الجهود العربية وتوحيدها للضغط لوقف إطلاق النار في غزة، والدفع بإيجاد أفق سياسي لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، ونيل الأشقاء الفلسطينيين كامل حقوقهم المشروعة، وتابع جلالته أن الأردن حذّر منذ اليوم الأول من عملية التهجير واعتبرها خطا أحمر، لأن هذا بالنسبة لنا تصفية للقضية الفلسطينية، مشيدا بدور الشقيقة مصر بهذا

الخصوص، وأعاد جلالة الملك التأكيد على رفضه لأية محاولات للفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فهما امتداد للدولة الفلسطينية الواحدة.

ولفت جلالته إلى أن المساعدات التي تقدمها المملكة إلى الأشقاء الفلسطينيين مستمرة، ومنها الخدمات الطبية من خلال مستشفيين عسكريين في قطاع غزة، وآخر في نابلس، فضلا عن المحطتين الطبيتين في رام الله وجنين.

ونوه جلالة الملك إلى عمليات الإنزال الجوي، التي نفذها النشامى من منتسبي الجيش العربي المصطفوي بكل شجاعة، وبما يؤكد وقوف الأردن المتواصل إلى جانب الأهل في غزة، رغم صعوبة الظروف.

كما أكد جلالة الملك عبدالله الثاني خلال اتصال هاتفي مع المستشار الألماني أولاف شولتس، ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة، وحماية المدنيين، ودعا جلالة الملك خلال الاتصال، يوم الاثنين ١٢/١١، المجتمع الدولي إلى تكثيف المساعدات الإنسانية والإغاثية وضمان وصولها إلى قطاع غزة.

واكد جلالة الملك عبدالله الثاني في مدريد، يوم الثلاثاء ١٢/١٢، خلال لقائه جلالة الملك فيليب السادس ملك إسبانيا، في إطار الجهود المبذولة لحشد الدعم الدولي لوقف إطلاق النار في غزة، ضرورة بذل كل الجهود للضغط باتجاه حماية المدنيين، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، بشكل مستدام.

وحذر جلالته من تفاقم الكارثة الإنسانية المأساوية التي يعيشها أهل غزة، داعيا المجتمع الدولي للتحرك لفك الحصار المفروض، وعدم إعاقة عمل المنظمات الإغاثية الدولية أثناء تأدية مهامها، وتطرق اللقاء إلى سبل تمتين العلاقات الأردنية الإسبانية، وتوسيع فرص التعاون بينهما، بما يحقق مصالحهما المشتركة.

فيما أكد جلالة الملك عبدالله الثاني لدى لقائه رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز، في العاصمة مدريد يوم الثلاثاء ١٢/١٢، على ضرورة الضغط الدولي لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وضمان إيصال المساعدات دون انقطاع، مشددا جلالة الملك على رفض الأردن لأية محاولات للفصل بين غزة والضفة الغربية، مؤكدا أنهما تشكلان جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية الواحدة، مؤكدا ضرورة وقف الاعتداءات على الفلسطينيين في الضفة الغربية، محذرا من خطورة التصعيد هناك، مشيرا إلى أن حل الدولتين جزء من منظومة الأمن الإقليمي، وأن الرؤية التي تعتمد حل الدولتين هي الضمانة للأمن والسلام وإعادة البناء على أساس مستدام لما تم تدميره، وأكد جلالته أهمية الدور الأوروبي وموقف إسبانيا على وجه الخصوص في هذا السياق.

وقال جلالة الملك عبدالله الثاني، في كلمة ألقاها في المنتدى العالمي للاجئين، الذي عقده الأردن بالشراكة مع كولومبيا وفرنسا واليابان وأوغندا يوم الأربعاء ١٢/١٣، وتستضيفه حكومة سويسرا في جنيف بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، " بينما نجتمع نجد أنفسنا نتعامل مع أزمة نزوح أخرى في المنطقة، فقد اضطر أكثر من ١,٩ مليون فلسطيني في غزة، والكثير منهم يعد من اللاجئين، إلى الفرار من منازلهم داخل القطاع وسط حملة قصف متواصلة. ومع توجه كل الأنظار نحو غزة، يتعين على المجتمع الدولي أن يدرك أكثر من أي وقت مضى أن الحلول المؤقتة لم تعد ممكنة، وأن الأزمات العالمية تستوجب التشارك في تحمل المسؤولية على المدى الطويل.

وأضاف جلالته " بدوره، يضغط الأردن باتجاه استجابة إنسانية أكثر تنسيقا في غزة، ونقدم الدعم للأشقاء الفلسطينيين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بكل الطرق الممكنة، لكن بلادنا لا تزال تتحمل التكاليف والأعباء الثقيلة الناجمة عن استضافة مجتمعات اللاجئين التي تعيش بيننا، ولتوضيح حجم هذا العبء بشكل أكبر، يبلغ عدد اللاجئين المسجلين في (الأونروا) في الأردن ٢,٣ مليون لاجئ، بالإضافة إلى أكثر من ٧٣٠ ألفا آخرين مسجلين في المفوضية السامية للأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين، وهناك حوالي مليون لاجئ آخر غير مسجل في أي من الوكالتين، لذا فإن للشركاء الدوليين دورا حيويا في التعامل مع ذلك، وقد حظيت خطة استجابتنا لأزمة اللاجئين السوريين باعتراف عالمي، ومع ذلك لم يسبق وأن تم تمويلها بالكامل على الإطلاق. والواقع أن التمويل الدولي اللازم للوفاء بالتعهدات، في انخفاض مضطرد، وحتى الآن، لم نتلق هذا العام سوى حوالي ٢٢ بالمئة من احتياجات خطة الاستجابة، وهو أدنى مستوى على الإطلاق، ويتم تغطية ما تبقى من الاحتياجات من خلال الموازنة العامة للأردن، الأمر الذي فاقم من تحدي النفقات وتسبب بضغوط إضافية على مواردنا المستنزفة، خاصة المياه، في الوقت الذي نعمل فيه جاهدين للتعامل مع التبعات المزدوجة لأزمة اللجوء والتغير المناخي".

وأجرى جلالة الملك عبدالله الثاني، يوم الثلاثاء ١٢/١٩، اتصالا هاتفيا مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، هنأه خلاله بمناسبة إعادة انتخابه رئيسا لجمهورية مصر العربية الشقيقة، وأكد جلالة الملك عمق العلاقات الأخوية والتاريخية الراسخة التي تجمع الأردن ومصر، والحرص على الارتقاء بها إلى أعلى المستويات، والبناء عليها لتوسيع فرص التعاون في المجالات كافة، وتم التأكيد خلال الاتصال على مواصلة التنسيق والتشاور حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك، تحقيقا لمصالح البلدين والشعبين الشقيقين، وخدمة للقضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية .

استقبل جلالة الملك عبدالله الثاني في قصر الحسينية، يوم الأربعاء ١٢/٢٠، وزير الخارجية والتنمية البريطاني ديفيد كاميرون، بحضور جلالة الملكة رانيا العبدالله وسمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، وأكد جلالة الملك ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة وحماية المدنيين، داعيا المجتمع الدولي والدول المؤثرة إلى الضغط على إسرائيل من أجل وقف حربها على القطاع، وبين جلالته أن استمرار العدوان على غزة أدى إلى تفاقم الكارثة الإنسانية، ما يستدعي تحرك العالم بشكل عاجل لتقديم المساعدات بشكل دائم وكاف، وحذر جلالة الملك من مواصلة قطع الخدمات الضرورية عن القطاع كالوقود والكهرباء والماء والدواء، مبينا أن استهداف المنشآت الحيوية هو أمر مرفوض، وجدد جلالته رفضه لأية محاولات لتهجير سكان غزة عن أراضيهم داخليا أو خارجيا، واعتبر أنه أمر يخالف القوانين الدولية، ويجر المنطقة إلى مزيد من الصراع، وبحث جلالة الملك والوزير البريطاني العلاقات الثنائية، وضرورة توسيع آفاق التعاون في شتى المجالات بما يعود بالنفع على البلدين الصديقين.

وشدد جلالة الملك خلال لقائه قيادات دينية مقدسية وأردنية في قصر الحسينية، يوم الأربعاء ١٢/٢٠، على ضرورة "الوقوف متحدين" في الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس، أكد جلالة الملك عبدالله الثاني موقف المملكة الأردنية الهاشمية الثابت والواضح تجاه القضية الفلسطينية والعدوان على غزة، وقال جلالته إنه لا تراجع عن مواقفنا، وسنعمل بقوة وبصوت عال من أجلها.

وجدد جلالته، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، وسمو الأمير غازي بن محمد كبير مستشاري جلالة الملك للشؤون الدينية والثقافية والمبعوث الشخصي لجلالته، التأكيد على أن الأردن سيواصل دوره التاريخي في رعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس، وحث جلالة الملك على تكثيف التعاون والتنسيق مع الأشقاء في فلسطين للوقوف على التحديات على الأرض بهدف المساعدة على حلها وتقديم الدعم اللازم لهم.

وفيما يتعلق بغزة، شدد جلالته على أن أي هدنة يجب أن تفضي إلى وقف إطلاق النار وعودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات بهدف إيجاد حل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، الذي يلقى اجماعا دوليا، وعبر جلالة الملك عن رفضه وإدانته للاستهداف العسكري لدور العبادة من مساجد وكنائس في غزة، مشيرا إلى أن هناك من لجأ إليها طلبا للحماية، وهم يحتاجون إلى مساعدات يسعى الأردن لإيصالها بكل الطرق.

وأشار جلالته إلى استمرار الجهد الإغاثي والإنساني الذي يقوم به الأردن من خلال المستشفيات الميدانية بخاصة في غزة، التي سيتم تزويدها بشكل مستمر بالمواد اللازمة، بالتوازي مع الضغط من أجل فتح

المعابر أمام المساعدات بشكل دائم وكاف، وحذر جلالة الملك من خطورة تداعيات الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي، وفي القدس والضفة الغربية نتيجة الاعتداءات المستمرة على الأهالي فيهما، كما حذر جلالته من التضييق على المسيحيين خلال قداس عيد الميلاد المجيد في بيت لحم، مؤكدا أن الأردن سيبذل جهودا مع المجتمع الدولي لتمكينهم من أداء شعائرهم.

أكد جلالة الملك عبدالله الثاني لدى لقائه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في العقبة، يوم الخميس ١٢/٢١، ضرورة أن يضغط العالم بأسره لوقف فوري لإطلاق النار في غزة، وحماية المدنيين، وجدد جلالة الملك التأكيد على أن استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة سيكون له تبعات كارثية على المنطقة بأكملها، وشدد جلالته على ضرورة التحرك وبشكل فوري لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بشكل كاف ومستدام إلى قطاع غزة، الذي يشهد وضعا إنسانيا كارثيا، ونبه جلالة الملك من الأعمال العدائية التي يقوم بها المستوطنون المتطرفون بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية، والانتهاكات للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، والتي قد تؤدي إلى خروج الوضع في الضفة عن السيطرة.

وأعاد جلالته التأكيد على رفض الأردن المطلق للتهجير القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحذر جلالة الملك من أية محاولات للفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مشددا على أنهما امتداد للدولة الفلسطينية الواحدة، وجدد جلالته التأكيد على أنه لا سلام ولا استقرار دون حل عادل للقضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين، يلبي كامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ولفت جلالة الملك إلى أهمية دور فرنسا والاتحاد الأوروبي في دعم حل الدولتين، ما يتطلب تكثيف الجهود المبذولة للتوصل إلى أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم.

أكد جلالة الملك عبدالله الثاني والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، لدى لقائهما في القاهرة الذي جرى في قصر الاتحادية يوم الأربعاء ١٢/٢٧، على رفضهما التام لجميع محاولات تصفية القضية الفلسطينية، وللتهجير القسري للأشقاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشدد جلالته على دعم الأردن الثابت لموقف الشقيقة مصر ضد أية محاولات لتهجير أهالي غزة.

وجدد جلالة الملك والرئيس المصري تأكيدهما على ضرورة تحرك العالم أجمع للضغط لوقف فوري لإطلاق النار في غزة، وإدخال المساعدات الإنسانية بشكل كاف ومستمر، للتخفيف من الوضع المأساوي ومعاناة الأهل في القطاع، وشددا على أن هناك مسؤولية سياسية وأخلاقية كبيرة تقع على عاتق المجتمع الدولي نحو تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، على النحو الذي يحفظ مصداقية المنظومة الدولية، وأكدا أهمية التصدي لأية محاولات لإعادة احتلال أجزاء من غزة أو إقامة مناطق عازلة فيها أو فصلها عن الضفة الغربية، وحذرا من تداعيات استمرار الحرب على غزة، والتي ستجر المنطقة إلى كارثة سيدفع الجميع ثمنها، مشددين على أهمية عدم توسع دائرة الصراع بما يتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

وبين جلالة الملك أن استمرار توسع العمليات الإسرائيلية في جنوب غزة سيكون له تداعيات إنسانية وأمنية كارثية، خصوصا في ظل الوضع الإنساني الخطير، وحذر جلالته من استمرار الإجراءات الإسرائيلية التصعيدية في الضفة الغربية والقدس، خصوصا العنف الذي يمارسه المستوطنون المتطرفون ضد الفلسطينيين، والذي قد يؤدي لانفجار الوضع في الضفة.وتم التأكيد على إدامة التنسيق الوثيق بين الأردن ومصر إزاء القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما يحقق مصالح البلدين والشعبين الشقيقين، ويخدم القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وشدد الزعيمان على ضرورة الدفع الجاد نحو أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وأكد جلالة الملك أن حل الدولتين هو جزء من منظومة الأمن الإقليمي، والسبيل الوحيد لتحقيق السلام.

كما تلقى جلالة الملك عبدالله الثاني، يوم الجمعة ١٢/٢٩، اتصالا هاتفيا من رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، دعا خلاله إلى الضغط الدولي للوقف الفوري لإطلاق النار في غزة، وأكد جلالة الملك ضرورة حماية المدنيين وزيادة المساعدات الإنسانية إلى غزة وضمان إيصالها بشكل مستدام، مشيرا إلى جهود الأردن بهذا الخصوص، وشدد جلالته على رفض الأردن التام لجميع محاولات تصفية القضية الفلسطينية، وللتهجير القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، داعيا إلى التصدي لأعمال العنف من قبل المستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، وجدد جلالته التأكيد على أن الحلول الأمنية والعسكرية لا يمكنها أن تحقق السلام، بل السبيل الوحيد لذلك هو العمل نحو أفق سياسي يفضي إلى السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

وبدورها، أدانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، بأشد العبارات قرار إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بناء مستوطنة جديدة على أراضٍ في القدس الشرقية المحتلة، في توسع استيطاني مرفوض ومدان، يمثل خرقاً فاضحاً وانتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وفي مُقدمها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤، الذي يعتبر الاستيطان غير شرعي في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة. وشدد الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير الدكتور سفيان سلمان القضاة على رفض المملكة للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والتي تشمل بناء المستوطنات وتوسيع القائم منها، وسياسات مصادرة الأراضي والهدم وطرد السكان وإنشاء الطرق الالتفافية لخدمة المستوطنات وغيرها من السياسات والإجراءات الهادفة للتهجير القسري للسكان. وأوضح أن كل هذه الإجراءات تتعارض بشكل صارخ مع الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين ومع قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، سماح شرطة الاحتلال الإسرائيلي بمسيرة للمتطرفين التي ستمر عبر أحياء البلدة القديمة للقدس ومروراً بالحي الإسلامي، ودعوات هؤلاء المتطرفين التحريضية ضد إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك، وسعيهم لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، في خطوة مرفوضة ومدانة ومستفزة، محذرة من استمرار مثل هذه الإجراءات الإسرائيلية الأحادية اللاشرعية واللاقانونية التي تستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، مؤكداً بأنه لا سيادة لإسرائيل على القدس والمقدسات، وأن القدس الشرقية أرض فلسطينية محتلة، وشددت الوزارة على أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونماً هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة صاحبة الحق القانوني الحصري بإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف كافة وتنظيم الدخول إليه.

فيما دعا نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي،الولايات المتحدة إلى العمل مع الأردن والدول العربية لوضع خطة قابلة للتنفيذ محددة المواعيد والتواقيت وآليات التنفيذ من أجل إنهاء الاحتلال وتلبية جميع حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وقال الصفدي في مقابلة مع قناة الجزيرة إن الولايات المتحدة مطالبة بمواجهة همجية الحكومة الإسرائيلية وعنصريتها وسياساتها إذا أرادت أمنا وسلاما واستقرارا في المنطقة. وأكد إنه لا يمكن قبول صمت المجتمع الدولي عن العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين مؤكدا أن الصمت الدولي يغطي الهمجية الإسرائيلية في قطاع غزة.
وقال إن إسرائيل تقوم بإبادة جماعية بحق الفلسطينيين مضيفا اسرائيل أنهت الهدنة التي استمرت سبعة ايام وإنها تأخذ ٢,٣ مليون فلسطيني في غزة رهينة لعدوانها ولأجندة عنصرية عدوانية وترفض الاستماع إلى أصدقائها الذين ينصحونها أن تلتزم القانون الدولي في هذا العدوان الهمجي الذي تشنه على الفلسطينيين.

كما شارك أمين عام وزارة الخارجية وشؤون المغتربين للشؤون الدبلوماسية والمغتربين، السفير ماجد القطارنة، في المؤتمر الافتراضي لمتابعة نتائج مؤتمر باريس حول الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة.

وجاءت مشاركة السفير القطارنة بدعوة من وزيرة الخارجية الفرنسية كاثرين كولونا، ومشاركة العديد من الدول المانحة، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية.وأكد القطارنة في كلمة ألقاها خلال المؤتمر، أن الأردن يبذل جهودا سياسية كبيرة لوقف الحرب المستعرة على غزة وحماية المدنيين، وكذلك جهودا مكثفة لتقديم المساعدات الإنسانية للأشقاء في غزة من خلال عدد من المؤسسات، بما في ذلك الهيئة الخيرية الهاشمية، والخدمات الطبية الملكية، وتابع "كما استضاف جلالة الملك الاجتماع التنسيقي لعملية العقبة لإغاثة غزة في ٣٠ تشرين الثاني الماضي، حيث أعطى المشاركون فيه الأولوية لتوفير الإمدادات الإنسانية الآمنة وغير المقيدة وغير المشروطة، وتوسيع نطاق توصيل الوقود، وفتح نقاط وصول إضافية إلى غزة"، وأشار القطارنة إلى أنه "يجب على المجتمع الدولي أن يؤكد ويعترف بدور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، وأن يبذل المزيد من الجهد لتمكينها".

وعقد أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية، برئاسة وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله، جلسة مباحثات رسمية مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، وشارك في الجلسة التي عقدت في العاصمة الأميركية واشنطن، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني، ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ووزير الخارجية المصري سامح شكري، ووزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي، ووزير الخارجية التركي هاكان فيدان.
وشدد أعضاء اللجنة على مطالبتهم الولايات المتحدة الأميركية بتحمل مسؤولياتها واتخاذ ما يلزم من إجراءات لدفع الاحتلال الإسرائيلي نحو الوقف الفوري لإطلاق النار، معبرين عن امتعاضهم جرآء استخدام الولايات المتحدة الأميركية لحق النقض "الفيتو" والذي أسهم في منع صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي، يدعو وللمرة الثانية للوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة لأسباب إنسانية.
وجدد أعضاء اللجنة الوزارية، موقفهم الموحد إزاء رفض مواصله قوات الاحتلال الإسرائيلي لعدوانها على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، مجددين دعوتهم لضرورة الوقف الفوري والتام لإطلاق النار وضمان حماية المدنيين، وعلى النحو الذي ينص عليه القانون الإنساني الدولي، ووقف المأساة الإنسانية، التي تتعمق كل ساعة في قطاع غزة، إضافة الى رفع جميع القيود التي تعرقل دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع، مجددين التأكيد على اهمية إيجاد مناخ سياسي حقيقي يؤدي إلى حل الدولتين، وتجسيد دولة فلسطين على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، معربين عن رفضهم لتجزئة القضية الفلسطينية ومناقشة مستقبل قطاع غزة بمعزل عن القضية الفلسطينية.

وعلى صلة، أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، أن ما تفعله إسرائيل لا يقتل الفلسطينيين الأبرياء فحسب، ولا يدمر سبل عيشهم فحسب، ولا يدمر غزة فحسب. وإنما تجعلها غير صالحة للسكن، وتقتل الإيمان بالسلام، وأضاف الصفدي خلال مداخلة له في ندوة حوارية نظمها مركز ويلسون للأبحاث في واشنطن، إذا أجريت استطلاعا للرأي في المنطقة، وسألت الناس هل ما زالوا يعتقدون أن السلام مع إسرائيل قابل للحياة، فإن الأغلبية ستقول لا، وبالتالي فإن إسرائيل قد عانت حقا من هزيمة استراتيجية في هذه الحرب، وأردف قائلا، إن إسرائيل كشفت عن السياسات التي كانت تطبقها بشكل منهجي حتى قبل الحرب في الضفة الغربية، ما أدى إلى قتل أي أفق للتوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع من خلال توسيع المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وحتى السماح للمتطرفين بتحديد مستقبل الفلسطينيين، مع أشخاص مثل بن غفير وسمورتيتش في مواقع صنع القرار في الوقت الحالي الذين كانوا يدعون علنًا إلى محو الشعب الفلسطيني من على وجه الأرض، وينكرون أن لديهم أي حقوق، وحتى رئيس الوزراء الإسرائيلي قال إنه سيخنق أي طموح فلسطيني للدولة.
ودعا الصفدي إلى النظر في سياق أحداث ٧ تشرين الأول الرهيبة وما تلاها من حرب، مشيرا إلى أن إسرائيل تتحدى العالم كله بما في ذلك الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية، لأنه حتى حلفاء إسرائيل يقولون إن الالتزام بالقانون الدولي ليس كذلك، فهي تقتل المدنيين بشكل عشوائي، وتحرم الناس من حقهم في الغذاء والماء والدواء، وتأخذ ٢,٣ مليون من سكان غزة كرهائن، حتى أنها تشترط دخول الإمدادات الإنسانية على إطلاق سراحهم.

وشدد على أن استخدام الغذاء كسلاح هو جريمة حرب أخرى يجب أن تتحمل إسرائيل المسؤولية عنها.
وقال الوزير الصفدي إن ما يحدث على الأرض في غزة، أعني أن هذه الحرب حطمت كل الأرقام القياسية؛ بقتل أكبر عدد من الصحفيين والمسعفين وموظفي الأمم المتحدة، وتدمير المستشفيات.
ولفت إلى أن رئيس الأونروا أرسل اليوم رسالة إلى رئيس الجمعية العامة يقول فيها: لم أعتقد أبدًا أنني سأتنبأ بوفاة زملائي، وكان مارتن غريفيث من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يقول إن النظام الإنساني ينهار لذا فإن هناك كارثة حقيقية تتكشف، وللأسف فإن مواقف زملائنا في الغرب بما في ذلك الولايات المتحدة لم تصل إلى الدرجة الصحيحة من القول بما فيه الكفاية.
وزاد الوزير، نحن نقدر بعض القرارات أو الإعلانات التي أصدرتها الإدارة الأميركية بشأن عدم السماح باحتلال غزة، والحث على المزيد من الإمدادات الإنسانية، ولكننا نختلف حول القضية الأساسية المتمثلة بعدم الدعوة إلى وقف إطلاق النار, لأن ما تفعله هذه الحرب، وعدد الفلسطينيين الذين سيتعين قتلهم حتى يدرك العالم أن الكيل قد طفح. وأكد مجددا أن حجة الدفاع عن النفس التي طرحت في بداية هذا الصراع، لا تتيح لمحتل الحق في الدفاع عن النفس، متسائلا كيف يقتل ١٧٠٠٠ فلسطيني، غالبيتهم من النساء والأطفال، وجثث الأطفال تتحلل تحت الأنقاض دون أدوات لإخراجهم، كيف يمكن تبرير ذلك بأي شكل من الأشكال؟! لذا فإن ضحايا هذه الحرب ما هو أبعد من مأساة قتل الكثير من الناس وتدمير سبل عيشهم وتدمير مجتمع بأكمله، إنما هي مصداقية المجتمع الدولي، وتابع، القانون يطبق بشكل انتقائي، وموقف العديد من شركائنا وأصدقائنا الغربيين في هذا الجزء من العالم لا يرتقي إلى مستوى الالتزام القانوني أو الأخلاقي بوقف هذه المذبحة التي تقع ضمن نطاق القانون الدولي، والتعريف القانوني للإبادة الجماعية في هذه المرحلة والخطر يكمن في المستقبل وليس في الوقت الحالي فقط.
ودعا وزير الخارجية إلى الوقوف لجانب السلام ولحق جميع شعوب المنطقة في العيش بسلام، لأن هذه الحرب لن تجلب الأمن لإسرائيل، ما لم يتمتع الفلسطينيون بالأمن أيضًا، ولن تساعد كذلك إسرائيل من خلال مواصلة العدوان الذي سيطارد المنطقة بأكملها لسنوات عديدة قادمة.
وقال إننا بحاجة إلى الولايات المتحدة كشريك وصديق لنا جميعًا، ولها دور لا غنى عنه في أي جهد لتحقيق السلام، ونحتاج إلى الولايات المتحدة لقيادته، في خطوة كبيرة من شأنها أن تحل هذا الصراع نهائيا، مشددا على أن الطريقة الوحيدة لذلك هي الإعلان عن خطة عملية لحل الدولتين مع آليات الوصول إليها وجداول زمنية.
وأوضح أن السلام الشامل والعادل هو الذي سينقذ المنطقة بأكملها من الاضطرار إلى عيش الفظائع التي نراها تحدث الآن. وتساءل إلى أي مدى تريد أن تذهب الحكومة الإسرائيلية؟ ما هو هدفها؟ هل تريد حل الدولتين؟ من الواضح الآن أنها تقول أنها لا تريد ذلك، ورئيس الوزراء الإسرائيلي قبل بضعة أيام قال إنه طالما بقي في منصبه، فلن يسمح بتحقيق حل الدولتين. ما يعنيه ذلك هو أنه لن يسمح أبدًا بحل الصراع، لأنه إذا كان يعتقد أن الفلسطينيين سيتخلون عن حقهم في تقرير المصير وإقامة الدولة، فإنه يخطئ في قراءة الدروس المستفادة من عقود من الصراع. إذن ما يقوله هو أنه يريد أن يستمر الصراع.
ولفت إلى أن ما يحدث في الضفة الغربية هو حرب هادئة تجري أيضاً، ووقع أكثر من ٣٠٠ هجوم إرهابي للمستوطنين على الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ بدء النزاع في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. ويبلغ المعدل اليومي ٦ هجمات إرهابية يقوم بها المستوطنون على الفلسطينيين.
وأشار إلى إن إسرائيل أعلنت قبل يومين عن توسعة استيطانية جديدة ستفصل القدس الشرقية عن جنوب الضفة الغربية، وكان ذلك قبل ثلاثة أيام فقط. ومرة أخرى يخرج السياسيون الإسرائيليون قائلين إنهم لن يعترفوا بحقوق الفلسطينيين، ويستمر تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم. لذا أعتقد أن ما نواجهه هنا ليس مجرد تحد لما يحدث في غزة.
ومضى قائلا: حتى الآن، لم نشهد سوى أعمال انتقامية قاسية تستهدف المدنيين، وإسرائيل نفرض الواقع المروع على كل من الضفة الغربية وغزة الآن فقط بمزيد من الدمار، والمزيد من الموت والمزيد من الألم، وتهجير الفلسطينيين من الشمال، وتدمير المباني، مثل المجلس التشريعي في غزة. وخلص الوزير الصفدي إلى أن الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي هو إرسال رسالة إلى الفلسطينيين مفادها بأنه لن يُسمح لكم بالعودة أبدًا؟
وقال عندما يتم دفع جميع سكان غزة إلى أقل من ٥٦% من مساحة غزة، ولا مستشفيات أو مدارس أو صرف صحي أو مياه، لفرض واقع يدفع الناس إلى الخروج، الأمر الذي يرفضه الأردن ومصر، وجميع

الدول العربية، ولن ندعم ذلك أبدًا، أو نسمح أبدًا بتهجير الفلسطينيين خارج أراضيهم.
ولفت إلى جلالة الملك عبد الله الثاني كان واضحا جدا بشأن الذي يشكل إعلان حرب علينا، وسنفعل كل ما يلزم لمنع تحقيق ذلك، لأن ما يعنيه ذلك هو أن إسرائيل تحاول حل المشكلة التي خلقها احتلالها على حساب أمن واستقرار المنطقة.
وبين وزير الخارجية أن إسرائيل تشن عدوانًا غير قانوني وغير أخلاقي وغير إنساني ضد الفلسطينيين، وهي تخلق واقعًا مروعًا، والعالم صامت، مؤكدا أن الفشل في دعم الدعوة إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية هو بمثابة تأييد لمزيد من القتل للفلسطينيين، والمزيد من انتهاك القانون الدولي وارتكاب جرائم الحرب، وتعريض مستقبل المنطقة بما في ذلك حياة الإسرائيليين للخطر.
وقال نحن جميعاً نؤيد إطلاق سراح الرهائن، والمرة الوحيدة التي جرى فيها إطلاق سراح الرهائن عندما كان هناك وقف لإطلاق النار، لأن ذلك سمح بإجراء المفاوضات، فمن خلال الاستمرار في الحرب يجعل من المستحيل إطلاق سراح الرهائن، الحرب الناشئة عن الانتقام. والغضب دون التفكير في العواقب.
وأكد أن وقف إطلاق النار هو بحكم تعريفه وقف إطلاق نار توافق عليه جميع الأطراف،وما سيفعله وقف إطلاق النار هو في الأساس وقف القتل والتدمير، والسماح بدخول الإمدادات الإنسانية، واستئناف المحادثات لإطلاق سراح الرهائن والسجناء.
وتساءل لماذا لم نحقق السلام في الشرق الأوسط حتى الآن؟ بالرغم من أن المجتمع الدولي برمته منذ عام ٢٠٠٢، بما فيها الدول العربية والإسلامية، طرحت على الطاولة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل مقابل إنهاء الاحتلال الذي هو مصدر الشر الذي رأيناه على مدى عقود، مضيفا أننا جميعا اتفقنا على المشاركة، وشاركنا جميعاً، وما زلنا لا نملك حل الدولتين بسبب إسرائيل التي تراجعت في البداية عن اتفاق أوسلو.
وذكّر الوزير الصفدي بأن السلطة الوطنية الفلسطينية أنشئت عام ١٩٩٣ لفترة انتقالية، وكان ينبغي أن تؤدي في النهاية إلى قيام دولة فلسطينية خلال ٤ إلى ٥ سنوات، ولكن هذا لم يحدث، بل تضاعفت المستوطنات بأكثر من ٤٠٠%، وتحول الخطاب السياسي في إسرائيل من قبول صيغة الأرض مقابل السلام إلى محاولة فرض واقع لن يسمح بنشوء الدولة الفلسطينية. وأشار إلى أن السياسيين الإسرائيليين يدعون إلى الإبادة الجماعية للفلسطينيين، وبن غفير دعا حرفيا إلى قتل الفلسطينيين والإبادة الجماعية، وكذلك فعل سموتريش، ودعا نائب رئيس الكنيست إلى حرق غزة كلها، وأدلى نائب رئيس بلدية القدس أمس بتصريح غير إنساني بهذا المعنى أيضًا.

وقال وزير الخارجية إن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لحل هذا الصراع، لكن إسرائيل لا تسمح بالتوصل لهذا الحل، وتتخذ الإجراءات اللازمة لمنع ذلك، وتتصرف فوق القانون الدولي، وتقتل الناس، وتعرض مستقبل المنطقة للخطر، وتعرض مكانة الولايات المتحدة في العالم للخطر. ولا نرى أي إجراء ضد ذلك سوى التصريحات، وأعتقد أن الشعور بالإفلات من العقاب وانعدام المساءلة هو الذي يسمح لإسرائيل ليس بمواصلة هذا العدوان فحسب، بل بحرمان شعبها وشعوب المنطقة الأخرى من الحق في العيش بسلام وأمن والحصول على مستقبل.

كما رحبت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بإعلان جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا الصديقتين تبني إجراءات لبناء الثقة للوصول لتوقيع اتفاقية سلام بين البلدين. وأكد الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير الدكتور سفيان القضاة أهمية هذه الخطوة التي توصل لها مكتب رئيس الجمهورية الأذربيجاني ومكتب رئيس الوزراء الأرمني، خلال مفاوضات أجرياها يوم الخميس الماضي معرباً عن أمله في أن تتكلل هذه الجهود بالوصول إلى اتفاق سلام بين البلدين، يسهم في تعزيز الأمن والسلم الدوليين.
٥كانون الأول -قال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، إن الحرب على غزة مستمرة والضحايا يتزايدون يوماً بعد يوم، وما نراه ليس فقط قتل الأبرياء، وتدمير سبل عيشهم، لكننا نشهد جهدًا منهجيًا، لإفراغ غزة من شعبها، وقال الصفدي "لقد رأينا مقدار الدمار في شمال قطاع غزة وهو مؤشر على سياسة إسرائيلية يبدو أنها مصممة على طرد سكان غزة منها، ضمن سياسة ممنهجة يدافع عنها أعضاء الحكومة الإسرائيلية، من أمثال بن غفير وسموتريتش وآخرين من الذين يقولون علناً وبصراحة أنهم يريدون مسح الفلسطينيين من على وجه الأرض."

جاء ذلك، خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال منتدى الدوحة الذي افتتح بعنوان "ماذا الآن بالنسبة للشرق الأوسط"، التي شارك فيها الصفدي كمتحدث رئيسي إلى جانب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، ورئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور محمد اشتية، ورئيس الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة دينيس فرانسيس.
وفي معرض إجابته على أسئلة المحاور قال الصفدي "إنه مع استمرار هذه الحرب، فإنها تكشف أكثر فأكثر، هدفاً لإسرائيل يتجاوز هدفها المعلن المتمثل في "التخلص من حماس" لخلق واقع جديد على الأرض، واقع سيقضي على المستقبل بمزيد من الكراهية والمزيد من الصراع في هذا الجزء من العالم.
وقال: "لم تتوقف جهودنا لمحاولة تفسير الخطر الكامن في استمرار هذا العدوان ولم نر العالم يأتي بعد يقوم بما يجب القيام به، والذي ينبغي أن يكون مطلباً لا لبس فيه وهو إنهاء هذه الحرب، التي تقع في نطاق التعريف القانوني للإبادة الجماعية"، وأضاف: "لقد شعرنا بخيبة أمل شديدة لأن قرار مجلس الأمن الذي كان يدعو ببساطة إلى موقف إنساني بوقف إطلاق النار، نقض من قبل الولايات المتحدة الأميركية."
وتابع الصفدي "أجرينا محادثة صريحة للغاية مع وزير الخارجية الأميركي وكان الوفد العربي والإسلامي واضحًا جدًا، وتم تحديد أولوياتنا، بوقف العدوان، والسماح بإمدادات إنسانية كافية إلى جميع أنحاء غزة، وضمان حماية المدنيين"، وزاد "هذا الصراع لم يولد في السابع من تشرين الأول، وهناك سياق تاريخي يجب معالجته إذا أراد سكان المنطقة، الإسرائيليون والفلسطينيون، العيش بسلام."
وقال الصفدي إن "بعض المواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد التهجير، والسيطرة على أي جزء من غزة، وتجاه السماح بدخول الإمدادات الكافية، هي مواقف مهمة، ومع ذلك، فإن لدينا خلافا كبيرا حول ضرورة وقف تلك الفظائع التي ترتكبها إسرائيل"، وأضاف "الواقع هو أن الجميع يطلب من إسرائيل التصرف وفقًا للقانون الدولي بما فيها الولايات المتحدة الأميركية التي طلبت من إسرائيل التصرف وفقًا للقانون الدولي، لكن وببساطة فإن إسرائيل تتحدى الجميع، وتتحدى حلفاءها، والقانون الدولي، والأمم المتحدة وهي تشن هذه الحرب بدرجة من الوحشية كما كرر العديد من مسؤولي الأمم المتحدة، وتتصرف وكأنها غير خاضعة للمساءلة ويمكن أن تفلت من جرائم الحرب التي ترتكبها، وواقع الأمر أن هذا ما يحدث، فهي تنتهك كل مبدأ من مبادئ القانون الدولي، والعالم غير قادر على فعل أي شيء حيال ذلك، وبالتالي فإن ضحايا هذه الحرب ليسوا فقط من الفلسطينيين الأبرياء الذين يقتلون، بل من بين ضحايا هذه الحرب مصداقية القانون الدولي، وعملنا الجماعي المتعدد الأطراف والقيم الإنسانية والإيمان بالسلام"، وزاد "إذا ذهبت في جميع أنحاء المنطقة وتحدثت إلى جيل الشباب الذي يستيقظ على تلك الفظائع يوم، ترين أن إسرائيل خلقت قدراً من الكراهية التي ستطارد هذه المنطقة والتي ستحدد الأجيال القادمة، وبالتالي فهي تضر شعبها بقدر ما تلحق الضرر بالجميع في المنطقة، وهذه حرب لا يمكن الفوز بها، وقال " لقد تعرضت إسرائيل بالفعل لهزيمة استراتيجية، وهذا ما يجب أن نتذكره، وأعتقد أنه من غير المفهوم أن يسمح العالم لإسرائيل بمواصلة قتل الأبرياء."

ورداً على سؤال ماذا يحدث الآن وماذا يحدث بعد؟ وما هي الضغوط التي أردتم وغيركم من وزراء الخارجية العرب أن تفرضوها على واشنطن فيما يتعلق بالضغط على الإسرائيليين؟ أجاب الصفدي "فقط أوقفوا هذه الحرب، توقفوا عن هذا الجنون، توقفوا عن هذا العدوان الذي يجر المنطقة إلى هاوية النزاع، والذي سيطارد الجميع، وأضاف" نواجه نزاعًا خطرًا جديًا من التوسع، ليس فقط غزة التي تعاني من فظائع هذه الحكومة الإسرائيلية، بل الضفة الغربية أيضًا، تذكروا أنه حتى قبل السابع من تشرين الأول، شهد هذا العام مزيداً من الضحايا الفلسطينيين الأبرياء أكثر مما حدث في عقد، وأن التوسع الاستيطاني بقي مستمراً، وأن السياسيين الإسرائيليين واصلوا الحديث كما لو أن الفلسطينيين غير موجودين.
وقال إن هنالك قدرا كبيرا من نزع أو إزالة إنسانية الفلسطينيين، عندما يقول نائب رئيس الكنيست إننا يجب أن نحرق غزة، وعندما يقول وزراء إسرائيليون إننا يجب أن نقتلهم، إنهم حيوانات بشرية، ما يعني أن هناك تهديدا كبيرا و بالطبع نريد من الولايات المتحدة أن تتصرف، وأن تفرض المزيد من الضغط، مثلما نريد من العالم أجمع أن يمارس المزيد من الضغط"، وتابع "الولايات المتحدة الأميركية وافقت بالأمس على تزويد إسرائيل بـ ٤٥ قذيفة إضافية، لنسمع لما قاله أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي (هل ستتم محاسبة إسرائيل وفقًا لقوانين الولايات المتحدة فيما يتعلق باستخدام تلك الأسلحة؟) لذلك أعتقد

أننا نواجه لحظة صعبة جدًا، لحظة ستأخذنا أعماقًا في بحر الموت والدمار، وإسرائيل تعتقد أنها يمكن أن تفعل ذلك، تشعر أنها لا تحاسب، لذلك مرة أخرى أعتقد أن رسالتنا هنا جماعيًا كوفد عربي وإسلامي ما يتم فعله جنائي وهو يسير بالمنطقة بأكملها إلى مزيد من النزاع".

وفي رده على سؤال كيف تبدو مصداقية المنطقة في غزة بعد الحرب والملف الفلسطيني الأوسع؟ قال الصفدي "في البداية أود إعادة التأكيد على صحة ما تفضل به رئيس الوزراء القطري بقوله مقاربة غزة وحدها والمقترحة حالياً هي مقاربة مستحيلة؛ الحكومة الإسرائيلية تعتبر أن بإمكانها أن تفعل ما يحلو لها بقطاع غزة ونحن سوف نأتي لتنظيف الفوضى التي تتسبب بها، هذا الأمر مستحيل.
وتساءل الصفدي، كيف يمكننا أن نتحدث عن البنية في قطاع غزة بعد الحرب في الوقت الذي لا يعرف أحدا شكل قطاع غزة بعد انتهاء الاعتداء الإسرائيلي، هذه النقطة الأهم. ما يحصل في الوقت الحالي هو أن الحكومة الإسرائيلية تتحدى المجتمع الدولي بأكمله وتشن اعتداءً على غزة وتتوقع من العالم أجمع أن يتقبل هذا الواقع الذي تحاول الحكومة الإسرائيلية أن تفرضه.
وأوضح أن هذا الواقع يتمثل بعزل قطاع غزة وفرض ظروف حياة أكثر استحالة، كما تواصل السير بالمقاربة ذاتها التي تنتهجها في الضفة الغربية منذ عقود من الزمن حيث تنظر إلى القضايا من منظور أمني فقط وتتصرف من منطلق قدرتها على تخطي الشعب الفلسطيني وحقوقه في مسعى لتحقيق السلام الذي يناسبها.

وقال إنه لطالما كنا من معارضي هذه المقاربة ولطالما قلنا إن القضية المركزية في هذه المنطقة هي القضية الفلسطينية وإن المنطقة لن تعرف السلام إلا بحلها، ولن تحصل إسرائيل على الأمن إلا إذا حصل الشعب الفلسطيني على الأمن، فيجب أن يكون الأمر كذلك، لن تحظى المنطقة بالأمن ما لم يحظى به الفلسطينيون"، وأضاف "أعتقد ان الحديث يجب أن يكون حول سبب وجود صراع في المنطقة، لدينا احتلال يحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه، ويجرد الفلسطينيين من الإنسانية، و يرفض إظهار أي مؤشرات لإنهاء الاحتلال، وما لم ينته الاحتلال لن يكون هناك سلام في المنطقة، ما نريده في المنطقة هو أن يتم حل هذا الصراع، والطريقة الوحيدة التي سيتم بها حل هذا الصراع هي إذا انتهى الاحتلال وكان للشعب الفلسطيني الحق المشروع في إقامة دولته على خطوط الرابع من حزيران لعام١٩٦٧ وعاصمتها الأبدية القدس المحتلة، وأضاف لقد أهدرنا ٣٠ عاماً من عملية السلام، ولم يحدث شيئا فيها، باستثناء تعزيز إسرائيل لاحتلالها"، وقال "دعونا ننظر إلى الحقائق والأرقام، فعدد المستوطنات في الضفة الغربية زاد بأكثر من ٤٠٠ بالمئة منذ اتفاقية أوسلو، ومساحة الأراضي المصادرة هي خنق للاقتصاد الفلسطيني، والضفة الغربية هي أسير للسوق الإسرائيلي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني أقل من ٣ آلاف دولار، بينما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي يزيد عن ٥٠ ألف دولار، لذلك كانت هناك سياسة إسرائيلية منهجية لتقويض جدوى حل الدولتين".

وتساءل الصفدي هل سبق لإسرائيل أن قالت ما تريده؟ إذا كانت لا تريد حل الدولتين فماذا تريد؟ "يمكنني أن أخبرك أن البديل الوحيد لحل الدولتين هو استمرار الصراع لأنه سيكون واقع الدولة الواحدة أي الفصل العنصري الذي لن يقبله الفلسطينيون، ويبدو أن ما فشلت هذه الحكومة الإسرائيلية في فهمه هو أنها جاءت لكسر إرادة الشعب الفلسطيني في الحرية وإقامة دولته التي تحاول منذ عقود كسرها ولكنها لم تستطع، ونرى ما يحدث الآن في غزة، لذلك سنواصل في المنطقة العمل مع المجتمع الدولي لوضع حد نهائي لهذا الصراع ليس فقط في غزة، وما نحتاجه الآن خطة ذات نهاية واضحة وآلية تنفيذ للوصول إلى حل الدولتين حيث يتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة".
كما التقى الصفدي على هامش أعمال المنتدى، نظيره وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة أحمد عطاف، في اجتماع أكدا خلاله على ضرورة وقف إسرائيل لجرائم الحرب التي ترتكبها في غزة، ووقف انتهاكاتها المستمرة والمتواصلة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وشددا على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل فوري وفاعل لوقف هذه الحرب وما تنتجه من معاناة وكارثة إنسانية، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة والكافية للأشقاء الفلسطينيين في القطاع.

والتقى الصفدي الرئيسة التنفيذية لمجموعة الأزمات الدولية إرو كومفورت، يرافقها عدد من أعضاء مركز أبحاث الشرق الأوسط الأميركي، ومساعد وزير الخارجية الأسترالي تيم واتس، في اجتماعين منفصلين تناولا الجهود المبذولة لوقف الحرب على غزة وما تنتجه من معاناة وكارثة إنسانية، وشدد الصفدي على ضرورة امتثال إسرائيل لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والإرادة الدولية الداعية لوقف الحرب وضمان حماية المدنيين، كما أكد على ضرورة ضمان إيصال المساعدات الإنسانية للقطاع.

التقى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي، يوم الثلاثاء ١٢/١٢، وزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسباني، خوسيه مانويل ألباريس، على هامش زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى مدريد، وأكد الوزيران ضرورة وقف النار في غزة وإدخال المساعدات الإنسانية بشكل كاف ومستدام إلى القطاع، وشدد الصفدي على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي خطوات فاعلة وفورية لوقف العدوان الإسرائيلي الغاشم عل الشعب الفلسطيني وما يسببه من قتل ودمار.

التقى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان، على هامش أعمال منتدى اللاجئين الذي بدأ أعماله في جنيف يوم الأربعاء ١٢/١٢، وبحث الوزيران نتائج اللقاءات، التي أجرتها اللجنة الوزارية المنبثقة عن القمة العربية الإسلامية المشتركة مع عدد من المسؤولين الدوليين لحشد موقف دولي فاعل لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وأكد الصفدي ضرورة الوقف الفوري لهذا العدوان وإيصال مساعدات إنسانية فورية كافية للقطاع، مؤكداً ضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته القانونية والأخلاقية واتخاذ موقف صارم يفرض وقفه.

دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بأشد العبارات الاقتحامات الإسرائيلية المتواصلة لمخيم جنين، واقتحام عدد من جنود الاحتلال الإسرائيلي مسجداً وأداء طقوس تلمودية عبر مكبراته، اليوم الخميس ١٢/١٣، في تصرف أرعن يمثل استفزازاً صارخاً يتنافى وجميع القيم الإنسانية والأخلاقية، وأكد الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير الدكتور سفيان القضاة رفض المملكة واستنكارها الشديدين لانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وانتهاك حرمة الأماكن الدينية والإساءة لها، مشدداً على أن مثل هذه الأفعال لا تؤدي إلا إلى تأجيج الكراهية والعنف. وأكد الناطق الرسمي باسم الوزارة، ضرورة إدانة ومنع تكرار مثل هذه الأفعال ومعاقبة فاعليها، مطالباً المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها، وضمان حماية المدنيين ودور العبادة والمستشفيات والمدارس والأعيان المدنية.

عقد أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية، برئاسة الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير خارجية المملكة العربية السعودية، اليوم الجمعه ١٢/١٥، في العاصمة النرويجية أوسلو، اجتماعاً رسمياً مع رئيس وزراء مملكة النرويج يوناس غار ستوره، ووزراء خارجية دول شمال أوروبا "النورديك" (النرويج - الدنمارك - السويد - فنلندا - آيسلندا) ودول اتحاد "البنلوكس" (هولندا - بلجيكا - لوكسمبورغ)، وذلك بمشاركة الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في دولة قطر، ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية أيمن الصفدي، ووزير الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين رياض المالكي، ووزير خارجية جمهورية تركيا هاكان فيدان، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حسين إبراهيم طه. وجرى خلال جلسة المباحثات، مناقشة التطورات الخطيرة في قطاع غزة، ومواصلة الاحتلال الإسرائيلي التصعيد العسكري اتجاه المدنيين العزل، مجددين موقفهم الموحد إزاء رفض مواصله قوات الاحتلال الإسرائيلي لعدوانه على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ودعوتهم لضرورة الوقف الفوري والتام لإطلاق النار، وضمان حماية المدنيين، وعلى النحو الذي ينص عليه القانون الدولي الإنساني، كما طالب

أعضاء اللجنة، بالتصدي للانتهاكات الصارخة كافة التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، والتي تزيد من المأساة الإنسانية، وتعرقل دخول المساعدات الإنسانية العاجلة إلى قطاع غزة المحاصر، مشددين على أهمية محاسبة الاحتلال على الانتهاكات المتواصلة في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تخالف القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأكد أعضاء اللجنة، أهمية اتخاذ الخطوات الجادة والعاجلة لضمان تأمين الممرات الإغاثية، لإيصال المساعدات الإنسانية والغذائية والطبية العاجلة لقطاع غزة، معبرين عن رفضهم لتقييد دخول المساعدات الإنسانية بشكلٍ سريع وآمن، وشدد أعضاء اللجنة، على أهمية تهيئة الظروف السياسية الجادة لقيام دولة فلسطينية على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، معربين عن رفضهم لتجزئة القضية الفلسطينية ومناقشة مستقبل قطاع غزة بمعزل عن القضية الفلسطينية.

أكد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، اليوم الثلاثاء ١٢/١٩، أن عدم اتخاذ المجتمع الدولي موقفاً واضحاً وصريحاً يطالب بوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، هو فشل في تنفيذ القانون الدولي توظفه إسرائيل غطاء للاستمرار في قتل الفلسطينيين وتدمير غزة واستمرار إجراءاتها اللاقانونية واللاإنسانية في الضفة الغربية، وقال الصفدي، في لقاء مع وفد البرلمان الأوروبي للعلاقات مع دول المشرق، إن وقف العدوان الإسرائيلي على غزة مسؤولية يجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي بحزم وفاعلية، لافتاً إلى الضرر الكبير الذي يلحقه العدوان بمصالح الكثير من الدول الغربية وسمعتها في المنطقة، وأكد الصفدي، رفض الأردن لأي مقاربة للتعامل مع غزة بعد وقف الحرب بشكل منفرد، وحذر من تبعات المقاربات الأمنية التي تعتمدها الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية وتقول إنها تريد تطبيقها في غزة، وأشار إلى أن الحكومة الإسرائيلية تتحدى المجتمع الدولي حين ترفض حل الدولتين، وتستمر في تقويض السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أن المجتمع الدولي برمته، وبما يشمل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية يدعمون حل الدولتين سبيلاً لحل الصراع، وقال إن استمرار الحرب الإسرائيلية على غزة واعتداءاتها على الفلسطينيين في الضفة يدفعون المنطقة نحو المزيد من الصراع ويعرون الأجندة المتطرفة التي يتبناها علناً وزراء عاملون في الحكومة الإسرائيلية، وقال إن إسرائيل ترتكب جرائم حرب في عدوانها الذي قتل أكثر من ١٩ ألف فلسطيني ومستمر في حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في الغذاء والدواء والكهرباء، وعلى المجتمع الدولي أن يتحرك بشكل فاعل لوقف هذه الجرائم، وشدد الصفدي على أن السلام العادل لن يتحقق إلا بزوال الاحتلال وتلبية جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمها حقهم في الحرية والدولة المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني.
وثمن مواقف عديد دول أوروبية طالبت بالوقف الفوري لإطلاق النار، وأكدت دعمها لحق الشعب الفسلطيني في حريته وأمنه ودولته المستقلة وفق حل الدولتين، وبحث الصفدي وأعضاء الوفد الذي يضم رئيسة وفد البرلمان الأوروبي للعلاقات مع دول المشرق إيزابيل سانتوس، وسفير الاتحاد الأوروبي المعتمد لدى المملكة، وعدداً من نواب البرلمان الأوروبي أعضاء الوفد، العلاقات الأردنية الأوروبية وبرامج التعاون بينهما في عديد قطاعات، وشكر الاتحاد الأوربي على دعمه للأردن.

التقى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، يوم الأربعاء ١٢/٢٠، وزير الخارجية والتنمية البريطاني ديفيد كاميرون، وبحث الصفدي وكاميرون الأوضاع الكارثية في غزة والجهود المبذولة للتوصل لوقف إطلاق النار وضمان إيصال مساعدات إنسانية كافية ومستدامة وفورية للقطاع.
واتفق الوزيران على ضرورة اتخاذ الإجراءات واعتماد الآليات التي تضمن دخول المساعدات إلى غزة لمواجهة الكارثة الإنسانية المتفاقمة هناك، وشدد الصفدي خلال الاجتماع على ضرورة الوقف الفوري للعدوان على غزة وحذره من تبعاته الإنسانية والأمنية والسياسية الكارثية.
وأكد الصفدي موقف المملكة الثابت في رفض أي مقاربة مستقبلية تتعامل مع غزة من منطلق أمني وبشكل منفصل عن الضفة الغربية وخارج سياسة خطة كاملة لإنهاء الصراع وتحقيق السلام العادل

والدائم على أساس حل الدولتين ووفق المرجعيات المعتمدة، كما أكد موقف المملكة الثابت في رفض أي محاولة لتهجير الفلسطينيين داخل أرضهم وإلى خارجها والتصدي له بكل الإمكانات.
وبين الصفدي أهمية اعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة باسم المجموعة العربية والذي يركز على إيصال المساعدات الإنسانية، وبحث الصفدي وكاميرون خلال اللقاء الذي استكملت فيه المحادثات التي كانا أجرياها في لندن أخيرا، في إطار الزيارة التي قام بها الصفدي وأعضاء اللجنة الوزارية العربية الإسلامية المكلفة بالتحرك الدولي لوقف الحرب على غزة، الأوضاع في الضفة الغربية والتصعيد الخطير الذي تشهده، حيث شدد الصفدي ضرورة وقف الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية وإرهاب المستوطنين.

وتلقّى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ، اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، تابع خلاله الوزيران المحادثات التي أجرياها في واشنطن أخيراً في إطار الزيارة التي قام بها الصفدي وأعضاء اللجنة الوزارية العربية الإسلامية المكلفة بالتحرك الدولي، لوقف الحرب على غزة، وأكد الصفدي، ضرورة وقف العدوان على غزة، وضرورة اتخاذ الخطوات الكفيلة بإيصال المساعدات الإنسانية بشكلٍ كافٍ ومستدام وفوري إلى القطاع، وحذر أيضاً من خطورة الوضع في الضفة الغربية.

بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، مع وزيرة خارجية مملكة هولندا، هانكي برونز سلوت، التبعات الكارثية لاستمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والجهود المبذولة للتوصل لوقف إطلاق النار وضمان إيصال مساعدات إنسانية كافية ومستدامة وفورية للقطاع.
وأكد الصفدي وسلوت ضرورة ضمان إدخال مساعدات إنسانية كافية وفوراً إلى القطاع لمواجهة التحديات الإنسانية التي تزداد كارثية كل يوم، كما اكدا رفضهما تهجير الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة أو إلى خارجها، وشدد الصفدي على أن الوقف الفوري للعدوان على غزة أولوية وينبغي أن تتكثف كل الجهود الدولية لوقفه ووقف ما يسببه من قتل ودمار، وأكد موقف المملكة الثابت في رفض أي مقاربة تتعامل مع غزة بمعزل عن الضفة الغربية والقدس المحتلة ومن منطلق أمني خارج إطار خطة كاملة لإنهاء الصراع وتحقيق السلام العادل والدائم على أساس حل الدولتين ووفق المرجعيات المعتمدة.
كما شدد الصفدي على ضرورة اعتماد مجلس الأمن الدولي مشروع القرار الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة باسم المجموعة العربية الذي يركز على إيصال المساعدات الإنسانية، والذي يتوقع أن يتم التصويت عليه اليوم، محذرا من أن الفشل في تبني القرار سيعكس معايير ازدواجية خطيرة في تطبيق القانون الدولي، كما حذر من تداعيات الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية واللاإنسانية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس المحتلة حيث يتم محاصرة حق المسلمين والمسيحيين في حرية العبادة، وكذلك إرهاب المستوطنين، مؤكدا أن استمرار إسرائيل في عدوانها في الضفة الغربية يهدد بتفجر الوضع بشكل خطير أيضاً، وبحث الصفدي وسلوت، سبل البناء على المحادثات المعمقة التي أجرتها اللجنة الوزارية العربية الإسلامية المكلفة بالتحرك الدولي لوقف الحرب على غزة في أوسلو مع دول شمال أوروبا "النورديك"، ودول اتحاد "البنلوكس".

أجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، اتصالاً هاتفياً مع وزير خارجية الفاتيكان المطران بول ريتشارد غلاغير، وبحث معه التداعيات الكارثية للعدوان الإسرائيلي على غزة والجهود المبذولة لبلورة موقف دولي حازم ومؤثر لوقفه، كما بحث الصفدي، والمطران غلاغير القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية العبادة في القدس، وبما في ذلك إغلاق مدن الضفة الغربية بما فيها مدينة بيت لحم وبالتالي منع المصلين من ممارسة شعائرهم الدينية، خصوصاً خلال عيد الميلاد المجيد، وأكد الصفدي، إدانة الأردن المطلقة لكل الإجراءات الإسرائيلية التي تمثل اعتداءً على حرية المسلمين والمسيحيين في العبادة في القدس المحتلة، وخرقاً للقانون الدولي ولمسؤوليات إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، كما دان الصفدي قتل إسرائيل لامرأتين في كنيسة العائلة المقدسة في غزة في السادس عشر من الشهر الجاري، والحصار الذي تفرضه إسرائيل على الكنيسة، وعلى ٢,٣ مليون فلسطيني آخرين في غزة، وحرمانهم من حقهم في الغذاء والماء والدواء.

وأشار الصفدي، إلى أن العدوان الإسرائيلي على غزة فرض الحزن والمعاناة، ومأساة إنسانية غير مسبوقة، وحرم المسيحيين فرحة الاحتفال بعيد الميلاد المجيد. واتفق الوزيران على استمرار التنسيق والتشاور.

أجرى نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي، ورئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في دولة قطر الشقيقة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، اليوم السبت، محادثات موسعة تمحورت حول سبل وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.
وأكد الصفدي والشيخ محمد، ضرورة الوقف الفوري للعدوان على غزة، وما يسببه من قتل ودمار، وما يحمله من خطر حقيقي لتوسع الصراع وتمدده.

وشددا أيضاً على ضرورة اتخاذ مجلس الأمن قرارا ملزماً لوقف إطلاق النار بشكل فوري، ويفرض إدخال المساعدات الإنسانية بشكل كاف ومستدام إلى جميع أنحاء قطاع غزة، وحذر الصفدي والشيخ محمد، من التداعيات الكارثية لاستمرار حرمان الفلسطينيين من حقهم في الغذاء والماء والدواء، ومن انهيار البنية الصحية التحتية، ما ينذر بكارثة صحية وانتشار واسع للأمراض وسط الغزيين الذين حاصرتهم إسرائيل في ملاجئ مزدحمة تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة، ودانا تهجير حوالي ٩ر١ مليون فلسطيني، أي أكثر من ثلثي سكان قطاع غزة، وشددا على رفض تهجير الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية وخارجها، باعتباره جريمة حرب.

أكد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ووزير الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، ضرورة التوصل لوقف فوري لإطلاق النار وإدخال مساعدات إنسانية كافية وفورية ومستدامة إلى جميع أنحاء قطاع غزة.
وأكد الوزيران، في اجتماع جاء في إطار عملية التنسيق والتشاور المستمرة بين البلدين الشقيقين، ضرورة اعتماد الآليات الفاعلة التي تتيح متطلبات مواجهة الكارثة الإنسانية التي يواجهها القطاع.
وأكد الصفدي والشيخ عبدالله، مواقف المملكة والإمارات الثابتة في رفض تهجير الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية وإلى خارجها، وشددا على ضرورة عودة المهجرين في غزة إلى مناطقهم، كما أكدا أن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام العادل والشامل في المنطقة، وبحث الوزيران، سبل تطوير العلاقات الأخوية التاريخية بين البلدين الشقيقين في جميع المجالات، وتوسعة التعاون الاستثماري والاقتصادي بينهما تنفيذاً لتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني، وأخيه سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وثمن الصفدي، دعم الإمارات المستمر للأردن لمساعدته على مواجهة التحديات الاقتصادية، وتبعات الأزمات الإقليمية على المملكة.

التقى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، وزير خارجية جمهورية مصر العربية الشقيقة سامح شكري، في سياق عملية التشاور والتنسيق المستمرة بين البلدين الشقيقين حول جهود إنهاء الحرب المستعرة على غزة، وبحث الوزيران تطورات الأوضاع في غزة، وسبل تكثيف الجهود المستهدفة وقف العدوان، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الشقيق، وإيصال المساعدات الإنسانية الكافية والعاجلة والمستدامة للقطاع، وشددا على ضرورة التوصل لوقف كامل لإطلاق النار، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٢٠ بشأن زيادة نفاذ المساعدات الإنسانية إلى القطاع وإنشاء آلية أممية لمراقبة ومتابعة دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع.

ب- الموقف الفلسطيني: -

استقبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، يوم السبت ١٢/٢، بمقر الرئاسة بمدينة رام الله، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان، حيث أطلعه على مجمل التطورات على الساحة الفلسطينية، مطالبا بتسريع التحقيقات وملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين في "جرائم حرب" ترتكبها إسرائيل في الأراضي

الفلسطينية، باستهدافها المدنيين وخاصة الاطفال والنساء والشيوخ، واستباحة حرمة المستشفيات ومراكز الايواء وهدم البيوت على رأس ساكنيها، وكذلك ما يجري من استيطان استعماري وضم للأراضي، وجرائم التطهير العرقي، و"الأبرتهايد"، وما تقوم به قوات الاحتلال والمستوطنون الارهابيون من جرائم قتل، وتهجير قسري، واعتقالات، واعتداءات، وانتهاكات للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وأوضح، أن غياب العقاب يعني تشجيع الاحتلال الإسرائيلي على الاستمرار في ارتكاب جرائمه بحق شعبنا الذي يعاني منذ ٧٥ عاما من الظلم، والقهر، والفصل العنصري، والتطهير العرقي، كما دعا إلى وقف العدوان الاسرائيلي بشكل كامل، من أجل تجنيب المدنيين ويلات القصف والقتل والدمار الذي تقوم به آلة القتل الإسرائيلية، ومضاعفة تقديم المساعدات الإنسانية، وتوفير المياه، والكهرباء، والوقود، وجدد التأكيد على رفض ومنع التهجير القسري لأبناء الشعب الفلسطيني، سواء في قطاع غزة، أو في الضفة الغربية بما فيها القدس.

وقال الرئيس محمود عباس، في كلمته أمام اجتماع القيادة الفلسطينية في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، إننا نواصل مع شعبنا الصمود والثبات في معركة البقاء والحرية والاستقلال، ولن نركع ولن نستسلم للأمر الواقع، ولن نسمح بأن تتكرر نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ مهما كانت الظروف، ومهما غلت التضحيات، وأضاف " أن أولويتنا الوطنية اليوم هي وقف العدوان، وقفا شاملا ودائما، وتأمين جميع الضرورات الإنسانية لشعبنا في غزة، والتصدي لمؤامرة التهجير التي تستهدف وجودنا في وطننا، ومواصلة النضال حتى تحقيق آمال شعبنا في الحرية والتخلص من الاحتلال وتجسيد دولتنا المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وحل قضية اللاجئين وعودتهم وفق القرار ١٩٤، مؤكدا بأن قطاع غزة هو جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، وأن أي حل سياسي يجب أن يكون شاملا لكامل أرض دولة فلسطين بعاصمتها القدس.

وجدد الرئيس عباس، عبر اتصال هاتفي تلقاه من نائب الرئيس الأميركي كامالا هاريس لتأكيد على رفض ومنع التهجير القسري لأبناء شعبنا الفلسطيني، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية بما فيها القدس، مشدداً على ضرورة تدخل الجانب الأميركي لمنع ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستعمرون الإرهابيون من اعتداءات وجرائم قتل، وهدم للمنازل، وطرد للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس ومناطق الأغوار التي تشهد ضما صامتا ومخططا له، وأشار إلى أن قطاع غزة هو جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، ولا يمكن القبول أو التعامل مع مخططات سلطات الاحتلال في فصل، أو احتلال أو اقتطاع أو عزل أي جزء من قطاع غزة، مشدداً على ضرورة الإفراج عن أموال المقاصة الفلسطينية، وأننا لن ولم نتخلَّ عن أبناء شعبنا في قطاع غزة.

وأكد الرئيس عباس، للسيدة نائب الرئيس الأميركي كامالا هاريس الاستعداد للعمل من أجل تنفيذ حل الدولتين المستند إلى قرارات الشرعية الدولية، بدءا بحصول دولة فلسطين على عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة بقرار من مجلس الأمن، وعقد المؤتمر الدولي للسلام، من أجل توفير الضمانات الدولية والجدول الزمني للتنفيذ، وتولي كامل المسؤولية عن كامل الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، مؤكدا أن السلام والأمن يتحققان من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن كامل أرض دولة فلسطين على خطوط عام ١٩٦٧، بعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين وعودتهم وفق قرار ١٩٤، مؤكدا أن الحلول الأمنية والعسكرية أثبتت فشلها، ولن تحقق الأمن والاستقرار للمنطقة.

كما استقبل رئيس دولة فلسطين محمود عباس، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، مبعوث البيت الأبيض، مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس الأميركي فيليب غوردون، مؤكدا ضرورة التدخل الفوري للإدارة الأميركية، والضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي لوقف عدوانها المتواصل على أبناء شعبنا في قطاع غزة، والذي يدفع ثمنه أبناء شعبنا العزل الذين يتعرضون لحرب إبادة غير مسبوقة، ذهب ضحيتها أكثر من ٦٠ ألفاً من المدنيين والأطفال والنساء الشيوخ بين شهيد وجريح، وتابع بأنه لن يسمح بتمرير التهجير القسري لأبناء شعبنا الفلسطيني، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية بما فيها القدس،

مشدداً على ضرورة تدخل الجانب الأميركي لمنع ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستعمرون الإرهابيون من اعتداءات وجرائم قتل، وهدم للمنازل، وتهجير للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس ومناطق الأغوار التي تشهد ضما صامتا ومخططا له.

وشدد الرئيس، على ضرورة مضاعفة إدخال المواد الإغاثية والطبية والغذائية، وتوفير المياه والكهرباء والوقود بأسرع وقت ممكن، وتقديم ما يلزم من مساعدات لتعاود المستشفيات والمرافق الأساسية عملها على علاج الآلاف من الجرحى وتقديم خدماتها إلى أبناء شعبنا ، وأكد الرئيس، أن البدء بتنفيذ حل الدولتين المستند إلى قرارات الشرعية الدولية، يتطلب حصول دولة فلسطين على عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة بقرار من مجلس الأمن، وعقد المؤتمر الدولي للسلام، من أجل توفير الضمانات الدولية والجدول الزمني للتنفيذ، وتولي كامل المسؤولية عن كامل الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، مؤكدا أن السلام والأمن يتحققان من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن كامل أرض دولة فلسطين على خطوط عام ١٩٦٧، بعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين وعودتهم وفق قرار ١٩٤، مؤكدا أن الحلول الأمنية والعسكرية أثبتت فشلها، ولن تحقق الأمن والاستقرار للمنطقة.

كما طالبت الرئاسة الفلسطينية جميع أعضاء مجلس الأمن الدولي خلال انعقاد المجلس مساء يوم الجمعة في نيويورك ١٢/٨، بالتصويت لصالح مشروع القرار الداعي لوقف فوري لإطلاق النار وحماية المدنيين، استنادا للمادة ٩٩ لميثاق الأمم المتحدة، وذلك طبقا للقانون الدولي الإنساني، وأكدت الرئاسة أنه قد حان الوقت لأن يتم اتخاذ هذا القرار، لوقف حرب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها شعبنا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية، كما طالبت الرئاسة بتوفير المساعدات الإنسانية العاجلة نتيجة تعمد سلطات الاحتلال إعاقة وصولها للمواطنين، الأمر الذي أوجد كارثة مروعة، وضرورة إرسال وفد من أعضاء مجلس الأمن للاطلاع عن كثب على المأساة الإنسانية التي حلت بقطاع غزة، والتي أودت بحياة عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى، مثمنا المبادرة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيرش، بتفعيل المادة ٩٩، والتي نالت تأييد دول العالم.

أدان رئيس دولة فلسطين محمود عباس، قيام الولايات المتحدة الأميركية باستخدام حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي، لمنع المجلس من إصدار قرار يلزم إسرائيل بوقف عدوانها على قطاع غزة، واصفا الموقف الأميركي بالعدواني وغير الأخلاقي، وبأنه انتهاك صارخ لكل القيم والمبادئ الإنسانية، محملا الولايات المتحدة مسؤولية ما يسيل من دماء الأطفال والنساء والشيوخ الفلسطينيين في قطاع غزة على يد قوات الاحتلال نتيجة سياستها المخزية المساندة للاحتلال والعدوان الإسرائيلي الهمجي على الشعب الفلسطيني، حيث سيكون لدولة فلسطين موقف من كل هذا، مؤكدا بأن هذه السياسة الأميركية تجعل من الولايات المتحدة شريكًا في جريمة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، وجرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، محذرًا من أن هذه السياسة أصبحت تشكل خطرا على العالم، وتهديدا للأمن والسلم الدوليين، وأضاف إن هذا القرار الذي تحدت به الإدارة الأميركية المجتمع الدولي، سيعطي ضوءا أخضر إضافيا لدولة الاحتلال الإسرائيلي لمواصلة عدوانها على شعبنا في قطاع غزة، وسيشكل عارًا يلاحق الولايات المتحدة الأميركية سنوات طوال، مطالبا الأسرة الدولية بالبحث عن حلول لوقف حرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالذات في قطاع غزة، قبل ان تتحول هذه الأزمة الخطيرة الى حرب دينية تهدد العالم بأسره.

ورحبت الرئاسة الفلسطينية، باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، مساء يوم الثلاثاء١٢/١٢، لقرار يطالب بوقف فوري للعدوان الإسرائيلي على شعبنا في قطاع غزة، وشكر الناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة الدول التي صوتت لصالح القرار، بما يؤكد وقوف العالم بغالبيته الساحقة لجانب الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وأكد أن تصويت ١٥٣ دولة لصالح القرار، يعني أن العالم يؤكد رفضه للعدوان الإسرائيلي على شعبنا وتهجيره من أرضه وإحداث نكبة جديدة، مشددا أن على حكومة الاحتلال أن تلتقط

نتائج التصويت وأن يتعامل معها بجدية، وجدد التأكيد على أن التصويت لصالح القرار بهذه الغالبية الكبيرة يؤكد للدول الـ١٠ التي صوتت ضده، أن العالم يرفض سياسة الكيل بمكيالين، وطالبهم بإعادة النظر في موقفهم الذي يتعارض مع الإجماع الدولي الرافض للاحتلال الإسرائيلي وعدوانه المتواصل بحق شعبنا.

وأكد الرئيس محمود عباس، خلال استقباله بمقر الرئاسة بمدينة رام الله، مستشار الأمن القومي الأميركي جاك سوليفان، على ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني من خلال الوقف الفوري لإطلاق النار، وحرب الإبادة الجماعية خاصة في قطاع غزة، من أجل تجنيب المدنيين ويلات القصف والقتل والدمار الذي تقوم به آلة القتل الإسرائيلية، وجدد الرئيس التأكيد على ضرورة فتح جميع المعابر، ومضاعفة إدخال المواد الإغاثية والطبية والغذائية، وتوفير المياه والكهرباء والوقود بأسرع وقت ممكن، وتقديم ما يلزم من مساعدات لتعاود المستشفيات والمرافق الأساسية عملها في علاج الآلاف من الجرحى وتقديم خدماتها لأبناء شعبنا، وأكد على ضرورة تدخل الإدارة الأميركية كذلك، لإلزام إسرائيل لوقف عدوانها على أبناء شعبنا في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، المتمثل بالاجتياحات للمدن والمخيمات الفلسطينية وقتل للمدنيين، وتدمير للبنية التحتية، ووقف الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وجرائم التطهير العرقي وغيرها من الجرائم.

واستقبل رئيس دولة فلسطين محمود عباس، يوم الأربعاء ١٢/٢٠، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، وفدًا فرنسيًا برئاسة رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي جيرار لارشيه، وأكد الرئيس على ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني من خلال الوقف الفوري لإطلاق النار، وحرب الإبادة الجماعية خاصة في قطاع غزة، من أجل تجنيب المدنيين ويلات القصف والقتل والدمار الذي تقوم به آلة القتل الإسرائيلية.

وفي الذكرى الـ٥٩ لانطلاقة الثورة الفلسطينية بقيادة حركة "فتح" قال الرئيس محمود عباس، إن الشعب الفلسطيني سيبقى صامدا متمسكا بحقوقه المشروعة، ولن نقبل بالتهجير من أرضنا مهما كان الثمن تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني وأضاف: "إن شعبنا الفلسطيني الصامد يتعرض اليوم لحرب إبادة شاملة في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، بهدف تصفية قضيتنا الوطنية وتحويلها لقضية إنسانية، في تكرار لنكبة ١٩٤٨، ولكن نقول لهم، كلما زاد عدوانكم وإرهابكم، ازداد شعبنا قوة وعزيمة وإصرارا في التمسك بأرضه وحقوقه الوطنية المشروعة". الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، لن نقبل بالتهجير من أرضنا مهما كان الثمن، وشدد على أن القدس ومقدساتها خطر أحمر، وعلى الثورة الفلسطينية حولت قضية اللاجئ الفلسطيني إلى قضية تحرر واستقلال.

ت- الموقف العربي: -

بحث أمير دولة قطر، تميم بن حمد آل ثاني، مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أهمية مواصلة الجهود الدولية المشتركة لضمان "العودة إلى تهدئة ووقف دائم لإطلاق النار" في قطاع غزة، جاء ذلك خلال مباحثات أمير قطر وماكرون في الدوحة يوم ١٢/٢، أكد خلالها الأول على "ضرورة حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية لأهالي القطاع، وإيجاد حلول تضمن قيام الدولتين وفق القرارات الدولية والأممية"؛ حسب بيان للديوان الأميري، أكد أمير قطر لماكرون "على أهمية مواصلة الجهود الدولية المشتركة لضمان العودة إلى التهدئة ووقف دائم لإطلاق النار في قطاع غزة.

كما التقى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الرياض، وناقشا من ضمن مواضيع عدة الحرب الإسرائيلية مع حماس في غزة، حيث عرض فلاديمير بوتين رؤيته للوضع الدولي، بما يشمل الحرب بين إسرائيل وحركة حماس، و"سبل العمل على وقف التصعيد".

فيما دعا وفد يضم وزراء خارجية دول عربية وتركيا هلال زيارة للولايات المتحدة يوم الجمعة ١٢/٨، إلى وقف فوري للأعمال القتالية في قطاع غزة، وحثّ الوزراء واشنطن على دعم وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، وقال وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، متحدثا نيابة عن اللجنة الوزارية العربية الإسلامية "نعتقد بأنه من الضروري وضع حد للمعارك بشكل فوري"، وأعرب بن فرحان عن أسفه لأن وضع حد للحرب "لا يبدو أولوية للمجتمع الدولي."

وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري إن "الحل هو وقف إطلاق النار"، بينما اعتبر نظيره الأردني أيمن الصفدي أن وقف القتال هو الأولوية القصوىوتابع الصفدي "إذا فشل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تبني القرار الذي يدعو ببساطة إلى هدنة إنسانية، فإن ذلك يعطي إسرائيل رخصة لمواصلة مذبحتها ضد المدنيين في غزة."

وعلى صلة، طالب أمين مجلس التعاون الخليجي، جاسم البديوي، الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) ينس ستولتنبرغ، بـ"الضغط على إسرائيل لوقف الحرب" التي تشنها على قطاع غزة منذ ٧ تشرين الأول الماضي، فيما ذكر بيان مجلس التعاون الخليجي أن ذلك جاء خلال اتصال هاتفي بين البديوي وستولتنبرغ، قال الأخير في تغريدة عبر منصة "إكس"، إنه التقى البديوي في العاصمة السعودية الرياض، وحسب البيان "طالب أمين مجلس التعاون الخليجي ستولتنبرغ بضرورة الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لوقف المجزرة بحق المدنيين الأبرياء في القطاع، والوقف الفوري لإطلاق النار، وضرورة السماح بإدخال جميع المساعدات الإنسانية والإغاثية بصورة عاجلة لإنقاذ الشعب الفلسطيني"، وبحث الجانبان، وفق البيان، "آخر التطورات في قطاع غزة، وسبل تعزيز العلاقات والتعاون الثنائي بين المجلس والناتو"، وأشار البديوي إلى أن "ما سببته الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة بحق الشعب الفلسطيني في القطاع، من تداعيات خطيرة للغاية، لها انعكاسات كبيرة على الأمن في المنطقة."

وبحث الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وعاهل الأردن، الملك عبد الله الثاني، وقف إطلاق النار في غزة، مؤكدا أنه الحل الوحيد الذي يجب أن يدفع المجتمع الدولي نحو تنفيذه؛ جاء ذلك خلال لقائهما بقصر الاتحادية بالقاهرة، وفق بيان الرئاسة المصرية، وأفادت الرئاسة المصرية في بيان لها، بأن "المباحثات تناولت تطورات الأوضاع الإقليمية وخاصة في قطاع غزة، والمأساة الإنسانية التي تواجه القطاع، والتي خلفت آلاف الشهداء والجرحى ومئات الآلاف من النازحين، فضلا عن التدمير الواسع الذي أصاب البنية التحتية والمنشآت في القطاع"، وأكد الزعيمان "رفضهما التام لجميع محاولات تصفية القضية الفلسطينية أو لتهجير الفلسطينيين خارج أراضيهم أو نزوحهم داخليا"، وشددا على أن "الحل الوحيد الذي يجب أن يدفع المجتمع الدولي نحو تنفيذه هو الوقف الفوري لإطلاق النار."

كما شددا على ضرورة "الدفع الجاد نحو مسار سياسي للتسوية العادلة والشاملة، يفضي لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية"، وأكد الجانبان أن "هناك مسؤولية سياسية وأخلاقية كبيرة تقع على عاتق المجتمع الدولي نحو تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة (المتعلقة بفلسطين وقطاع غزة)، على النحو الذي يحفظ مصداقية المنظومة الدولية"، مشددان على "أهمية عدم توسع دائرة الصراع بما يتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي."

قال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط، إن الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه على قطاع غزة يستهدف القضاء على مجتمع بأكمله، وتمزيق نسيجه، وتدمير إمكانية الحياة في قطاع غزة لوقت طويل.

وأكد أبو الغيط في كلمته أمام الدورة الوزارية الـ٣١ للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا– الإسكوا التي انطلقت، بمقر الأمانة العامة، بحضور الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا رولا دشتي، أن هذه هي أهداف العملية الإسرائيلية التي لم تعد خافية على أحد، موجها نداءً عاجلا لوقف إطلاق النار حفاظا على أمن المنطقة واستقرارها، وأضاف أن الحرب

الوحشية التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على المدنيين في غزة والتي يُتابع العالم جميعا وقائعها المؤلمة، صارت تعكس خطة واضحة خطة شيطانية في مراميها وأهدافها.

وأوضح أن هذه الخطة الشيطانية ليس لها سوى غاية واحدة هي تصفية القضية الفلسطينية بفصل الشعب عن أرضه، إما بالقضاء على إمكانية الحياة على هذه الأرض أو بتهجيره قسريا وترحيله بقوة السلاح، وهو ما لن يكون أبدا.

وشدد أبو الغيط على أن هذا احتلال لا يخفي وجهه أو يجمل أهدافه، إنما يعلن عنها في صفاقة وتبجح غير مسبوقين، وهو أيضا استهانة بالشعوب والأمم التي عبرت عن موقفها بصورة لا لبس فيها في تصويت أخير بالجمعية العامة للأمم المتحدة، انحازت فيه الدول بأغلبية ساحقة إلى الجانب الصحيح من التاريخ، مطالبة بوقف فوري لإطلاق النار، وبوقف فوري للمذبحة الدموية والعقاب الجماعي الذي لم يعد له مكان في عالمنا، وقال الأمين العام، إن كل يوم جديد من هذه الحرب تبعدنا عن حل الدولتين الذي قبل به الفلسطينيون والعرب والعالم أجمع، باستثناء إسرائيل التي تعتقد -مخطئة- أن بإمكانها إنزال نكبة ثانية بالفلسطينيين.

وفي سياق آخر، رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، بالتصويت الكبير لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، مشيراً إلى أن الأغلبية الكاسحة التي صوتت لصالح القرار، إنما تعبر عن الموقف الحقيقي للرأي العام في العالم، فيما تقف الدول التي صوتت ضد القرار على الجانب الخطأ من التاريخ.

كما رحبت منظمة التعاون الاسلامي بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٧٢٠ الذي يدعو، من جملة أمور، إلى اتخاذ خطوات عاجلة للسماح فورا بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل موسَّع وآمن ودون عوائق ولتهيئة الظروف اللازمة لوقف مستدام للأعمال القتالية، معتبرة القرار خطوة مهمة تستوجب التنفيذ فورا.

كما دعت المنظمة المجتمع الدولي، خصوصا مجلس الأمن الدولي، إلى إلزام اسرائيل، قوة الاحتلال، بالامتثال الفوري والكامل لبنود هذا القرار، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإعلامي والطبي والإنساني، ورفض مخطط التهجير القسري للشعب الفلسطيني، كما جددت دعوتها لإنهاء هذا العدوان العسكري الإسرائيلي الغاشم وجرائم التدمير والتهجير والإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في جميع الأرض الفلسطينية، خصوصا في قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

ث- الموقف الدولي:

قال الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إن "مجازر حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في قطاع غزة، دخلت التاريخ بوصفها وصمة عار"، وفي تصريحات أدلى بها للصحفيين على متن الطائرة أثناء عودته من الإمارات التي زارها، للمشاركة في القمة العالمية للعمل المناخي في نطاق المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "كوب ٢٨"، إن "مجازر حكومة نتنياهو في غزة دخلت التاريخ بوصفها وصمة عار، وهذه الوصمة لطخت أيضًا جباه الدول الداعمة له دون قيود وشروط"، "وبشأن الهجمات الإسرائيلية على غزة، أفاد أردوغان: "ما نراه عمل إرهابي ضخم، إنه إرهاب دولة، لا يمكننا أن نبقى صامتين إزاء إرهاب الدولة هذا".

ولفت الرئيس التركي إلى "تحول حكام إسرائيل الذين طالما روجوا لأنفسهم بأنهم ضحايا إبادة جماعية، إلى قتلة، مثل قتلة أجدادهم"، وفيما يخص الموقف تجاه حركة "حماس" قال أردوغان: "ما زلت عند رأيي، لا يمكنني إطلاقًا أن أعتبر حماس تنظيما إرهابيا مهما قال الآخرون"، وبخصوص محاسبة

المسؤولين عن المجازر قال أردوغان: "ننتظر من المحكمة الجنائية الدولية أن ينال العقاب اللازم مرتكبو جرائم الإبادة الجماعية وجزارو غزة وفي مقدمتهم نتنياهو"، وتابع: "نريد أن تتم محاكمة ومعاقبة جميع المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في هذه الإبادة الجماعية. ويقع على عاتق العالم واجب من أجل ذلك"، ولفت الرئيس التركي إلى أن "إسرائيل ستحاسب عاجلاً أم آجلاً على الإبادة الجماعية التي ترتكبها"، وأكد أن تركيا ستواصل بذل جهودها في كل المحافل لإنهاء الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة وضمان وقف دائم لإطلاق النار.

ومن ناحيته، حذر وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، يوم ١٢/٣، من احتمال اتساع نطاق الحرب في المنطقة إذا لم يتم وقف جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، جاء ذلك خلال اتصال هاتفي أجراه عبد اللهيان مع مسؤول الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، بحسب بيان للخارجية الإيرانية.

وتبادل الجانبان خلال محادثتهما الآراء حول آخر التطورات في غزة والتعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وشدّد عبد اللهيان على ضرورة "وقف الهجمات العسكرية التي يشنها النظام الإسرائيلي ضد سكان غزة في أسرع وقت ممكن، وأشار إلى أهمية توفير الإمكانات اللازمة لإرسال المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وقال إن بلاده ترفض "خطط وممارسات إسرائيل لإخراج الفلسطينيين بالقوة من أراضيهم"، وذكر أن أساس المشكلة الحالية هو "الاحتلال والعدوان" الإسرائيلي، وأضاف "إذا لم يتم وقف جرائم الحرب التي يرتكبها النظام الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية، فمن المحتمل أن يتعمق ويتسع نطاق الحرب في المنطقة"، من جهته، أشار بوريل إلى ضرورة وقف التوتر في قطاع غزة والضفة الغربية في أسرع وقت ممكن، وقال إن الاتحاد الأوروبي يحاول ضمان التزام إسرائيل بالقانون الدولي، وأردف "نعتقد أن حل القضية الفلسطينية يكمن في التركيز على المسار الدبلوماسي، وأن استمرار الهجمات العسكرية سيؤدي إلى تصعيد الأزمة."

وقالت منسّقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لين هاستينغز، إنه منذ استئناف القتال بين إسرائيل وحماس في الأول من كانون الأول، بعد هدنة استمرت سبعة أيام "امتدت العمليات العسكرية الإسرائيلية إلى جنوب غزة، وأضافت في بيان "بأن هذا التوسع في العمليات البرية الإسرائيلية "أجبر عشرات الآلاف من الفلسطينيين الآخرين إلى اللجوء إلى مناطق تواجه ضغطا متزايدا، وحيث ينتابهم اليأس في مسعاهم للعثور على الغذاء، والماء، والمأوى والأمان، وأوضح البيان أن "لا مكان آمنا في غزة، ولم يبق مكان يمكن التوجه إليه، وتقيم هاستينغز في القدس، لكن السلطات الإسرائيلية أبلغت الأمم المتحدة بأنّها لن تجدّد تأشيرة مبعوثتها الكندية الجنسية، وتابعت المسؤولة الأممية في بيانها "إن ما نشهده اليوم يتجسد في مراكز إيواء بلا إمكانيات، ونظام صحي منهار، وانعدام مياه الشرب النظيفة، وغياب الصرف الصحي الملائم، وسوء التغذية في أوساط الناس الذين ينهشهم الإنهاك العقلي والجسدي في الأصل وصيغة نجدها في الكتب المدرسية للأوبئة ولكارثة صحية عامة".

وأعربت هاستينغز في بيانها عن أسفها لأن "الظروف المطلوبة لإيصال المعونات إلى الناس في غزة لا تتوفر. إن سيناريو أكثر رعبا بشوط بعيد يوشِك أن تتكشف فصوله، وهو سيناريو قد لا تملك العمليات الإنسانية القدرة على الاستجابة له، لو قدر له أن يتحقق"، وأضافت أن "كميات الإمدادات الإغاثية والوقود التي سمح بإدخالها ليست كافية على الإطلاق"، وأكدت أنه "لا يمكن تسيير العمليات الإنسانية بكميات ضئيلة من الوقود، فهو الأساس الذي ترتكز عليه الخدمات الاجتماعية وعملياتنا، بما يشمل المستشفيات ومحطات تحلية المياه ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي، وشددت على أن "الحيز المتاح للاستجابة الإنسانية التي يسمح بتقديمها داخل غزة آخذ بالتقلص المستمر."

من جهته، جدد المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الدعوة إلى "وقف إطلاق نار إنساني دائم في غزة" وإطلاق سراح جميع الرهائن، مطالبا القوات الإسرائيلية بـ"تجنب أعمال جديدة

يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني الكارثي أساسا في غزة" وتجنيب المدنيين في القطاع مزيدا من المعاناة.

أعلن رئيس الوزراء البلجيكي، ألكسندر دي كرو، أنّ بلاده ستمنع دخول المستوطنين المتطرفين في الضفة الغربية المحتلة إلى أراضيها، وقال دي كرو، في كلمة بالفيديو نشرها على "إكس": "سيكون للعنف ضد المدنيين عواقب. سيُمنَع المستوطنون المتطرفون في الضفة الغربية من دخول بلجيكا"، وأضاف: "سنعمل مع الولايات المتحدة بشأن العقوبات التي تستهدف الأفراد المتورطين في أعمال تقوض السلام والأمن والاستقرار في الضفة الغربية"، ويأتي هذا في أعقاب إعلان وزراة الخارجية الأميركية، الثلاثاء، سياسة تقييد التأشيرات التي تستهدف الأشخاص الذين يعتقد أنهم "متورطون في تقويض السلام أو الأمن أو الاستقرار" في الضفة الغربية.

فيما بحث الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، على فتح معبر "كرم أبو سالم" بين إسرائيل وغزة لإيصال المساعدات التي تشتد الحاجة إليها في القطاع، وكان يمر عبر معبر "كرم أبو سالم" ٦٠% من البضائع إلى القطاع المحاصر قبل ٧ تشرين الأول وبدء الحرب الإسرائيلية، وذكرت الرئاسة الفرنسية أن ماكرون تحدث في مكالمة مع نتنياهو عن "ضرورة حماية المدنيين في غزة وشدد على أهمية التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار."

وأضاف الرئيس الفرنسي أنه "على إسرائيل أن تتخذ الإجراءات اللازمة لوضع حد للعنف الذي يرتكبه مستوطنون ضد مدنيين فلسطينيين في الضفة الغربية"، واستشهد ٢٦٣ فلسطينيا على الأقل بنيران مستوطنين والجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة منذ بدء الحرب بين إسرائيل وحماس، وقال منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، مارتن غريفيث، الخميس إنه يرى "مؤشرات واعدة" على احتمال فتح معبر كرم أبو سالم قريبا للسماح بدخول المساعدات، وكان ماكرون قد دعا السبت إلى "مضاعفة الجهود لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار" بعد انتهاء هدنة استمرت أسبوعا، كما حثّ إسرائيل على توضيح هدفها المتمثل في "تدمير" حماس، محذرا من أن تحقيق ذلك قد يستغرق "عشر سنوات."

أدانت وزارة الخارجية الفرنسية قرار إسرائيل بناء ١٨٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة جديدة بالقدس المحتلة، وجاء في بيان عنها "ندين بأشد العبارات القرار الذي أصدرته السلطات الإسرائيلية يوم ٦ كانون الأول الجاري، بما يخص بناء ١٨٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة جديدة بالقدس الشرقية."

وأضاف بيان الخارجية الفرنسية أن "هذه الخطوة تعد استيطانا غير شرعي بموجب القانون الدولي". مشيرة إلى أن "الحكومة الإسرائيلية من خلال الموافقة على مشاريع بناء مستوطنات جديدة، تقوض إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافيا في المستقبل"، وأكد البيان أن "هذه المشاريع الاستيطانية تعرض إمكانية تحقيق حل الدولتين للخطر، وهو الحل الوحيد الذي يمكن أن يضمن حق إسرائيل في استتباب أمنها، وتطلعات الفلسطينيين المشروعة في إقامة دولتهم"، واختتمت وزارة الخارجية الفرنسية بالقول إننا "نناشد السلطات الإسرائيلية العدول عن هذا القرار."

ومن جهته، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، عن أسفه لفشل مجلس الأمن الدولي باتخاذ قرار بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، منددا بانقسامات أصابته بـ"الشلل"، وقال غوتيريس أمام منتدى الدوحة في قطر، إن المجلس أصابه "الشلل بسبب الانقسامات الجيواستراتيجية" التي تقوض التوصل لأي حل للحرب بين إسرائيل وحماس التي نشبت في ٧ تشرين الأول، وتابع إن "سلطة ومصداقية مجلس الأمن الدولي قد تم تقويضها بشدة" بسبب تأخر تحركه حيال الحرب، واعتبرها ضربة لسمعته تفاقمت مع استخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو)، ضد قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار إنساني في القطاع.

ودعا غوتيريش إلى جلسة طارئة لمجلس الأمن بعد أسابيع من القتال الذي خلف أكثر من ١٧٧٠٠ قتيل في غزة، معظمهم من النساء والأطفال، وفقا لآخر حصيلة صادرة عن وزارة الصحة في غزة، ووجه غوتيريش رسالة إلى مجلس الأمن استخدم فيها المادة ٩٩ من ميثاق المنظمة الأممية التي تتيح له "لفت انتباه" المجلس إلى ملف "يمكن أن يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر"، في أول تفعيل للمادة منذ عقود، وأكد في منتدى الدوحة "نحن نواجه خطرا شديدا لانهيار النظام الإنساني"، وأضاف أن "الوضع يتدهور بسرعة ويتحول إلى كارثة ذات آثار محتملة لا رجعة فيها على الفلسطينيين ككل وعلى السلام والأمن في المنطقة".

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إن هجوم حركة حماس على بلدات إسرائيلية في الجنوب ومنطقة "غلاف غزة"، في السابع من تشرين الأول الماضي لم يحدث من فراغ، مؤكدا أن موسكو تتواصل حصرا مع الجناح السياسي للحركة وأن "هذه الاتصالات مكنت من التوصل لاتفاق إطلاق محتجزين تفاعلت معه إسرائيل إيجابيا"، وأكد أن هجوم حماس ليس مبررا لإسرائيل لفرض عقاب جماعي الشعب الفلسطيني، ودعا إلى مراقبة دولية على الأرض في غزة، مضيفا: "قلنا لإسرائيل لسنوات عديدة إن العامل الوحيد الأكثر خطورة في الشرق الأوسط هو عدم حل وضع الدولة الفلسطينية".

وشدد لافروف بأن روسيا ستواصل ممارسة الضغوط السياسية لتحقيق وقف إنساني لإطلاق النار في قطاع غزة، كما أكد أن القرارات المتعلقة بالأزمة الإنسانية في غزة وكيفية معالجتها، يتطلب نوعا من الرقابة على الأرض، ودعا لافروف إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن إنشاء دولة فلسطينية على أساس المبادئ التي وافقت عليها الأمم المتحدة.

تأتي هذه التصريحات لوزير الخارجية الروسي، فيما أعلن المكتب الإعلامي للكرملين أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أكد لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، استعداد روسيا للمساهمة في خفض التصعيد في غزة، ونقل البيان عن بويتن قوله لنتنياهو إن "الجانب الروسي مستعد لتقديم كل المساعدات الممكنة من أجل تخفيف معاناة المدنيين وتهدئة الصراع."

من جهته، أعرب نتنياهو عن "استيائه" من تصويت موسكو لصالح قرار في مجلس الأمن الدولي يدعو إلى وقف إطلاق النار في الحرب في قطاع غزة، وفق ما أعلن مكتبه في بيانه، وقال نتنياهو في بيان إنه تحدث إلى بوتين و"أعرب عن استيائه من المواقف التي أعرب عنها الممثلون الروس ضد إسرائيل في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل".

حذّرت الأمم المتحدة من وضع إنسانيّ "قاتم" في العالم خلال العام ٢٠٢٤، مشيرة إلى أنّ النزاعات والظروف المناخيّة الطارئة وتراجع الاقتصادات "تعيث فسادًا" بظروف أفراد الفئات الضعيفة، وأكّدت أنّ عدم توفير التمويل قد يؤدّي بهؤلاء إلى دفع الثمن "من حياتهم"، وأعلنت الأمم المتّحدة الإثنين حاجتها إلى ٤٦,٤ مليار دولار السنة المقبلة لتوفير مساعدات إنسانيّة لـ١٨٠,٥ مليون نسمة هم في أمسّ الحاجة إليها في العالم، وفي وقت ينصب التركيز الدوليّ على العدوان الذي تشنّه إسرائيل على غزّة، لفتت الأمم المتّحدة إلى أنّ منطقة الشرق الأوسط ودولًا مثل السودان وأفغانستان، هي من المناطق المضطربة الّتي تحتاج إلى عمليّات إنسانيّة ضخمة.

إلا أنّ المنظّمة الأمميّة قلّصت المبلغ المطلوب للدعم السنويّ وعدد الأشخاص الّذين تأمّل بمساعدتهم خلال السنة المقبلة، بعد انخفاض التبرّعات، وقال منسّق الشؤون الإنسانيّة في الأمم المتّحدة مارتن غريفيث إنّ "العاملين في المجال الإنسانيّ ينقذون الحياة، يكافحون الجوع، يحمون الأطفال، يقون من الأوبئة، ويوفّرون المأوى والصرف الصحّيّ في العديد من السياقات غير الإنسانيّة في العالم"، وأضاف "لكنّ الدعم المطلوب من المجتمع الدوليّ لا يواكب الاحتياجات."

وكانت الأمم المتّحدة أطلقت نداء انسانيًّا لجمع ٥٦,٧ مليار دولار في العام ٢٠٢٣، لكنّها حصلت على ٣٥ بالمئة فقط من هذا المبلغ، في عجز كان من الأكبر منذ سنوات. وأتاح ذلك لمؤسّسات الأمم المتّحدة توفير المساعدة والحماية لـ١٢٨ مليون شخص، ومع تبقّي أقلّ من شهر على نهاية ٢٠٢٣، يرجّح أن تكون هذه السنة الأولى منذ ٢٠١٠ الّتي يتراجع فيها إجماليّ التقديمات الماليّة مقارنة بالعام الّذي سبق.

كما تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة، قرارا غير ملزم يدعو إلى "وقف إطلاق نار إنساني فوري" في غزة، وهو ما فشل في تحقيقه مجلس الأمن الدولي، ما يزيد الضغوط على إسرائيل وواشنطن.

وصوّتت الهيئة التي تضمّ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة وعددها ١٩٣، بأغلبية ١٥٣ صوتا لصالح القرار، أي أكثر من عدد الدول التي تؤيد عادة القرارات التي تدين روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا (نحو ١٤٠ دولة)، وصوّتت عشر دول من بينها الولايات المتحدة وإسرائيل ضدّ القرار، بينما امتنعت ٢٣ دولة عن التصويتيستجيب القرار إلى دعوة غير مسبوقة وجّهها الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، إلى مجلس الأمن الدولي عبر رسالة أرسلها بموجب المادة ٩٩ من ميثاق المنظمة للتعبير عن خشيته من "انهيار كامل ووشيك للنظام العام" في قطاع غزة، ويدعو القرار الصادر عن الجمعية العامّة إلى "وقف إطلاق نار إنساني فوري" وإلى حماية المدنيين وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية و"الإفراج الفوري وغير المشروط" عن كلّ الرهائن، لكن على غرار النصّ الذي تبنّته الجمعية العامة في نهاية تشرين الأول، ودعا يومئذ إلى "هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تؤدي إلى وقف الأعمال القتالية"، لا يدين مشروع القرار الحالي حركة حماس، وهو بند تنتقده إسرائيل والولايات المتحدة بشكل منهجي.

وعلى صعيد آخر، علن رئيس الوزراء الإيرلندي، ليو فارادكار، فشل إصدار دعوة لوقف إطلاق النار في غزة خلال قمة الاتحاد الأوروبي بسبب عدم إجماع الأعضاء، جاء ذلك في تصريح للصحافيين في ختام قمة زعماء الاتحاد الأوروبي التي استمرت يومين في بروكسل، وقال فارادكار "وجهة نظري، ووجهة نظر الآخرين تتمثل بأنه إذا لم نتمكن من التوصل إلى إجماع بشأن الدعوة إلى وقف إطلاق النار (بغزة)، فلا جدوى من اقتراح نوع من وقف إطلاق النار المؤقت أو فترات توقف مؤقتة"، وأضاف "موقف الأغلبية الساحقة من دول الاتحاد الأوروبي هو أنه يجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار الآن" في غزة.

يشار إلى أن زعماء الاتحاد الأوروبي الذين اجتمعوا في قمة استثنائية يوم ١٧ تشرين الأول الماضي، وأخرى عادية يومي ٢٦ و٢٧ من الشهر نفسه، لم يتمكنوا من الاتفاق على الدعوة إلى وقف إطلاق النار في غزة للمرة الثالثة،

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية الى غزة، مجلس الأمن الدولي قرارا يدعو إلى زيادة "واسعة النطاق" للمساعدات الإنسانية إلى غزة، من دون الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار الذي ترفضه الولايات المتحدة، وذلك بعد مفاوضات شاقة.

وجرى تبني القرار بموافقة ١٣ من أعضاء المجلس الـ١٥، وامتناع عضوين (الولايات المتحدة وروسيا)، وهو يدعو "كل الأطراف الى إتاحة وتسهيل الإيصال الفوري والآمن ومن دون عوائق لمساعدة إنسانية واسعة النطاق" إلى غزة، وإلى اتّخاذ إجراءات "عاجلة" بهذا الصدد و"تهيئة الظروف لوقف مستدام للأعمال القتالية، ويطالب النص أيضا باستخدام "جميع طرق الدخول والتنقل المتاحة في جميع أنحاء قطاع غزة" لإيصال الوقود والغذاء والمعدات الطبية إلى كافة أنحاء القطاع.

وعلقت سفيرة الإمارات، لانا زكي نسيبة، التي قدمت النص "نعلم أنه ليس نصا مثاليا، ونعلم أن وقف إطلاق النار وحده هو الذي سيضع حدا للمعاناة"، وأضافت قبل التصويت في مقر الأمم المتحدة في

نيويورك "لكن إذا لم نتخذ إجراءات جذرية، فستحدث مجاعة في غزة"، وهذا النص "يستجيب عمليا للوضع الإنساني اليائس للشعب الفلسطيني"، مشددة على "الجحيم" الذي يعيشه القطاع الفلسطيني المحاصر.

وتغير نص القرار عن النسخة الأكثر طموحا التي طرحتها الإمارات، وذلك بعد مناقشات طويلة تحت طائلة استخدام الولايات المتحدة مجددا حق النقض (الفيتو)، وأزيلت الإشارة إلى "وقف عاجل ودائم للأعمال العدائية" الواردة في مسودة وكذلك الطلب الأقل مباشرة في المسودات التالية من أجل "تعليق عاجل للأعمال العدائية"، دعا المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في السكن، بالاكريشنان راجاغوبال، إلى تأسيس محكمة دولية جديدة، في حال عدم اتخاذ المحكمة الجنائية الدولية إجراءات فعّالة "في وقت قصير جدا" بشأن جرائم الحرب الإسرائيلية في غزة.

وفي منشور له عبر منصة "إكس"، أشار راجاغوبال إلى أن الأحداث الراهنة في غزة تعكس "الإفلات المؤسسي من العقاب"، مشيرا إلى أهمية محاسبة الاحتلال، وتوجيه الاتهامات بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وحتى الإبادة الجماعية، وأكمل مبينا ما يقصده: "الإفلات من العقاب على: الاحتلال، وحرب الإبادة، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية"، وأضاف راجاغوبال: "إذا لم تتحرك المحكمة الجنائية الدولية في وقت قريب جداً، فسوف نحتاج إلى محكمة دولية خاصة لغزة، وإلى تحرك من جانب الدول."

هاجم الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان الحرب الإسرائيلية المُدمرة على قطاع غزة، خلال فعالية توزيع جوائز علمية وأكاديمية، بالمجمع الرئاسي في العاصمة أنقرة وتساءل: "ما الفرق بينكم (نتنياهو والجيش الإسرائيلي) وبين ما فعله رئيس ألمانيا النازية، أدولف هتلر؟ ما يفعله نتنياهو أفظع بكثير مما فعله هتلر"، فيما رد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو على تصريحات إردوغان قائلا إن "إردوغان يقوم بإبادة جماعية بالأكراد هو الأخير الذي يمكنه أن يعطي لنا دروسا بالأخلاق"، وأشار الرئيس التركي إلى أن جامعات بلاده مفتوحة أمام علماء العالم المدافعين عن قطاع غزة، ممن يواجهون ضغوطا في جامعاتهم الحالية، وأضاف أن العلماء "الذين يقرون بوجود الظلم في غزة يتعرضون اليوم لضغوط وتهديدات مثلما كان الأمر في ألمانيا النازية قبل ٨٠ عاما."

وتوجه أردوغان الرئيس التركي بالنداء للعلماء "الذين يتعرضون للضغوط بسبب دفاعهم عن كرامة الإنسان" في غزة، مخاطبا إياهم بالقول: "أبواب الجامعات التركية مفتوحة لكم على مصراعيها"، أكد كذلك على أن "جميع المنظمات التي تعمل دعاة للديمقراطية، من مجلس الأمن إلى المؤسسات الإعلامية، ومن الاتحاد الأوروبي إلى المنظمات الصحافية، قد فشلت في اختبار غزة."

يُذكر أن رئيسة جامعة بنسلفانيا الأميركية، ليز ماجيل، أعلنت في كانون الأول الجاري، استقالتها بعد أيام من الانتقادات والضغوط عقب شهادتها في جلسة استماع بالكونغرس الأميركي حول اتهامات بـ"تزايد معاداة السامية" في الحرم الجامعي.

ومؤخرا استقالت رئيسة جامعة بنسلفانيا الأميركية ليز ماجيل بعد أيام من الانتقادات والضغوط عقب شهادتها في جلسة استماع بالكونغرس الأميركي حول اتهامات بـ"تزايد معاداة السامية" في الحرم الجامعي.

كما أعلن رؤساء سابقون لجامعة هارفارد دعمهم للرئيسة الحالية كلودين غاي، التي أعلنت استقالتها إثر تعرضها لانتقادات إثر اعتبارها أن المظاهرات المؤيدة لفلسطين تدخل ضمن نطاق "حرية الفكر."

كما نفت كندا ما تداوله الإعلام الإسرائيلي من أن وزير الهجرة، مارك ميلر، صرّح خلال زيارته إلى تل أبيب قبل أيام، بدعم أوتاوا "الهجرة الطوعية" للفلسطينيين إلى بلاده، جاء ذلك على لسان جيفري

ماكدونالد، مستشار الاتصالات في الحكومة الكندية، خلال تصريحاته"، إذ قال " :إن كندا تعمل مع شركائها في المنطقة لإجلاء مواطنيها وحاملي الإقامات الكندية وأفراد عائلاتهم ممن تتوفر لديهم الشروط اللازمة، من قطاع غزة، وتقدم التسهيلات اللازمة بخصوص ذلك، وأضاف، تتابع الوكالة، بأن كندا ستطلق برنامجًا للهجرة يتيح لسكّان قطاع غزة الذين لديهم أقارب كنديون أن يتقدّموا بطلب للحصول على تأشيرة مؤقتة، على أن تعطي الأولوية لطلباتهم وعمليات تقييمها، ونفى ماكدونالد صحة ما تداوله الإعلام الإسرائيلي من أن وزير الهجرة الكندي صرح بدعم بلاده "الهجرة الطوعية" للفلسطينيين إلى كندا، مؤكدًا أن "هذه الأخبار كاذبة ولا صحة لها."

فيما قدمت جنوب إفريقيا طلبا إلى محكمة العدل الدولية لبدء إجراءات ضد إسرائيل لما وصفته بأنه "أعمال إبادة ضد الشعب الفلسطيني" في قطاع غزة؛ على ما أعلنت المحكمة، وقالت جنوب إفريقيا إن "أفعال إسرائيل وأوجه تقصيرها تحمل طابع إبادة لأنها مصحوبة بالنية المحددة المطلوبة لتدمير فلسطينيي غزة كجزء من المجموعة القومية والعرقية والاتينة الأوسع أي الفلسطينيين"، حسبما أفادت محكمة العدل الدولية في بيانها، وأشارت إلى أنه "بناء على سلوكها، من خلال أجهزتها ووكلائها وغيرهم من الأشخاص والكيانات العاملة بناء على تعليماتها أو تحت توجيهها أو سيطرتها أو نفوذها - حيال الفلسطينيين في غزة، تفشل إسرائيل في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها."

وذكرت جنوب إفريقيا أن إسرائيل "خصوصًا منذ السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣ فشلت في التزامها بمنع الإبادة وبمعاقبة التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة (...) وانخرطت وتنخرط وقد تستمر في الانخراط في أعمال إبادة ضد الشعب الفلسطيني في غزة"، وفق المحكمة، مما يذكر أن محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة تفصل في النزاعات بين الدول، وقراراتها نهائية غير متاحة للاستئناف لكن ليس لديها وسيلة لتنفيذها.

ج- الموقف الإسرائيلي: -

فيما يتعلق بملف الأسرى، أبلغت إسرائيل الوسطاء نيتها العودة إلى اتفاق مع حركة "حماس" يقضي بهدنة ليوم واحد مقابل الإفراج عن رهائن من النساء والأطفال من قطاع غزة؛ حسبما أوردت هيئة البث الإسرائيلية ("كان ١١") ، والتي نقلت عن مسؤول إسرائيلي، لم تسمه، إن "هناك مصلحة إسرائيلية بالعودة إلى هدنة ليوم واحد مقابل الإفراج عن النساء والأطفال الذين لا يزالون محتجزين في قطاع غزة".

فيما صادق قائد هيئة أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي، هيرتسي هليفي، على خطط لمواصلة الحرب، وقال "نركز على الاستمرار بتفكيك حماس وتهيئة الظروف لاستعادة المختطفين."

وقال وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، في مؤتمر صحافي، إن "حماس أخلت بالاتفاق وترفض تسليم ١٥ امرأة وطفلين، والجيش عاد للقتال بكل قوته حتى تحقيق الأهداف بكسر قوة حماس العسكرية والسلطوية واستعادة المخطوفين"، وأضاف غالانت إن "الجيش عاد للقتال بكل قوته ليكسر قوة حماس العسكرية والسلطوية ويستعيد المخطوفين، والنتائج التي حققناها خلال الأسابيع الماضية كبيرة، كلما توسعت العملية العسكرية يزداد ضغطنا على حماس، حماس خرقت بشكل سافر اتفاق الهدنة الذي رعته الولايات المتحدة ومصر وقطر."

وأشار وزير الأمن الإسرائيلي إلى "أننا حققنا نتائج كثيرة خلال العملية البرية وقضينا على عدد كبير من قادة حماس، وإنجازاتنا كبيرة وقتلنا عددا كبيرا من المخربين واعتقلنا المئات ودمرنا مقار لحماس، واستمرار عمليتنا يمكننا من ضرب قوة حماس ومقارها ودفعها إلى الاستغاثة، واستعادة ١١٠ من

المخطوفين إنجاز لم يحققه أي جيش في العالم"، وقال غالانت إن "الضغط العسكري سيسهم في إعادة المختطفين وتحقيق أهداف الحرب."

وحول ملف مجريات الحرب في القطاع كان قد صرّح وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، عند الشريط الحدودي مع قطاع غزة في إحاطة لتقييم الوضع العسكري مع ضباط وجنود، إننا "نهاجم أماكن لم نستهدفها سابقا، نلائم نفسنا للظروف الميدانية التي سنقاتل فيها، سيكون إطلاق نار قوي ودقيق."

وصرّح رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في مؤتمر صحافي، أنه من أجل تحقيق أهداف الحرب، سنواصل القتال بقوة، وأشار نتنياهو إلى أن "المفاوضات كانت صعبة تحت النار من أجل إطلاق سراح الرهائن، وضاعفنا عدد من تم إطلاق سراحهم من غزة والمهمة لم تنجز بعد، ونواصل الجهود من أجل إعادة جميع الرهائن إلى الوطن."

وأوضح نتنياهو أن "القتال مستمر ووجهت الجيش بمواصلة الضغط العسكري ودمرنا ١٠٠ هدف لحماس، وسنواصل الحرب حتى نحقق كل أهدافها ولا يمكن ذلك دون مواصلة العملية البرية في غزة، وسنحقق الحسم في الجبهة الجنوبية مقابل غزة ومواجهة وردع حزب الله في الجبهة الشمالية"، وقال نتنياهو إن "السلطة الفلسطينية لا تحارب الإرهاب بل تمول الإرهاب وهي ليست الجهة المفترض أن تدخل غزة الآن."

وتظاهر، آلاف الإسرائيليين في تل أبيب، لمساندة أهالي الرهائن المحتجزين في غزة لدى فصائل المقاومة الفلسطينية، لمطالبة الحكومة الإسرائيلية بعمل كل ما يمكن من أجل تحقيق الإفراج الفوري عنهم، وتحدث لأول مرة مختطفون إسرائيليون محررون أطلقت حماس سراحهم هذا الأسبوع أمام حشود المتظاهرين وشددوا على ضرورة "إطلاق سراح المختطفين فورا."

قال وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، في تصريحات أدلى بها لشبكة إعلامية أجنبية، إن تل أبيب، تتوقع استمرار الحرب على غزة أشهرا، وذكر غالانت لشبكة" :ABC نتوقع أن تستمر الحرب بشدتها الحالية لمدة شهرين آخرين على الأقل، وأضاف: "سنقاتل في غزة لعدة أشهر للقيام بعمليات تطهير، والقضاء على جيوب الإرهاب"، على حدّ وصفه.

في السياق، أجرى غالانت تقييما للوضع، قال خلاله إن جنود الجيش الإسرائيليّ، لن يتركوا الشجاعية حتى "القضاء التامّ" على جميع البنى التحتية لحماس فيها، أكّد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أنه لن تكون "سلطة فلسطينية" في غزة، عقب انتهاء الحرب التي يشنّها الجيش الإسرائيلي عليها منذ ٥٩ يوما.

جاء ذلك بحسب ما أفادت هيئة البثّ الإسرائيلية العامة ("كان ١١")، في تقريروالذي أشارت فيه إلى أن نتنياهو قد قال في "محادثات مغلقة" الأسبوع الماضي: "ليس فقط لن تكون هناك سلطة فلسطينية "متجددة" في غزة بعد الحرب، بل لن تكون هناك سلطة فلسطينية في غزة على الإطلاق"، وذكر التقرير أن نتنياهو قال ذلك "لأعضاء كنيست، بل ونقل رسائل حول الموضوع إلى مسؤولين أميركيين"، لم يسمّهم.

كما أوعز وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، إلى مفوضة إدارة السجون الإسرائيلية باحتجاز من تزعم السلطات الإسرائيلية أنهم مقاتلون من حركة "حماس"، في سجن تحت الأرض لم يستخدم منذ سنوات.

وتدعي إسرائيل أنها تعتقل عشرات من عناصر وحدة "النخبة" في "كتائب القسام"، الجناح المسلح لحركة "حماس"، شاركوا في هجوم ٧ تشرين الأول الماضي على مستوطنات وقواعد عسكرية إسرائيلية

في غلاف قطاع غزة، ولم توضح إسرائيل عدد هؤلاء الأسرى أو مكان احتجازهم؛ كما تمتنع عن الإدلاء بمعلومات حول هوياتهم والأماكن التي اعتقلوا فيها، وإن كانوا عمالا أو مدنيين من الذين اعتقلتهم بعد هجوم القسام، أو من الذين اعتقلوا خلال العمليات البرية في قطاع غزة، وتسميهم جميعا "عناصر النخبة."

وقال بن غفير، رئيس حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف، في بيان، "بعد سنوات من عدم الاستخدام، أوعزت إلى مفوضة السجون (كيتي بيري) بإعادة فتح الجناح الموجود تحت الأرض لمعتقلي النخبة"، وأضاف "النازيون (وفق تعبيره) لا يستحقون قطرة من ضوء الشمس بينما رهائننا (في إشارة إلى الأسرى الإسرائيليين المحتجزين لدى الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة) يجلسون في أنفاق الجحيم" على حد زعمه.

ولم يفصح الوزير عن مكان السجن أو اسمه، لكن صيحفة "يديعوت أحرونوت" قالت عبر موقع "واينت" إنه الحديث يدور عن سجن الرملة وسط إسرائيل. وأشار الموقع إلى أنه يمكن احتجاز ١٠٠ معتقل في القسم المذكور.

كتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ردا على أقوال رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، حول إمكانية أن تكون حركة حماس شريكة في حكم السلطة الفلسطينية لقطاع غزة، أنه "لن يكون هناك حماس، سنقضي عليها."

أقر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، اليوم الثلاثاء، بوجود خلافات بين حكومته وإدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، حول ما وصفه بـ"اليوم التالي لـ(حركة) حماس" في قطاع غزة المحاصر، في إشارة إلى الجهة التي قد يوكل إليها إدارة قطاع غزة بعد حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على القطاع المحاصر.

وجدد نتنياهو تأكيده على أن تل أبيب تحت قيادته لن "تكرر خطأ أوسلو" على حد تعبيره، وستعمل على منع إدارة قطاع غزة بواسطة جهة فلسطينية، معتبرا أن قطاع غزة لن يتحول إلى "حماستان ولا فتحستان، بعد التضحيات الهائلة التي قدمها مواطنونا ومقاتلونا"، وفق تعبيره.

وشدد نتنياهو على أن حكومته لن تسمح "بجلب أولئك الذين يقومون بتعليم الإرهاب، ودعم الإرهاب، وتمويل الإرهاب إلى غزة"، في إشارة إلى السلطة الفلسطينية، وقال: "نعم، هناك خلافات مع واشنطن حول 'اليوم التالي لحماس'، وآمل أن نتوصل إلى تفاهم كذلك حول هذه المسألة."

قال الوزير في "كابينيت الحرب" الإسرائيلي، بيني غانتس، إن الحرب على قطاع غزة قد تتواصل لسنوات "بدرجات متفاوتة من الشدة"، مشددا على أنها لن تنتهي بمعادلة "الهدوء مقابل الهدوء"، ملوحا بمصادرة أراضي من القطاع المحاصر لـ"أغراض عملياتية"، فيما نفى أن يكون هناك "خلافات" داخلية في إسرائيل حول التصورات بشأن مستقبل قطاع غزة.

وفي مؤتمر صحافي عقده قال غانتس إن "قوات الجيش الإسرائيلي تشن هجوما آخذا بالتوسع في عمق الأراضي في غزة، ومهمتنا كمستوى سياسي هي السماح للمقاتلين بمواصلة واستكمال المهمة، في الجنوب والشمال، لإعادة الرهائن والسماح للسكان بالعيش بأمان"، في إشارة إلى سكان المستوطنات في محيط قطاع غزة، وأضاف "لتحقيق هذه الغاية يجب علينا الحفاظ على شرعية وحرية عمل والتخطيط لاستمرار القتال. وخلافًا لما حدث في الماضي، فإننا لن ننهي هذه الحرب بمعادلة بـ'الهدوء مقابل الهدوء'. في هذه الحرب ليس هناك 'يوما تاليا'، هناك عملية طويلة وصعبة وضرورية، بدرجات متفاوتة من الشدة قد تستمر لأيام وأشهر وسنوات."

وتابع غانتس أن "دور القادة هو إخبار الجمهور بما سيحدث والسعي لتحقيقه. بطريقة واقعية، ودون خلق خلافات وهمية فيما يقاتل جنودنا جنبًا إلى جنب في ساحة المعركة"، وذلك في إشارة إلى الدعاية التي يستخدمها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، للترويج أنه "القائد الإسرائيلي الوحيد القادر على منع عودة السلطة الفلسطينية لقطاع غزة."

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إن قطاع غزة سيكون منزوع السلاح في "اليوم التالي" للحرب التي تشنها إسرائيل منذ ٧١ يوما على القطاع المحاصر، وجدد تأكيده أن إسرائيل ستحتفظ بـ"السيطرة الأمنية الكاملة" على قطاع غزة، مشددا على أنه سيمنع إدارة قطاع غزة مدنيا بواسطة السلطة الفلسطينية بـ"صيغتها الحالية."

جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك عقده نتنياهو مع وزير أمنه، يوآف غالانت، والوزير في "كابينيت الحرب"، بيني غانتس، في أعقاب التقارير عن اجتماعات عقدها رئيس الموساد، دافيد برنياع، مع مسؤولين قطريين في أوسلو، لتحريك المفاوضات الرامية للتوصل إلى صفقة تبادل أسرى مع حركة حماس.

كما عقد المؤتمر الصحافي في ظل تعالي أصوات عائلات الرهائن الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة، مطالبة حكومة نتنياهو بالتحرك "في أسرع وقت" لتأمين الإفراج عنهم، وذلك بعد مقتل ثلاثة منهم "عن طريق الخطأ" بنيران جنود إسرائيليين في حي الشجاعية شمالي قطاع غزة، رغم أنهم كانوا يرفعون علما أبيض وطلبوا المساعدة بالعبرية.

وشدد نتنياهو على أن إسرائيل ستواصل حربها على قطاع غزة إلى حين تحقيق الأهداف المعلنة المتمثلة بـ"القضاء على حركة حماس، وإنهاء قدرتها على حكم قطاع غزة وإعادة الرهائن" وذلك "رغم تصاعد الضغوط الدولية وكذلك الحوادث التراجيدية" في إشارة إلى مقتل رهائن إسرائيليين برصاص الجيش الإسرائيلي.

وبرر نتنياهو قتل المحتجزين الثلاثة في غزة بـ"الظروف الصعبة التي يقاتل فيها الجنود بالمعركة"، واصفا الحادث بأنه "مأساوي". وقال "حادث مقتل الرهائن الثلاث عن طريق الخطأ، مأساوي، ويعتصر له القلب، ولكن يجب أن نذكر الظروف الصعبة التي يقاتل فيها الجنود في المعركة."

وألمح نتنياهو إلى أن مفاوضات جديدة جارية لاستعادة الرهائن الإسرائيليين المحتجزين في غزة، وقال إن الهجوم الإسرائيلي على غزة ساعد في التوصل إلى اتفاق جزئي لإطلاق سراح الرهائن في تشرين الثاني/ نوفمبر. وأضاف "التعليمات التي أعطيها لفريق التفاوض مبنية على هذا الضغط الذي بدونه ليس لدينا شيء."

وقال نتنياهو في المؤتمر الصحافي إن الحكومة الإسرائيلية تعمل مع كل من قطر ومصر في مسعى للتوصل إلى صفقة تتيح الإفراج عن الرهائن الإسرائيليين لدى فصائل المقاومة في قطاع غزة، وقال إن لدى تل أبيب ما وصفه بـ"الانتقادات الشديدة لقطر"، وأضاف "ستسمعون عنها لاحقا، لكننا نحاول الآن استكمال إجراءات الإفراج عن الرهائن."

واعتبر نتنياهو أن "الضغط العسكري (على فصائل المقاومة في قطاع غزة) ضروري لإعادة المخطوفين"، وأضاف "سنواصل القتال حتى النصر الكامل، ونقلت ذلك إلى مستشار الأمن القومي الأميركي. نحن مصممون أكثر من أي وقت مضى على الاستمرار حتى النهاية"، في إشارة إلى الهدف الإسرائيلي المعلن للحرب بـ"القضاء على حركة حماس."

وقال نتنياهو إنه قال للرئيس الأميركي، جو بادين، إن إسرائيل ستسيطر أمنيا على المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ حتى عندما كان الأخير نائبا للرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، وقال "عندما كان بايدن نائبًا قلت له: يمكن أن يكون للفلسطينيين أي سلطة لإدارة حياتهم ولكن ليس الأمن."

وأضاف "قلت له أن هذا هو الشيء الوحيد المطروح إسرائيليا"، وأضاف أنه "لا يستبعد احتمال التوصل إلى تفاهم حول هذه القضية مع الولايات المتحدة"، مشددا على أن قطاع غزة سيكون في اليوم التالي للحرب "منزوع السلاح وتحت السيطرة الأمنية للجيش الإسرائيلي"، وقال إن تل أبيب ستمنع "إدارة القطاع مدنيا بواسطة من يربون أطفالهم على تدمير إسرائيل."

وقال نتنياهو، في بيان مصوّر، إن الحرب ستستمر حتى تحقيق أهدافها المتمثلة بـ"استكمال القضاء على حماس، وإطلاق سراح جميع الرهائن"، وأضاف "الخيار الذي أعرضه على حماس بسيط للغاية: الاستسلام أو الموت"، وتابع "ليس لديهم ولن يكون لديهم أي خيار آخر"، وأضاف "بعد أن نقضي على حماس، سأعمل بكل قوتي لضمان ألا تشكل غزة أي تهديد لإسرائيل. لا حماستان ولا فتحستان."

يأتي ذلك على خلفية احتجاج عائلات الأسرى الإسرائيليين في غزة واعتصامهم قبالة مقر وزارة الأمن في تل أبيب، للمطالبة بمنح الأولوية لإعادة المحتجزين أحياء في صفقة تبادل وبأي ثمن، مطالبين بـ"بدء مفاوضات" مع لتأمين الإفراج عنهم.

وعلى صلة، قال مسؤول إسرائيلي رفيع، في إحاطة لصحافيين أجانب، إنه "لا توجد مفاوضات حاليا حول صفقة تبادل أسرى ورهائن مع حركة حماس"، وأوضح أن اللقاءات الإسرائيلية مع الوسطاء "أبدنا فيها استعدادا للتوصل إلى اتفاق"، وأضاف "أوضحنا أننا مستعدون للمواصلة من حيث توقفنا في المرة الماضية (في إشارة إلى الاتفاق السابق الذي أفضى إلى هدنة لمدة أسبوع انتهت مطلع الشهر الجاري)، بما يشمل تحرير كافة النساء. يجب القيام بذلك في إطار صفقة جديدة."

وتتواصل الجهود على عدة جبهات لمحاولة التوصل إلى هدنة جديدة. وفي إطار مساعي التهدئة، وصل رئيس المكتب السياسي لحماس، إسماعيل هنية، إلى القاهرة، الأربعاء، لمناقشة "عرض إسرائيلي للهدنة وتبادل الأسرى."

وذكر مصدر في حركة الجهاد الإسلامي أن أمينها العام، زياد النخالة، أيضا سيتوجه إلى القاهرة مطلع الأسبوع المقبل. من جهة أخرى، تجري إسرائيل حوارا مع قطر والولايات المتحدة لمحاولة التوصل إلى هدنة تسمح بالإفراج عن رهائن، لكن مواقف الطرفين ما زالت متباعدة جدا على ما يبدو. فحماس تطالب بوقف كامل للقتال قبل إجراء أي مفاوضات بشأن مصير الرهائن، بينما تبدو إسرائيل منفتحة على فكرة الهدنة لكنها تستبعد أي وقف لإطلاق النار قبل "القضاء" على حماس.

قدمت مصر إلى إسرائيل وحركة حماس مقترحا جديدا لصفقة تبادل أسرى، مؤلف من ثلاث مراحل، وفق ما نقلت القناة ١٣ عن مسؤول إسرائيلي، ويقضي المقترح، حسب المسؤول الإسرائيلي، بأن تشمل المرحلة الأولى إفراج حركة حماس عن حوالي ٤٠ محتجزا إسرائيليا من النساء والمرضى والرجال المسنين، مقابل وقف إطلاق نار لمدة أسبوعين أو ثلاثة. ولم تذكر القناة تحرير أسرى فلسطينيين، وفي المرحلة الثانية، تفرج حماس عن مجندات وجثث، مقابل إفراج إسرائيل عن أسرى وأن توافق على هدن، وخلال ذلك إجراء مداولات حول "اليوم التالي" للحرب على غزة.

وتابع المسؤول الإسرائيلي أن المرحلة الثالثة للمقترح المصري، "والإشكالي جدا بالنسبة لإسرائيل"، تشمل إفراج حماس عن رجال وجنود إسرائيليين، مقابل تحرير أسرى فلسطينيين، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة والتوصل إلى وقف إطلاق نار شامل.

وذكرت القناة أنه لا توجد موافقة إسرائيلية على تفاصيل المقترح المصري، لكنها مستعدة للموافقة على المرحلة الأولى المشابهة لصفقة التبادل، في نهاية تشرين الثاني الفائت، لكن فيما يتعلق بالمرحلتين التاليتين، وبشكل خاص المرحلة الأخيرة، فإنه "ليس بالإمكان الالتزام بهما الآن"، اعتبر وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، أنه ستكون لإسرائيل سيطرة أمنية كاملة على قطاع غزة، بحيث "يكون بالإمكان تنفيذ أي عملية أمنية في أي وقت وأي مكان نختاره، والأمر الثاني هو ضمان عدم إدخال أي شيء إلى قطاع غزة، من أي مكان".

وقال كوهين، الذي ينهي مهامه في وزارة الخارجية ويتولى منصب وزير الطاقة، إنه "من السابق لأوانه البحث في الاستيطان (مجددا في قطاع غزة). ولا أعتقد أن الهدف الذي من أجل قمنا بشن الحرب هو موضوع الاستيطان، وهدفنا الأساسي هو إعادة الأمن قبل أي شيء". وبحسبه، فإن "إنهاء الحرب لن يحدث لأننا ملتزمون بالعمل من أجل القضاء على حماس وقدراتها. ووقف إطلاق النار سيضعفنا."

وأضاف أن "ما نقوله للعالم هو الأمر التالي: أولا، حماس لن تبقى؟ ثانيا، سيعود المخطوفون. ثالثا، سيطرة أمنية. رابعا، لن نوافق على سياسة تستمر بموجبها السلطة الفلسطينية أو أي جهة أخرى بإعطاء حوافز للمخربين (الأسرى وعائلات الشهداء)، ووقف التحريض في جهاز التعليم"، وتابع كوهين أنه "ينبغي أن يحكم غزة، في الفترة المرحلية على الأقل، جهات دولية، الولايات المتحدة، أوروبا، الدول العربية المعتدلة، هي التي ستحكم هناك مدنيا".

وقد كرر وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، دعوته للعمل على تهجير سكان قطاع غزة وإعادة الاستيطان في القطاع المحاصر، مشيرا إلى أن ذلك منوط بأن "تتصرف إسرائيل على نحو صحيح على الصعيد الإستراتيجي"، جاء ذلك في تصريحات صدرت عنه خلال مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي، وقال سموتريتش إنه "إذا تصرفنا بشكل إستراتيجي صحيح، فستكون هناك هجرة وسنعيش في قطاع غزة"، وأضاف "لن نسمح بوضع يعيش فيه مليوني شخص هناك"، وتابع أنه "إذا ظل هناك ١٠٠-٢٠٠ ألف عربي في غزة، فإن كل الحديث حول 'اليوم التالي' (للحرب على غزة) سيكون مختلفا تماما"، وادعى سموتريتش أن "سكان غزة يريدون مغادرتها"، مستطردا بالقول "إنهم يعيشون في غيتو وضائقة منذ ٧٥ عاما."

وعبّر سموتريتش عن معارضته لمناقشة مستقبل قطاع غزة أو ما بت يعرف بالخطاب الإسرائيلي بـ"اليوم التالي" للقطاع المحاصر، معتبرا أن ذلك قد يوحي بأن الحرب المتواصلة على غزة منذ ٨٦ على وشك الانتهاء، وشدد وزير المالية الإسرائيلية على أن الحرب ستستغرق وقتا طويلا، رغم ذلك قال إنه يشارك في هذا النقاش مدفوعا بـ"رفضه ترك الملعب للاعبين آخرين بدأوا ببحث المسألة."

وقال سموتريتش إنه "للحفاظ على أمننا علينا السيطرة على المنطقة، وللسيطرة على المنطقة على المدى البعيد، يجب أن تتواجد مدنيا فيه"، واعتبر سموتريتش أن طولكرم وجنين هما "عاصمتي الإرهاب (على حد تعبيره)" في الضفة الغربية، في إشارة إلى تصاعد أنشطة المقاومة فيهما، لعدم وجود استيطان مكثف في شمالي الضفة."

وعن تهجير قطاع غزة، قال سموتريتش إنه "يجب أن يتم تجنيد الرأي العام الدولي والدول الغربية لهذه الجهود"، معتبرا أنها "توفر حلا إنسانيا لسكان غزة الذين يعيشون في ضائقة وينشؤون على كره اليهود."

وعن إعادة الاستيطان في قطاع غزة، قال إنه يدعم الاستيطاني "في كل مكان بما في ذلك في قطاع غزة"، معتبرا أن "الاستيطان في القطاع بات موضع إجماع عند المجتمع الإسرائيلي"، وشدد على ضرورة السيطرة الأمنية الإسرائيلية على كامل المناطق الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧ بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية، وتعزيز الاستيطان فيها.

وقال إن الجهد الذي يبذله رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وزير الشؤون الإستراتيجية، رون ديرمر، ورئيس الموساد، دافيد برنياع، يجب أن ينصب على الدفع باتجاه "خطوة دولية إسرائيل شريكة فيها"، واستطرد قائلا: "يجب تشكيل تحالف دولي لتوفير 'حل إنساني' لسكان قطاع غزة (في إشارة إلى دفعهم للهجرة الطوعية ودفع دول أخرى إلى استقبالهم)"، ورفض "الاعتماد" على مصر وقطر في هذا السياق.

وشدد على ضرورة "السيطرة الأمنية على قطاع من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه"، معتبرا أن صورة النصر تكون بتعزيز الاستيطان في غزة والسيطرة المطلقة على غزة.

وفي مقابلة مع قناة ١٢ الإسرائيلية دعا سموتريتش إلى تشجيع "الهجرة الطوعية" لسكان قطاع غزة، وإيجاد بلدان ترغب في استقبالهم، وقال سموتريتش "لن تكون غزة مرتعا لمليوني شخص يريدون تدمير دولة إسرائيل، نريد أن نشجع الهجرة الطوعية"، وتابع "يتعيّن علينا أن نجد البلدان التي ترغب في استقبال سكّان غزة، وينبغي أن يكون ذلك من خلال دولة إسرائيل."

وكرر سموتريتش رفضه لاستلام السلطة الفلسطينية زمام الأمور في قطاع غزة، قائلا: "سيحكمون هناك تماما مثلما تحكم حماس"، وأضاف "أنا أؤيد إحداث تغيير كامل للواقع في غزة، وذلك من خلال إجراء نقاش حول الاستيطان هناك"، وتابع "سيتعين علينا أن نحكم هناك لفترة طويلة، علينا أن نعود إلى غزة

ح- الموقف الأمريكي: -

بشأن الحرب الإسرائيلية الشعواء على قطاع غزة، قال وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، إن إسرائيل قد تتلقى هزيمة إستراتيجية في قطاع غزة، في حال عدم حمايتها للمدنيين، وذلك بعد استئناف حملة القصف العنيفة على قطاع غزة المحاصر، جاء ذلك في بيان أوردته وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، نقلت فيه تصريحات أوستن في خطاب له خلال منتدى ريغان للدفاع الوطني، المنعقد بولاية كاليفورنيا.

وقال أوستن "في هذا النوع من الحروب، يجب إيلاء أهمية للمدنيين، إن تم دفعهم في أحضان العدو (حماس) تحولون الأمر من نصر تكتيكي إلى هزيمة إستراتيجية"، وأكد وزير الدفاع الأميركي أنه أخبر "القادة الإسرائيليين مرارا أن حماية المدنيين الفلسطينيين في غزة مسؤولية أخلاقية وضرورة إستراتيجية"، مشددا على أن "حل الدولتين، الطريق المقترح الوحيد للخروج من الاشتباكات المأساوية"، ولفت أوستن إلى أن الولايات المتحدة زادت وجودها العسكري في الشرق الأوسط، وبالأخص في شرق البحر الأبيض المتوسط، ولفت إلى وجود مجموعتي "الناقلات الضاربة" (حاملات الطائرات الهجومية) ومجموعة برمائية، ووحدة استطلاع بحرية، وغواصة مزودة بصواريخ موجهة، وقوات دفاع جوي ودفاع صاروخي متكاملة، ومقاتلات وقاذفات جوية.

وفي وقت سابق، أعلن البنتاغون أن سفينة حربية أميركية وعدة سفن تجارية تعرضت لهجمات في البحر الأحمر، فيما أعلن الحوثيون في اليمن مسؤوليتهم عن هجمات على سفينتين وصفوها بأنها مرتبطة بإسرائيل، وقال البنتاغون: "نحن على علم بالتقارير المتعلقة بالهجمات على المدمرة الأميركية يو إس إس كارني وسفن تجارية في البحر الأحمر وسنعرض المعلومات حين توافرها".

وكان الجيش البريطاني قد أعلن في وقت سابق عن وقوع هجوم بطائرة مسيرة وانفجارات في البحر الأحمر بدون الخوض في تفاصيل، ولم يحدد البنتاغون المكان الذي يعتقد أن جاءت منه النيران. لكن المتحدث العسكري الحوثيين، يحيى سريع، تبنى الهجمات، قائلاً إن السفينة الأولى أصيبت بصاروخ والثانية بطائرة بدون طيار أثناء وجودهما في مضيق باب المندب.

وعلى صلة، قال الرئيس الأميركي، جو بايدن، إن واشنطن ستواصل تقديم الدعم العسكري لإسرائيل في حربها على غزة، وذلك حتى تتخلص من حركة حماس، محذرا من أن الرأي العام الذي قال إنه يدعم إسرائيل بالحرب على غزة يمكن أن يتغير بين عشية وضحاها.

وردت تصريحات الرئيس الأميركي في احتفال يهودي بمناسبة عيد "الأنوار- حانوكاه" الذي أقيم في البيت الأبيض، حيث أكد بايدن أن دعمه إسرائيل لا يتزعزع، لكنه دعاها إلى توخي الحذر لأن الرأي العام يمكن أن يتغير، مضيفا أن بلاده لن تسمح لذلك بأن يحدث.

وبشأن تحرير المحتجزين وتبادل الأسرى، أوضح بادين أنه أمضى ساعات طويلة مع القطريين والمصريين والإسرائيليين لضمان عودة أكثر من ١٠٠ رهينة، مشددا على أن بلاده لن تتوقف حتى عودة جميع الرهائن، حسب تعبيره، يأتي ذلك، فيما أعرب البيت الأبيض، عن قلقه بشأن تقرير بأن الجيش الإسرائيلي استخدم الفوسفور الأبيض، الذي زودته به الولايات المتحدة، في عملية في جنوبي لبنان.

وقال بيان للخارجية الأميركية إن الوزير أنتوني بلينكن، بحث في اتصال هاتفي مع عضو "كابينت الحرب" بيني غانتس، الجهود المستمرة لتسهيل العودة الآمنة لجميع المحتجزين في قطاع غزة، كما بحث معه زيادة المساعدة الإنسانية لسكان قطاع غزة، ومنع اتساع رقعة الصراع، وقالت الخارجية إن بلينكن جدد التأكيد خلال الاتصال على ضرورة اتخاذ إسرائيل جميع التدابير الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين، وحث على الحاجة الملحة لاتخاذ خطوات إيجابية لتهدئة التوترات في الضفة الغربية، وشدد بلينكن على أن واشنطن لا تزال ملتزمة بالمضي قدما نحو خطوات ملموسة لتحقيق الدولة الفلسطينية.

ومن جانبه، قال منسق الاتصالات الإستراتيجية في مجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي، إن واشنطن قلقة إزاء تفاقم الأوضاع شمال إسرائيل ولا تريد امتداد الصراع إلى لبنان، وقال كيربي في إحاطة للصحافيين إن الولايات المتحدة لا تزال ترفض تأييد وقف عام لإطلاق النار قد يمنح حماس السيطرة على غزة، لكنها تؤيد وقفات إنسانية. وأضاف أن التوصل إلى هدنة جديدة أمر مهم وذو معنى من أجل إخراج الرهائن.

وقد نقل موقع "بوليتيكو" الأميركي، بأن مسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووكالات أخرى، يقودهم منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، أمضوا أسابيع في صياغة هذه الخطة التي تشمل زيادة مساعدات واشنطن الأمنية للسلطة الفلسطينية.

وقامت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، بصياغة خطة بشأن مستقبل قطاع غزة لما بعد الحرب، حيث قام بصيغة الخطة فريق خاص برئاسة منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، بحسب ما أفاد الموقع الإلكتروني "بوليتيكو" الأميركي. وشارك في إعداد الخطة العديد من المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية، حيث أمضى الطاقم عدة أسابيع في صياغة الخطة التي تعتمد على زيادة مساعدات واشنطن الأمنية للسلطة الفلسطينية وتمنح دورا أكبر للمنسق الأمني الأميركي في المنطقة.

وبحسب الخطة الأميركية، فإن هناك حاجة لقوة دولية لتحقيق الاستقرار مباشرة بعد توقف القتال، على أن يعقب ذلك تولي سلطة فلسطينية "متجددة الحكم" على المدى الطويل.

ونقل موقع "بوليتيكو" عن مسؤول بالخارجية الأميركية أن السلطة الفلسطينية أمامها تحديات كبيرة على صعيد "الشرعية والقدرات"، وفق تعبيره، ونقل الموقع الإلكتروني عن مسؤول أميركي قوله إن "ما بقي مجهولا هو الحجم الذي سيتبقى من حركة حماس في غزة بعد الحرب."

وذكر المسؤول الأميركي أن الإدارة الأميركية لم تتمكن من دفع القادة الإسرائيليين نحو مناقشة هادفة لشكل غزة ما بعد الحرب، مؤكدا أنه لا تداول لأي حديث عن تقييد المساعدات العسكرية الأميركية كوسيلة ضغط على إسرائيل.

وأشار الموقع الأميركي إلى أنه رغم أن وزير الخارجية أنتوني بلينكن، وآخرين في إدارة بايدن أعلنوا أن السلطة الفلسطينية "المعاد تنشيطها" يجب أن تدير القطاع، فإنهم لم يكشفوا عن تفاصيل كيفية إنجاز ذلك، كما أن تل أبيب أبدت معارضتها واستبعدت الأمر، ونقل الموقع الإلكتروني عن مسؤول كبير في إدارة بايدن قوله "في النهاية، نريد أن يكون لدينا هيكل أمني فلسطيني في غزة بعد الصراع."

ولم يصدر عن البيت الأبيض تأكيد رسمي عن الخطة التي كشف النقاب عن ملامحها وتفاصيلها، يأتي ذلك، فيما أكد الرئيس الأميركي أكد أكثر من مرة استعداده لإرسال مزيد من الموارد العسكرية إلى إسرائيل، في قوت تتسع المعارضة في أميركيا للحرب على غزة.

كما صادق الكونغرس الأميركي، الأربعاء، على مشروع قرار يساوي بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية، وصوّت في الكونغرس الذي يشكّل الأعضاء الجمهوريون غالبيته، ٣١١ نائبا لصالح مشروع القرار، مقابل ١٤ صوتوا ضده، وصوّت في الكونغرس الذي يشكّل الأعضاء الجمهوريون غالبيته، ٣١١ نائبا لصالح مشروع القرار، مقابل ١٤ صوتوا ضده.

وفي الوقت الذي امتنع فيه ٩٢ نائبا ديمقراطيا عن التصويت لمشروع القرار، صوّت الأعضاء ذو الأصول الفلسطينية ضده، وأشار مشروع القرار غير الملزم قانونيا إلى تنامي تصاعد معاداة اليهود في الولايات المتحدة وحول العالم، كما تطرق إلى الهجوم الذي نفذته حركة "حماس" على المستوطنات الإسرائيلية في ٧ تشرين الأول الماضي، وتسبّب مشروع القرار بانتقادات واسعة لمساواته بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية اللتين برزتا كعنصرين مستقلين عن بعضهما البعض على مرّ التاريخ.

وفي معرض تعليقها على الأمر، قالت رشيدة طليب، فلسطينية الأصل وعضو الكونغرس عن الديمقراطيين، إن معارضة السياسات المتطرفة للحكومة الإسرائيلية ورئيس حكومتها بنيامين نتنياهو، لا تعد معاداة للسامية، أعلنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، مجموعة عقوبات جديدة على مسؤولين في حماس وأشخاص مرتبطين بها، مؤكدتين أنّهما تريدان مكافحة تمويل الحركة الإسلامية، في خضم الحرب على غزة.

وتعدّ هذه رابع مجموعة عقوبات تقرّها واشنطن وثاني مجموعة تقرّها لندن، منذ بداية الحرب في أعقاب الهجوم الذي شنّته حماس في السابع من تشرين الأول الماضي، وأفادت وزارة الخزانة الأميركية في بيان بأنّ العقوبات التي تمّ الإعلان عنها اليوم، "تستهدف مسؤولين رئيسيين ينفّذون برنامج حماس العنيف عبر تمثيل المجموعة في الخارج وإدارة شؤونها المالية."

من جهته، نقل بيان لندن عن وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون قوله إنّ العقوبات البريطانية "ضدّ حماس والجهاد الإسلامي ستستمر في منع وصولهما إلى الأموال وعزلهما بشكل أكبر، وتستهدف الحكومة البريطانية بشكل خاص سبعة أشخاص، بينهم محمود الزهار الذي وصفته في بيانها بأنّه "مسؤول في حماس في غزة ومؤسس مشارك" للحركة.

كما تستهدف عقوبات الدولتين علي بركة الذي تقول واشنطن إنّه "مسؤول العلاقات الخارجية" في حركة حماس ويتخذ من لبنان مقرا له، وسيتم تجميد الأصول المالية في الولايات المتحدة للأشخاص المستهدفين بعقوبات وزارة الخزانة الأميركية، فيما قد تجد المؤسسات المالية الأجنبية التي تعمل مع هؤلاء نفسها خاضعة لعقوبات من قبل الولايات المتحدة.

وقال وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية، بريان نيلسون في البيان: "مازلنا ملتزمين، إلى جانب حلفائنا وشركائنا، استخدام سلطاتنا لتقويض قدرة حماس على تمويل المزيد من الهجمات وزعزعة استقرار المنطقة بشكل أكبر".

وقالت وزارة الخارجية الأميركية، إن "إنهاء الصراع هدف نتشاركه مع العالم ولا نريد استمرار هذه الحرب يوما واحدا أكثر مما هو ضروري"، وذكرت أنه "لا يمكن هزيمة فكرة بساحة المعركة، ويجب تقديم إجابة لتطلعات الشعب الفلسطيني مع نهاية الصراع"، وفي حين قالت واشنطن إنها "تتفهم نية إسرائيل تقليل الإصابات بين المدنيين"، أشارت إ لى أن "ما يهم هو النتائج فآلاف المدنيين قد قُتلوا."

وذكرت أن "السلطة الفلسطينية ليست بوضع يسمح لها بإدارة غزة، لكننا نعتقد أنها ممثل للشعب الفلسطيني"، مضيفة أنه "يجب إصلاح وتنشيط السلطة الفلسطينية للمضي نحو إعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة وحكمهما"، وأضافت أن "فتح معبر كرم أبو سالم لعمليات التفتيش أمر جيد، ولكن يجب فتحه لنقل البضائع والمساعدات"، مضيفة أن فتحه "سيخفف الضغط عن معبر رفح، وسيساعد في وصول المساعدات بشكل أسرع وأكبر."

وقال الناطق باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض، جون كيربي، إن "فتح معبر كرم أبو سالم سيكون على أجندة (مستشار الأمن القومي الأميركي، جاك) سوليفان في محادثاته مع الإسرائيليين"، وأضاف أنه "فتح معبر كرم أبو سالم سيكون على أجندة سوليفان في محادثاته مع الإسرائيليين". ولفت إلى أن "الرئيس (جو) بايدن كان صريحا بشأن بعض القلق بشأن بعض الأمور في إسرائيل"، وذكر أنه "من المحتمل أن يقوم مستشار الأمن القومي بمحطات أخرى في المنطقة عندما يزور إسرائيل."

وقال الرئيس الأميركي، جو بايدن، إنه لا يتوقع التوصل قريبا إلى اتفاق بين إسرائيل وحركة حماس لإطلاق سراح الرهائن محتجزين في غزة؛ فيما أكد وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، أنه يجري العمل على التوصل إلى هدنة إنسانية في قطاع غزة على غرار الهدنة السابقة، واعتبر أن "المشكلة في موقف حماس"، داعيا إلى الضغط على الحركة.

وذكر بلينكن، في مؤتمر صحافي في واشنطن، بأن العديد من الدول تدعو إلى نهاية النزاع في غزة، لكن لا أحد يطالب بنزع سلاح حماس أو تفكيك قدراتها"، وأضاف أنه "إذا سلمت حماس أسلحتها، فإن الأزمة في غزة ستنتهي فورًا"، وأضاف أنه "سيكون من الجيد أن يكون هناك صوت دولي قوي يضغط على حماس للاستسلام، وشدد وزير الخارجية الأميركي على أن الولايات المتحدة "لا تزال تعتقد أن إسرائيل ملزمة بالقضاء على حماس وتقليل خسائر المدنيين في غزة"، فيما عبّر عن أمله في التوصل إلى نتيجة إيجابية حول قرار لمجلس الأمن الدولي بشأن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، بعدما استخدمت الولايات المتحدة حق النقض في السابق على هذا الصعيد، وقال بلينكن إن الولايات المتحدة تتواصل "بنية حسنة" مع دول أخرى بعد استياء الدول العربية من استخدام واشنطن حق النقض مرتين على قرار يدعو إسرائيل إلى إنهاء حربها على غزة، وأضاف "عملنا على ذلك بشكل مكثف. آمل في أن نتمكن من الوصول إلى نتائج مرضية".

وأشار بلينكن إلى أن المسألة الإنسانية كانت النقطة الخلافية، مع إصرار إسرائيل على السيطرة الكاملة على الإمدادات التي تدخل قطاع غزة المحاصر الذي نزح ٨٥% من سكانه. وأضاف أن "الهدف من القرار كما قالت الدول التي قدّمته هو تسهيل إدخال المساعدة الإنسانية إلى غزة وتوسيعها. ونحن نؤيد ذلك تماما"، وتابع "نريد التأكد من أن القرار بما يدعو إليه ويتطلبه يدفع بتلك الجهود ولا (...) يضر بتوصيل المساعدة الإنسانية ويجعل الأمر أكثر تعقيدا". وادعى بلينكن إلى أن الولايات المتحدة التي مارست ضغوطا في الكواليس، نجحت في الأيام الأخيرة في إحراز تقدم، من خلال وصول شاحنات تجارية وفتح معبر ثان إلى غزة خصوصا، في إشارة إلى معبر كرم أبو سالم.

وأكد بلينكن "نتوقع ونريد أن نرى تحولا إلى عمليات عسكرية إسرائيلية أكثر استهدافا، مع عدد أقل من القوات التي تركز حقا على التعامل مع قيادة حركة حماس الفلسطينية". ولفت إلى أنه "عندما يحدث ذلك، ستشهد (العمليات) انخفاضًا كبيرًا في الضرر الذي يلحق بالمدنيين في غزة"، وقال "ما زلنا نعتقد أن إسرائيل ليست مضطرة للاختيار بين إزالة تهديد حماس وتقليل الخسائر في صفوف المدنيين". وأضاف "عليها (إسرائيل) التزاما بالقيام بالأمرين معا ولديها مصلحة إستراتيجية في القيام بالأمرين معا."

أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، عقب إقرار مجلس الأمن توسيع نطاق المساعدات الإنسانية إلى غزة، أن الحرب الإسرائيلية هي "المشكلة الحقيقية... وتوجد عقبات كبرى" أمام توصيل المساعدات، وقال غوتيريش "كثير من الناس يقيسون فعالية العمليات الإنسانية في غزة على أساس عدد الشاحنات من الهلال الأحمر المصري والأمم المتحدة وشركائنا المسموح لها بعبور الحدود. وهذا خطأ"، وأضاف "المشكلة الحقيقية تكمن في أن الطريقة التي تشن بها إسرائيل هذا الهجوم توجد عقبات كبرى أمام توزيع المساعدات الإنسانية في غزة"، مؤكدا أن "وقفا لإطلاق النار لأسباب إنسانية هو السبيل الوحيد لتلبية الاحتياجات الماسة للسكان في غزة ووضع حد لكابوسهم المستمر"، وأوضح أنه "كان يأمل" في المزيد من مجلس الأمن الدولي بعد إصداره قرارا لا يدعو إلى وقف إطلاق النار، وتابع الأمين العام للأمم المتحدة "آمل أن يجعل قرار اليوم الناس يفهمون أن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية ضروري بالفعل إذا أردنا مساعدة إنسانية فعالة"، كما أعرب عن "خيبة أمل شديدة إزاء تصريحات مسؤولين إسرائيليين كبار تشكك في حل الدولتين"، وقال "رغم الصعوبة التي يبدو عليها اليوم، فإن حل الدولتين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات السابقة، هو السبيل الوحيد للسلام الدائم."

كما صادقت لإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، الكونغرس للمرة الثانية خلال شهر للموافقة على صفقة بيع أسلحة إلى الاحتلال الإسرائيلي، مستخدمة "صلاحية الطوارئ"، وذكر مكتب الشؤون السياسية والعسكرية بوزارة الخارجية الأميركية، في بيان، أن "الوزير (أنتوني بلينكن) وافق على صفقة بيع عسكرية أجنبية محتملة لطلقات M١٠٧ عيار ١٥٥ ملم، والمعدات ذات الصلة، للحكومة الإسرائيلية، بـ١٤٧,٥ ملايين دولار"، وأضاف أن بلينكن، قدم مبررات مفصلة للكونغرس مفادها أن هناك "حالة طوارئ تتطلب البيع الفوري للمواد والخدمات العسكرية لحكومة إسرائيل لمصلحة الأمن القومي"، وتابع أن "الولايات المتحدة ملتزمة بأمن إسرائيل، وأن مساعدتها على تطوير والحفاظ على قدرة قوية وجاهزة للدفاع عن نفسها يعد أمرا حيويا للمصلحة الوطنية للولايات المتحدة"، واعتبر البيان، أن هذه المعدات العسكرية والدعم لإسرائيل "لن تغير التوازن العسكري الأساسي في المنطقة"، وشدد على أنه "من مهمة جميع الدول" استخدام الذخيرة وفقا للقانون الإنساني الدولي، وفي ٩ كانون الأول، ولأسباب مماثلة، وافق بلينكن، على بيع ما يقرب من ١٤ ألف طلقة من ذخيرة الدبابات، بقيمة تزيد على ١٠٦ ملايين دولار لإسرائيل، دون عرضها على الكونغرس.

وعلى خلفية إبلاغ رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أشار وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، أن إسرائيل تنوي إقامة "منطقة عازلة" والسيطرة أمنيا على قطاع غزة بعد انتهاء الحربمن أجل منع الإرهابيين وحماس وآخرين من التسلل ومهاجمتها، وأشار إلى أن "المنطقة العازلة يجري فحصها ومن غير الواضح مدى عمقها ما إذا ما كانت لبضعة أمتار أو مئات الأمتار"، وذكر مسؤول أميركي أن إسرائيل عرضت علينا قضية "المنطقة العازلة"، فيما شدد على أن واشنطن تعارض كل خطة من أجلها أن تقلص من مساحة الأراضي الفلسطينية، وقال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، جون كيربي "لا ندعم تقليص المساحة الجغرافية لقطاع غزة، يجب أن تظل أرضا فلسطينية ولا يمكن تقليص مساحتها."

ثانيا: انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

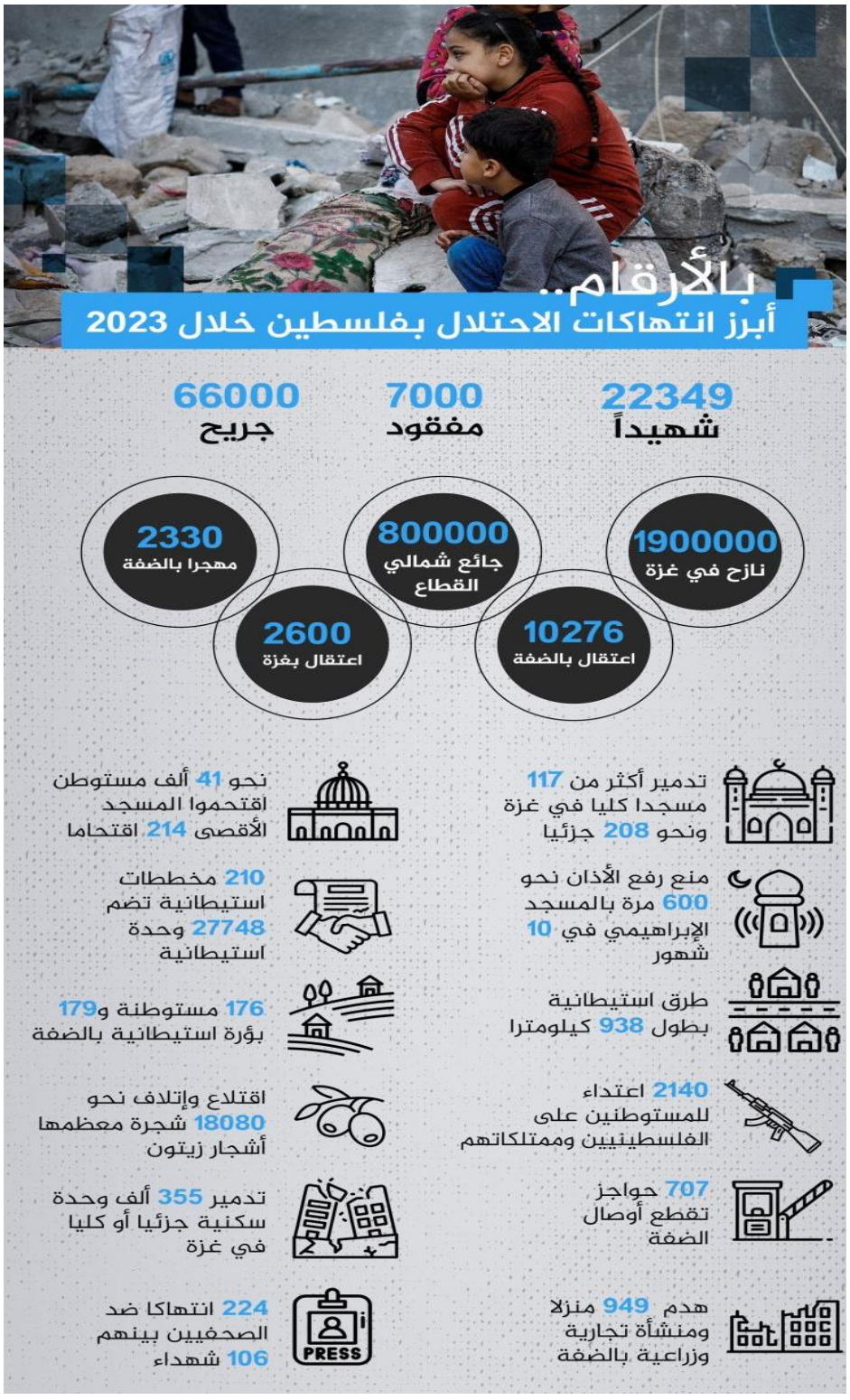

أ- الشهداء والجرحى: -

طبقا لتقديرات التقرير الشهري لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، تسببت أنشطة الاحتلال الإسرائيلي العدوانية خلال الفترة موضع التقرير، كانون الأول ٢٠٢٣، باستشهاد (٧٠) فلسطينيا بمحافظات الضفة المختلفة وتصدرت محافظة جنين تسجيل أعلى نسبة من الشهداء تلاها محافظة طولكرم، طوباس ثم الخليل، وتم تسجيل أكثر ٢١٩٧٨ حالة استشهاد في غزة منذ بدء العدوان على غزة، وتجدر الإشارة إلى أنه وحتى الآن لم تتوفر إحصائية دقيقة للشهداء بسبب الظروف الأمنية التي كانت تحيط بمشافي قطاع غزة.

كما تم تسجيل (٣٥١) حالة من الجرحى بمحافظات الضفة المختلفة وأكثر من (٥٦٦٩٧) حالة جرح بمحافظات غزة منذ بدء العدوان ولم تتوفر إحصائية دقيقة لعدد الجرحى بسبب الظروف الأمنية التي كانت تحيط بمشافي قطاع غزة.

فيما تشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عام ٢٠٢٣ شهد أكبر حصيلة للشهداء منذ نكبة ١٩٤٨، إذ أن عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية عام ٢٠٢٣ بلغ نحو ١٤ مليونا و٦٣٠ ألفا،

وأشارت المعطيات إلى أن عام ٢٠٢٣ سجل أعلى نسبة قتلى بين الفلسطينيين منذ قيام إسرائيل في ١٩٤٨، مشيرا إلى أن عدد الشهداء في فلسطين منذ بداية ٢٠٢٣، بلغ ٢٢ ألفا و٤٠٤ شهداء، منهم ٢٢ ألفا و١٤١ شهيدا منذ السابع من تشرين الأول الماضي، ٩٨% منهم في قطاع غزة.

وتشن إسرائيل حربا مدمرة على غزة منذ السابع من تشرين الأول الماضي، خلّفت حتى اليوم الأخير من العام الحالي ٢١ ألفا و٨٢٢ شهيدا، و٥٦ ألفا و٤٥١ جريحا، ودمارا هائلا في البنى التحتية وكارثة إنسانية غير مسبوقة، وفقا لسلطات القطاع والأمم المتحدة.

ب- الأسرى والمعتقلين: -

تشير تقديرات "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، الى أن قوات الاحتلال قد نفذت (١٣٤٢) عملية اعتقال؛ وتوزعت الاعتقالات في المحافظات على النحو التالي: - ١٥٠ القدس، ٢٠٨ رام الله، ٢٠٥ جنين، ٤٦ طوباس، ٨٦ طولكرم، ٤٢ قلقيلية، ١٤٤ نابلس، ٢٩ سلفيت، ٤٢ اريحا، ١٢٠ بيت لحم، ٢٧٠ الخليل.

- **١١ ألف فلسطيني تعرضوا للاعتقال خلال عام ٢٠٢٣ نصفهم بعد ٧ تشرين الأول: -**

وقد بينت مؤسسات الأسرى الفلسطينيين (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز وادي حلوة – القدس)، إن نحو ١١ ألف فلسطيني، تعرضوا للاعتقال من قبل قوات الاحتلال الإسرائيليّ خلال عام ٢٠٢٣، نصفهم بعد ٧ تشرين الأول.

وأوضحت مؤسسات الأسرى في تقرير حول أبرز القضايا والمعطيات الخاصّة بواقع قضية الأسرى في سجون الاحتلال للعام ٢٠٢٣، أن الـ١١ ألف حالة اعتقال، لا تشمل معتقلي غزة بعد السابع من تشرين الأول، ولفتت إلى أن حالات الاعتقال بين صفوف النساء بلغت ٣٠٠ حالة، وتشمل النساء اللواتي أُعتقلن من أراضي عام ١٩٤٨، بعد السابع من تشرين الأول، فيما بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الأطفال ١٠٨٥.

وبينت أن حالات الاعتقال بعد السابع من تشرين الأول الماضي بلغت أكثر من ٥٥٠٠، من بينها ٣٥٥ طفلا، و١٨٤ امرأة، تشمل النساء ممن اعتقلن من أراضي عام ١٩٤٨.

وأشارت مؤسسات الأسرى إلى أن نسبة حملات الاعتقال في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٢٣ تشكّل ما نسبته النصف من حصيلة حملات الاعتقال، فيما لم تشمل هذه الحصيلة عمليات الاعتقال التي نفّذها الاحتلال بحقّ الفلسطينيين من غزة بعد السابع من تشرين الأول.

وكانت أعلى نسبة في حالات الاعتقال خلال شهر تشرين الأول الذي شهد بداية العدوان والإبادة الجماعية في غزة وبلغت ٢٠٧٠ حالة اعتقال، وكذلك كانت أعلى نسبة في اعتقال النساء خلال شهر تشرين الأول وبلغت ٦٦، فيما كانت أعلى نسبة في اعتقال الأطفال خلال شهر نيسان وبلغت ١٤٦، وهي نسبة مقاربة جدًا لعدد حالات الاعتقال بين صفوف الأطفال خلال شهر تشرين الأول وبلغت ١٤٥، وكانت أعلى محافظة في أعداد حالات الاعتقال خلال ٢٠٢٣ في محافظة القدس ٣٢٦١، تليها محافظة الخليل التي شهدت أعلى نسبة في أعداد الأسرى بعد السابع من تشرين الأول بـ١٩٤٣ حالة، وجنين بـ١٤٦٢.

ت-اقتحامات لتجمعات سكنية: -

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، كانون الأول ٢٠٢٣، اقتحاماتها لتجمعات سكنية فلسطينية، ناهزت ـ بحسب تقرير لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية ـ الـ (١٤٧٠) عملية اقتحام (في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين) توزعت كالتالي: ٦١القدس، ٢٢٧ رام الله، ٢٠١ جنين، ٢٦ طوباس، ١١٩ طولكرم، ١٢١ قلقيلية، ٢٦٦ نابلس، ٦٨ سلفيت، ٣٨ اريحا، ١٢٩ بيت لحم، ٢١٤ الخليل.

ث- انتهاكات ضد المقدسات: -

واصلت سلطات الاحتلال انتهاكاتها ضد المقدسات في المدينة المحتلة خلال كانون الأول ٢٠٢٣، وفي مقدمتها الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف؛ في تحد صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، التي أكدت على إسلامية وعروبة الموقع الشريف ونفت أي علاقة يهودية مزعومة به، حيث تم تكثيف الاقتحامات لباحات المسجد الأقصى من قبل المستوطنين تذرعًا بما يسمى بـ " عيد الحانوكاه" خلال شهر كانون الأول .

وبهذا السياق رصد تقرير "محافظة القدس" تصاعد اقتحامات المستوطنين خلال العام ٢٠٢٣، إذ اقتحم (٥٥١٥٨ مستوطنًا) و (٧٤٩٨٧٧) تحت مسمى "سياحة" المسجد الأقصى المُبارك خلال الامر الواقع الذي فرضه الاحتلال والمسمى بالفترتين الصباحية والمسائية بحماية مشددة من شرطة الاحتلال، أدّوا خلالها طقوسًا تلمودية من بينها السجود الملحمي وحاولوا إدخال القرابين عدة مرات خلال أيام ما يُسمى بعيد الفصح اليهودي. كان أعلاها في شهر تشرين الأول(٨٠٠٦) .

وبالمقارنة مع السنوات السابقة بلغ عدد المستوطنين المقتحمين خلال العام ٢٠٢١، (٣٩,٣٤٤ مستوطنًا) بينما بلغ العدد في العام ٢٠٢٢، (٦٠,٠٨٩ مستوطنًا).

يشار إلى أن عام ٢٠٢٣ كان شاهدا إضافيا على استمرار الاحتلال في حصار الأقصى وتقييد وصول المصلين إليه بالتوازي مع حربه على غزة، لمنع الرباط في المسجد وليتجنّب قدر الإمكان تفجر الوضع في القدس انطلاقًا من المسجد. وفي تعبير عن مركزية العدوان على الأقصى بالنسبة إلى "جماعات المعبد"، قال موشيه فيجلن، عضو "الكنيست" السابق وأحد قادة "جماعات المعبد"، إنّ معركة طوفان الأقصى "يجب أن تسمّى معركة المعبد، فـ [الأقصى] هو لبّ المعركة، ويجب بناء "المعبد ."

- **الجرائم بحق المسيحيين**: -

تتواصل اعتداءات المستوطنين على المقدسات المسيحية والمسيحيين في القدس المحتلة، دون أي تدخل جاد من سلطات الاحتلال واذرعه الامنية لمنع هذه الاعتداءات الأمر الذي يشجعهم على مواصلة اعتداءاتهم بدون رادع أو عقاب، وخلال النصف الأول من العام الجاري جرى رصد عدد من الاعتداءات على أماكن ومقدسات مسيحية؛ ففي الأول من كانون الثاني تعرضت المقبرة التاريخية البروتستانتية في جبل صهيون بالقدس المحتلة، إلى تدنيس وحشي لأكثر من ثلاثين قبرا نفذه مستوطنون، إذ حُطّمت عدة صلبان فيما تعرضت شواهد قبور مسيحية للانتزاع والتحطيم. وفي الـ ٤ من كانون الثاني اعتدى مستوطنون متطرفون على مقبرة تابعة للكنيسة الأسقفية الإنجيلية بالقدس، ودنسوا حرمة القبور، وكسروا الصلبان. وفي الـ ١٢ من كانون الثاني تعرضت البطركية الأرمنية في مدينة القدس المحتلة لاعتداء عنصري اقترفه المستوطنون المتطرفون على جدرانها، بكتابة عبارات تدعو إلى الانتقام والموت للعرب وللأرمن والمسيحيين .

أما في ٢ شباط، اقتحم مستوطن كنيسة "حبس المسيح" في البلدة القديمة من القدس المحتلة وحاول إضرام النار فيها، وتدمير تمثال للسيد المسيح داخل الكنيسة باستخدام مطرقة، وكعادتها، ادعت شرطة الاحتلال في بيان صحفي لها، ان منفذ الاعتداء على كنيسة "حبس المسيح"، سائح اجنبي وهو "مختل عقليا".

وفي ١٩ آذار، حاول مستوطنان الاعتداء على كنيسة "قبر العذراء مريم" القريبة من كنيسة الجثمانية في مدينة القدس المحتلة. وحاولا تخريب محتوياتها، والاعتداء على رواد الكنيسة.

وفي ١٥ نيسان فرضت سلطات الاحتلال، قيودا مشددة على وصول المواطنين المسيحيين إلى كنيسة القيامة بالقدس المحتلة للاحتفال بيوم "سبت النور"، عبر إغلاق عدد من أبواب البلدة القديمة المؤدية للكنيسة، ونصب الحواجز العسكرية في محاولة لمنع وصول المصلين المسيحيين. وكما اشترط الاحتلال للصلاة في كنيسة القيامة الحصول على تصاريح خاصة، بهدف التحكم في الأعداد المسموح لها بالدخول، وتخلل الاحتفال منع قوات الاحتلال لعدد كبير من المحتفلين بـ "سبت النور" من دخول كنيسة القيامة بالبلدة القديمة من القدس المحتلة، كما واعتدت عليهم بشكل همجي ووحشي

وقامت شرطة الاحتلال خلال شهر تموز بمنع أحد الرهبان من دخول ساحة البراق الواقعة غرب المسجد الأقصى المُبارك في القدس، بصحبة وزيرة التعليم الألمانية وهو يرتدي الصليب المقدس في رقبته، بِحجة أن ذلك يُعرض حياته للخطر. وقد طلبت منه شرطة الاحتلال نزع الصليب قبل الدخول إلى الساحة، حيثُ حاول الراهب التوضيح لهم بإنه رجل دين وأن هذا نمط لبسه كراهب وأن هذا يُعد تعدي على حريته الشخصية والدينية إلا أنه لم يفلح في إقناعهم بذلك.

وخلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول وبالتزامن مع عيد العرش اليهودي، اعتدى المستوطنون خلال سيرهم وصلواتهم في أزقة البلدة القديمة، على المسيحيين والحجاج والكنائس في البلدة القديمة، بالبصق وتوجيه الشتائم، وتكرر ذلك عدة مرات.

ج- مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة: -

واصل الاحتلال الإسرائيلي مصادرته، تدميره، واعتدائه على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ تم تسجيل (٩١) حادثة تدمير واعتداء على ممتلكات شملت إلحاق أضرار: بأثاث منازل، إلحاق أضرار بسيارات المواطنين، اقتلاع أشجار زيتون، هدم بركسات. كما شهد الشهر موضوع التقرير (١٥) حادثة مصادرة ممتلكات من ضمنها؛ سيارات مدنين، كاميرات تسجيل، ممتلكات شخصية، معدات، مبالغ مالية وغيرها.

ح - أنشطة استيطانية وتهويديه:-

تواصلت خلال الفترة، موضع التقرير، أنشطة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية والتهويدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إذ رصد تقرير " دائرة شؤون المفاوضات" ٥ نشاطات استيطانية خلال شهر كانون الأول ٢٠٢٣ ومنها: -

- وضعت قوات الاحتلال على جبل راس أبو جمرة التابعة لبلدة بيت ليد والواقعة في الجهة الشرقية لمستعمرة "عيناف"، ٣ بيوت متنقلة (كرفانات) بعد تجريفها وتسويتها وتقسيمها إلى مقاطع وربطها بشبكة الكهرباء قبل نحو ١٠ أيام، بهدف إقامة بؤرة استيطانية جديدة.
- صادقت حكومة الاحتلال، بشكل نهائي على مخطط لبناء ١٧٣٨ وخدة سكنية استيطانية جديدة "حي القناة السفلى" الذي يقع نصفه في القدس الشرقية المحتلة ضمن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧،

والآخر داخل الخط الأخضر، حيث يقع الحي الاستيطاني الجديد بين مستعمرتي "جفعات همتوس" و"هار حوماه."

- قامت قوات الاحتلال، بأعمال التجريف لشق طريق استيطاني بطول ٣٠٠ متر بين مستعمرة "هجاي" وقرية خربة قلقس الواقعة جنوب مدينة الخليل.
- قامت قوات الاحتلال بأعمال التجريف في أراضي المواطنين قرب المدخل الشمالي لمدينة سلفيت، لشق طريق استيطاني يؤدي إلى دوار مستعمرة "أرئيل.
- شرعت مجموعة من المستوطنين في منطقة جبل الريسان قرب قرية راس كركر، بشق طريق استيطاني جديد في أراضي المواطنين الزراعية المهددة بالمصادرة والبالغ مساحتها ٦٠٠ دونم والتي تتوسط قرى راس كركر وخربثا بني حارث وكفر نعمة.

- **مصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية تضاعفت في عام ٢٠٢٣:-**

إن عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية تضاعفت في عام ٢٠٢٣، مقارنةً بالعام السابق، وحسب معطيات "هيئة مكافحة الجدار والاستيطان في السلطة الفلسطينية، "خلال العام ٢٠٢٣ صادرت سلطات الاحتلال ما مجموعه ٥٠٥٢٤ دونما تحت مسميات مختلفة، إعلان محميات طبيعية، أوامر استملاك، أوامر وضع يد مقارنة مع حوالي ٢٤ ألف دونم في عام ٢٠٢٢."
كما شكلت الإجراءات الاستعمارية لدولة الاحتلال في عام ٢٠٢٣، وعلى كافة الأصعدة، منعطفاً خطيراً على المستويات التشريعية والعملياتية التنفيذية على الأرض".
فيما أدى إرهاب المستعمرين إلى تهجير ٢٥ تجمعاً بدوياً فلسطينياً، ٢٢ تجمعاً بدوياً منها جرى ترحيلها بُعيد الحرب" الإسرائيلية على قطاع غزة.
وتتكون هذه التجمعات من ٢٦٦ عائلة اشتملت على ١٥١٧ فرداً جرى ترحيلهم من أماكن سكنهم إلى أماكن أخرى، تركز معظمها شرق رام الله في السفوح الشرقية تحديداً والأغوار."
ويحظى المستوطنون بدعم الحكومة الاسرائيلية اليمنية برئاسة بنيامين نتنياهو، إذ بلغ عدد المستعمرين في مستعمرات الضفة الغربية بما فيها القدس ما مجموعه ٧٣٠٣٣٠ مستعمراً، موزعين على ١٨٠ مستعمرة، و١٩٤ بؤرة استعمارية منها ٩٣ بؤرة رعوية."
وأضاف: "في مجمل العام ٢٠٢٣ تم إقامة ١٨ بؤرة استيطانية جديدة، ثمانية منها أقيمت بعيد السابع من أكتوبر، أخذت ١٤ منها شكل بؤر رعوية في محافظات أريحا وطوباس وسلفيت ورام الله ونابلس وأربعة منها أخذت شكل البؤرة السكنية، أقامها مستعمرون على أراض قرى محافظات نابلس وأريحا وطولكرم."

- **الحكومة تصادق على تحويل ٧٥ مليون شيكل "لاحتياجات أمن" البؤر الاستيطانية:-**

تحويل المبلغ للبؤر الاستيطانية تم إخفاؤه عن الجمهور، والمصادقة عليه جاءت بالرغم من موقف شعبة الميزانيات في وزارة المالية، الذي بموجبه لم يتم تلقي تفاصيل كافية حول الاحتياجات الأمنية وسلم أفضليات هذه الميزانية للبؤر الاستيطانية، حيث صادقت الحكومة الإسرائيلية، على اقتراح وزير المالية والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، بتحويل ٧٥ مليون شيكل لصالح "الأمور الأمنية في الاستيطان الشبابي في يهودي والسامر"، أي للمستوطنين في البؤر الاستيطانية العشوائية، ويأتي ذلك بعد عشرة أيام من المصادقة على ميزانية الدولة المعدلة، للعام الحالي، بسبب الحرب على غزة، وبعد خمسة أيام من المصادقة على تحويل ٧٥ مليون شيكل من وزارة الداخلية إلى وزارة الاستيطان.

وأشارت صحيفة "ذي ماركر" إلى أن تحويل المبلغ للبؤر الاستيطانية تم إخفاؤه عن الجمهور، إذ لم يظهر في البيان الرسمي حول المواضيع التي تناقشها الحكومة اليوم. ورجحت الصحيفة أن إخفاء هذا الموضوع عن الجمهور نابع من معارضة جهات مهنية وقانونية في الحكومة، "إثر ادعاءات بعدم قانونية رئد هذه الأموال، وكذلك على إثر توقع عجز مالي عميق في ميزانية العام ٢٠٢٤، والتخوف من غياب أداء مسؤول وملجوم في الميزانية قد يؤدي إلى خفض التدريج الائتماني لإسرائيل."

وكان سموتريتش قد طلب المصادقة على ميزانية للبؤر الاستيطانية العشوائية قبل المصادقة على ميزانية الدولة، وتم رفض طلبه في أعقاب عدم موافقة دائرة المستشار القانوني في مكتب رئيس الحكومة على رصد ميزانية أمنية ليس عن طريق وزارة الأمن.

وتأتي مصادقة الحكومة، اليوم، بالرغم من موقف شعبة الميزانيات في وزارة المالية، الذي بموجبه لم يتم تلقي تفاصيل كافية حول الاحتياجات الأمنية وسلم الأفضليات في الميزانية المطلوبة للبؤر الاستيطانية.

بلغت قيادة الجيش الإسرائيلي المستوى السياسي بأن العام ٢٠٢٤ المقبل سيكون "عام حرب"، بكل ما يعني ذلك من حيث استدعاء قوات الاحتياط والتأثير على المرافق الاقتصادية المدنية، وعلى جهاز التعليم وإعادة سكان "غلاف غزة" والبلدات القريبة من الحدود اللبنانية إلى بيوتهم، حسبما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" .

وقال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هيرتسي هليفي، أمس، إنه "لا توجد حلول سحرية واختصار في الطريق إلى تفكيك أساسي لمنظمة إرهابية، وإنما قتال عنيد وحازم. ونحن حازمون جدا. وسنصل إلى قيادة حماس، سواء استغرق ذلك أسبوعا أو أشهرا."

ووفقا للصحيفة، فإنه توجد انتقادات داخل الجيش الإسرائيلي على إدارة الحرب. ونقلت عن ضباط يشاركون في التوغل البري في القطاع قولهم إنه "لم يكن من الصواب العمل في خانيونس في موازاة شمالي القطاع، لأن المقاومة في الشمال كانت كبيرة وكانت هناك حاجة إلى عدد من الفرق العسكرية لتفكيك كتائب حماس والوصول إلى حسم."

حسب الصحيفة، فإن استمرار حالة الحرب خلال العام المقبل لا يتعلق بالحرب على غزة، وإنما باحتمالات تطور القتال بين إسرائيل وحزب الله، المحدود حاليا، إلى حرب واسعة. وتدعي تقديرات الجيش الإسرائيلي أن عدد شهداء حزب الله أعلى مما يعلن عنه.

وأشارت الصحيفة إلى أنه من شأن تصعيد الغارات والقصف الإسرائيلي في لبنان أن يدفع سكان في جنوب لبنان إلى النزوح شمالا، في ظل تقديرات إسرائيلية أن عدد النازحين اللبنانيين حاليا تجاوز ١٠٠ ألف نازح.

ويعتبر الجيش الإسرائيلي أن نزوح اللبنانيين شمالا من شأنه أن يزيد الضغوط على أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، "الذي لديه حساسية كبيرة تجاه مكانته لدى الجمهور". واعتبر الناطق باسم الجيش الإسرائيلي أن "حزب الله حوّل جنوب لبنان إلى منطقة قتال ويواصل تشكيل خطر على مستقبل لبنان كله."

خ. حواجز عسكرية مفاجئة، إغلاقات، وحصار:-

واصلت قوات الاحتلال تضييقاتها المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين الفلسطينيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم، حيث أقامت قوات الاحتلال خلال كانون الأول من العام ٢٠٢٣ (٦٤٥) حاجزًا مفاجئًا في الضفة الغربية، لتعطيل حركة المواطنين في عموم الضفة الغربية، توزعت هذه الحواجز كالتالي: ١٧القدس، ١٢٨ رام الله، ٥ جنين، ١ طوباس، ٩ طولكرم، ٩٦ قلقيلية، ٦٧ نابلس، ٦٢ سلفيت، ١٥٥ اريحا، ٤٧ بيت لحم، ٥٨ الخليل.

د. هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية: -

صعد الاحتلال أنشطته الخاصة بهدم منازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس المحتلة، والمنطقة المصنفة "ج" من الضفة الغربية المحتلة، الخاضعة لسيطرة احتلالية أمنية وإدارية؛ بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد، وحسب التقرير الشهري لـ"دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، هدمت آليات الاحتلال خلال كانون الأول ٢٠٢٣، (٣٠) منزلا فلسطينيا.

- **هآرتس: بلدية الاحتلال في مدينة القدس سرعت من معدل هدم منازل الفلسطينيين منذ بداية الحرب على قطاع غزة في السابع من تشرين الأول الماضي: -**

كشفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، أن بلدية الاحتلال في مدينة القدس سرعت من معدل هدم منازل الفلسطينيين منذ بداية الحرب على قطاع غزة في السابع من أكتوبر الماضي.

وأشارت الصحيفة في تقريرها إلى أنه في عام ٢٠٢٣ تم تدمير ١٤٠ منزلاً في أحياء مدينة القدس، وبذلك تكون نسبة الارتفاع حوالي ٦٠% أكثر من العام الماضي، وتابعت الصحيفة تقريرها بأن بلدية الاحتلال هددت ٨٤ مبنى آخر، مثل المحلات التجارية والمستودعات، بالهدم.

وقالت مصادر مقدسية محلية، إن قوات الاحتلال وضمن اخطارها بهدم٢٠٠٠ منزل أخطرت بهدم بعض المنازل هدما كاملا، وأخرى هدما جزئيا، وتشمل غرفا وأدراجا، وأي إضافات على المنازل أضيفت قبل عام ٢٠١٥.

وأضافت المصادر أن قوات الاحتلال أمهلت أصحاب المنشآت والمنازل المهددة فترات زمنية متفاوتة لهدم منازلهم بأيديهم، وإلا سيتم هدمها من قبل طواقم بلدية الاحتلال وفرض غرامات مالية باهظة مقابل ذلك.

وقالت صحيفة "هآرتس" في تقريرها:"إن سياسة تسريع وتيرة هدم المنازل والمنشآت التي تنفذها البلدية في القدس حاليًا غير عادية مقارنة بجولات القتال السابقة في غزة، وذلك عندما امتنعت السلطات عن هدم المنازل في القدس الشرقية حتى لا تتعاظم حالة التوتر الأمني في المدينة".

بينما أصدر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تعليمات تقضي بوقف هدم منازل جنود الاحتياط في البؤر الاستيطانية غير القانونية بالضفة الغربية.

ومنذ مطلع العام الجديد، ووفقًا للصحيفة، فقد أعلن وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير عن سياسة جديدة لزيادة هدم منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية.

وأكد مسؤولون في البلدية أن الوزير بن غفير مارس ضغوطًا بشأن هذه القضية، ولكن طيلة العام الماضي كان معدل عمليات الهدم مشابهة تمامًا للسنوات السابقة: في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣، تم

هدم ما معدله عشر منازل شهريًا. ولكن منذ يوم ٧ أكتوبر، ارتفع معدل الهدم ليصل إلى حوالي ١٧ عملية هدم شهريًا في المتوسط".

وأضافت الصحيفة: "في القدس الشرقية، صدرت الآلاف من أوامر الهدم ضد مباني بنيت دون تراخيص بناء". ويدفع الاحتلال، كما تؤكد منظمات متخصصة في مجال حقوق الإنسان، الفلسطينيين للبناء دون تصاريح، نظرًا لاستحالة استصدار رخص بناء للفلسطينيين في القدس الشرقية.

ويجري تنفيذ جزء كبير من عمليات الهدم بحضور قوة كبيرة من شرطة الاحتلال، وشهدت بعض عمليات الهدم التي نفذت في الأسابيع القليلة الماضية، اندلاع مواجهات بين الفلسطينيين والشرطة. وفي الأسبوع الماضي، تم اعتقال ١١ مقدسيًا أثناء اشتباكات اندلعت خلال هدم منزل في جبل المكبر.

ونقلت الصحيفة عن أفيف تتارسكي، الباحث في جمعية "عير عميم" الحقوقية الإسرائيلية قوله: "حقيقة ارتفاع معدل هدم المنازل في الحرب الحالية دليل إضافي يشير إلى أن حكومة نتنياهو وبن غفير تسعى إلى إشعال النار في المنطقة".

ذ- انتهاكات المستوطنين: -

واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم؛ مستفيدين في هذا السياق من دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر كانون الأول ٢٠٢٣ وفق نتائج التقرير الشهري لـ" دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" (١٣١) اعتداءات شملت دهس مواطنين، رشق حجارة واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين.

وعلى هذا الصعيد ذكر رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في السلطة الفلسطينية الوزير مؤيد شعبان، إن قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، ارتكبوا العام الماضي ٢٠٢٣، (١٢١٦١) اعتداء بحق الفلسطينيين المدنيين وأراضيهم وممتلكاتهم ومقدساتهم في مختلف الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة. وأكد شعبان في مؤتمر صحفي حول أبرز انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي ومستوطنيه المتطرفين، أنه تم تسجيل (٥٣٠٨) اعتداءات العام الماضي في ارتفاع قياسي بعدد الاعتداءات المسجلة في عام واحد، موضحا أن جيش الاحتلال نفذ ٩٧٥١ اعتداء، فيما نفذ المستوطنون ٢٤١٠ اعتداءات، ونفذ الجانبان ٢٠٦ اعتداءات مشتركة، وأضاف بأن اعتداءات المستوطنين المتطرفين تركزت في محافظة نابلس بواقع ٨٤٢ اعتداء، تليها محافظة رام الله بواقع ٤١٩ اعتداء، ثم محافظة الخليل ٣٧٦ اعتداء، محافظة بيت لحم ٢٠٤ اعتداءات، وسلفيت ١٦٥ اعتداء، وطوباس ١٣٧ اعتداء.

ثالثا: الشؤون الإسرائيلية

تستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مُسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، ومن بينها ورقة نشرها مركز "مدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" تناقش ما يُعرف إسرائيلياً بـ "اليوم التالي للحرب"، حيث يزداد الاهتمام الإسرائيلي الداخلي بمناقشة السيناريوهات والتصورات الإسرائيلية لمستقبل قطاع غزة وفق التصورات الإسرائيلية .من ناحية، هناك توجه يدفع باتجاه السعي لإخراج إسرائيل من "الورطة" أو "المصيدة" باللجوء إلى إنهاء القتال والتوصل إلى صفقة تبادل أسرى بما يضمن المصالح الإسرائيلية على كافة المستويات .من ناحية ثانية، يُصرّ التوجه السائد على ضرورة استمرار العمليات العسكرية في قطاع غزة حتى تحقيق أهداف إسرائيل العسكرية والسياسية مع تبنّي نهج تفضيلي بين جنوب وشمال القطاع.

أما التقرير الثاني فيتناول لذات المركز فيتناول التصريح اللافت للرئيس الأميركي، بشأن الحاجة إلى "إعادة إحياء" السلطة الفلسطينية "استعداداً لليوم التالي" للحرب الإسرائيلية التدميرية المتواصلة على قطاع غزة، وهو الأمر الذي دفع بالكثير من المعنيين، المباشرين وغير المباشرين، الأفراد والمؤسسات، إلى الشروع الفوري في البحث والتحليل والتمحيص لمحاولة الإجابة على جملة من الأسئلة المركزية المترتبة على التصريح أعلاه والمشتقة من دلالاته ومقاصده السياسية.

أ- مع غياب التصوّر لـ "اليوم التالي" في غزة: الحرب استنزاف لحماس أم لإسرائيل؟

مع استمرار امتناع بنيامين نتنياهو عن مناقشة ما بات يُعرف إسرائيلياً بـ "اليوم التالي للحرب"، يزداد الاهتمام الإسرائيلي الداخلي بمناقشة السيناريوهات والتصورات الإسرائيلية لمستقبل قطاع غزة وفق التصورات الإسرائيلية .من ناحية، هناك توجه يدفع باتجاه السعي لإخراج إسرائيل من "الورطة" أو "المصيدة" باللجوء إلى إنهاء القتال والتوصل إلى صفقة تبادل أسرى بما يضمن المصالح الإسرائيلية على كافة المستويات .من ناحية ثانية، يُصرّ التوجه السائد على ضرورة استمرار العمليات العسكرية في قطاع غزة حتى تحقيق أهداف إسرائيل العسكرية والسياسية مع تبنّي نهج تفضيلي بين جنوب وشمال القطاع.

هذه المساهمة لا تدّعي وجود خط فاصل يخلق حدوداً واضحة بين هذين التوجهين؛ إذ إن هناك العديد من البدائل الإسرائيلية المطروحة تقع في منتصف هذين التوجهين، أو تنضوي تحتهما. لكن تحاول إجمال ما يتم طرحه من بدائل وخيارات إسرائيلية يقف كل منها على الطرف المقابل للآخر، في ظلّ استمرار إسرائيل المراوحة في المكان سياسياً (على الأقل) وتجنّب المستوى السياسي اتخاذ قرارات واضحة فيما يتعلّق بهذه المسألة.

- **حرب استنزاف ومصيدة متعددة الجبهات لإسرائيل!**

إن الحرب الإسرائيلية الحالية على قطاع غزة تختلف عن سابقاتها بشكلٍ كامل، لا من حيث أسباب وتداعيات وخسائر هذه الحرب، ولا من حيث طبيعتها ومدّتها؛ وإنما أيضاً من كونها (أي الحرب) تحولت إلى هدف وليس وسيلة لتحقيق أهداف سياسية كما جرت الحروب السابقة. الكاتب يوسي ميلمان (المعلّق في شؤون الأمن والاستخبارات) يرى أن أحد أسباب تعثّر الجيش الإسرائيلي بعد أكثر من مئة يوم على الحرب في تحقيق هدف الحرب، هو أن المستوى السياسي منذ البداية لم يُحدّد أهدافاً دقيقة للحرب، إذ إن الأهداف المُعلنة يُنظر إليها منذ اليوم الأول على أنها أهداف غير واقعية، بالتالي، فإن إسرائيل لا تملك أية استراتيجية أو تصور لإنهائها. هذا الأمر يتعزّز مع استمرار تصريحات رئيس الحكومة **الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بأن الحرب ستستمر عدّة أشهر حتى تحقيق "النصر الساحق" مع استمرار الامتناع عن مناقشة ما بات يُعرف إسرائيلياً بـ "اليوم التالي" لأسباب وحسابات سياسية- شخصية، وسياسية داخلية (حزبية) أيضاً. وهذا يتقاطع مع رغبة كل من وزير الدفاع يوآف غالانت، ورئيس هيئة أركان الجيش هرتسي هليفي، اللذين يؤيدان استمرار الحرب.**

من جهة ثانية، **فإن استمرار غياب تصور سياسي إسرائيلي واضح لمستقبل قطاع غزة، بالتزامن مع استمرار إطلاق الشعارات الكبيرة وتبنّي أهداف غير منطقية وغير قابلة للتحقيق، يدفع إسرائيل نحو السقوط في مصيدة خطيرة متعدّدة الجبهات على النحو التالي: ١) حرب شاملة ومفتوحة في قطاع غزة؛ ٢) حرب استنزاف مع حزب الله على الجبهة الشمالية على حافة القتال المفتوح؛ ٣) استمرار هجمات الحوثيين من اليمن ضد إسرائيل ومحاولة فرض حصار مائي من الجنوب بشكل كلي أو جزئي؛ ٤) تزايد خطر المواجهة العسكرية المفتوحة في الضفة الغربية واندلاع انتفاضة ثالثة وهو ما يريده المستوطنون وممثلوهم في** الكنيست؛ **٥) تزايد خطورة ممارسة إيران الضغط على الفصائل الشيعية الموالية لها في العراق وسورية على الانخراط المتزايد في هذه الجبهة وتوسيع هجماتها ضد إسرائيل وهو ما يساعدها في محاولة لإسراع الجهود من أجل الوصول إلى القنبلة النووية.**

هذه الحال المركّبة تُضاف إليها أزمة داخلية غير مسبوقة ومركّبة على النحو التالي: ١) استمرار أزمة ملف الأسرى والمحتجزين الإسرائيليين وتعثّر محاولات التوصّل إلى صفقة تبادل لإعادتهم؛ ٢) استمرار أزمة عشرات آلاف الإسرائيليين الذين تم إجلاؤهم من المنطقة الحدودية مع لبنان؛ ٣) استمرار أزمة سكان مستوطنات غلاف قطاع غزة. وكل ما سبق يجعل الحال غير مسبوقة بالنسبة لإسرائيل في تاريخ حروبها السابقة، وأدق وصف لها هو أنها في مصيدة متعدّدة الجبهات، وعلى الرغم من وجود فرصة للخروج من هذه المصيدة، فإن هذا الأمر لا يُمكن أن يحدث ما دام نتنياهو في منصبه رئيساً للحكومة.

- **"تشكيل اليوم التالي يتطلّب نصراً في اليوم السابق!"**

وبخلاف التوجه المُشار إليه أعلاه، يرى عاموس يدلين (الذي شغل في السابق منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية- أمان) أن الانتقال إلى "المرحلة الثالثة" من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة

يهدف لتعزيز المصالح الإسرائيلية على المستويات العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية .من جهة، **إن العمليات العسكرية بشكلها السابق الكثيف استنفدت نفسها، ولذلك، فإن الخيار الأفضل والذي يخدم أهداف الحرب هو الانتقال إلى حرب استنزاف مستمرة لحركة حماس على كافة الصعد .**من جهة ثانية، **إن الانتقال للمرحلة الثالثة يشمل أيضاً تسريح عدد كبير من جنود الاحتياط، وهو ما سيساعد على تقليص الخسائر في صفوف الجيش، بالإضافة إلى تقليل الخسائر الاقتصادية المترتبة على إخراج هؤلاء من سوق العمل، بالتزامن مع ذلك يتم إعادة انتشار/ تموضع الجيش في منطقة شمال وادي غزة التي بدأت إسرائيل تحقّق فيها سيطرة بعد أن ألحقت ضرراً كبيراً بالقدرات العسكرية لحركة حماس .**من جهة ثالثة، **إن الانتقال إلى "المرحلة الثالثة" من الحرب من شأنه أن يمنح الجيش هامشاً زمنياً طويلاً يستفيد منه في كسب مزيد من الوقت بهدف تحقيق أهداف الحرب، كما سيوفر للجيش مرونة في الاستعداد لمواجهة التحدّي الذي يُشكّله حزب الله على الجبهة الشمالية وإمكانية تدحرج المواجهة المحدودة فيها إلى مواجهة مفتوحة وحرب شاملة .**من جهة رابعة، **إن هذا الانتقال يعزّز من القبول والدعم الذي تُبديه الولايات المتحدة ودول العالم الغربي لفكرة أن إسرائيل لن تعود إلى واقع ما قبل ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وأن الحرب في غزة لن تتوقف بل سيتغير شكلها فقط وهو أمر مهم من الناحية السياسية، ويخلق شرعية واعترافاً دولياً بضرورة الاستمرار في الحرب حتى "القضاء على حركة حماس ."**من جهة خامسة، **فإن الانتقال إلى هذه المرحلة سيسمح لإسرائيل بالانخراط بشكلٍ أكبر في تشكيل الواقع المستقبلي في غزة بالتوازي مع استمرار الإضرار بقدرات حركة حماس العسكرية والسلطوية، وما يجعل هذا الأمر مُلحاً أن غياب النقاش أو التصورات في هذا الشأن قد يفقد إسرائيل "الإنجازات العسكرية الميدانية" وتحديداً في قطاع غزة، كذلك هذا الأمر الذي يُمكن من خلاله حشد الدعم الدولي والإقليمي الساعي أيضاً للبحث عن بديل فلسطيني لحكم حماس في غزة.**

ولكي تتحقّق أهداف الحرب المتمثّلة بإعادة الأسرى الإسرائيليين، تدمير قدرات حركة حماس العسكرية والسلطوية، وإعادة سكان مستوطنات غلاف قطاع غزة، وفقاً للتصوّر الذي يطرحه يدلين، فسيتعيّن على المستويين السياسي والعسكري الاختيار بين بدائل أربعة رئيسة، منها بديلان يتعاملان مع قطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة، وآخران يتبنّيان نهجاً مختلفاً لكل من شمال وجنوب القطاع، نُلخّصها على النحو التالي:

البديل الأول- "خانيونس :"**بموجبه يتم الانتقال من القتال الكثيف في شمال قطاع غزة إلى قتال أقل كثافة وتركيزاً في خانيونس، من أجل مواصلة الضغط العسكري على حركة حماس، وعلى الرغم من تسريح معظم قوات الاحتياط، فإن معظم هذه القوات ستبقى إلى جانب القوات النظامية حتى إشعار آخر (إعادة تموضع/ انتشار الجيش في شمال قطاع غزة ولاحقاً في الجنوب).**

البديل الثاني- "الأميركي :"**بموجب هذا البديل، تدفع الإدارة الأميركية إسرائيل باتجاه الانتقال إلى تبنّي عملية عسكرية محدّدة بعيداً عن الكثافة المُتبعة منذ بداية الحرب قدر الإمكان ضد قيادة حركة حماس، وتعتمد بشكل رئيس على "عمليات الإحباط المركّز" من الجو ومن خلال عمليات ميدانية تقوم بها الوحدات الخاصة. هذا الأمر قد يدفع الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل من أجل انسحاب جميع القوات من غزة**

إلى الحدود، في إطار مساعي التقليل من أعداد الضحايا من المدنيين وحجم التدمير كذلك، لتهيئة الظروف من أجل تعزيز سيطرة مدنية فلسطينية في قطاع غزة لا تشمل حماس ضمن مخطط سياسي شامل للساحة الفلسطينية.

البديل الثالث- حصار في الشمال، وقتال في الجنوب :**يقترح هذا البديل التعامل مع القطاع كمنطقتين: استمرار القتال في منطقة وسط وجنوب قطاع غزة، وفرض حصار على منطقة شمال القطاع التي تم تهجير الغالبية العظمى من سكّانها في محاولة للحفاظ على "الإنجازات الميدانية" التي حققها الجيش، منع حماس من إعادة تنظيم وبناء نفسها في هذه المنطقة، واستخدامها كورقة من أجل "تطهير" حماس، وإعادة الأسرى وإعادة إعمار مستوطنات الغلاف. بالتزامن مع ذلك، سيفرض هذا الحصار على مقاتلي حماس الخروج من الأنفاق والاختيار بين الموت أو الاستسلام.**

البديل الرابع- إعادة إعمار في الشمال، وقتال في الجنوب :**يقترح هذا البديل الاستفادة من الظروف التي تمت تهيئتها في مناطق شمال القطاع، والبدء بإعادة سكان هذه المناطق بشكلٍ تدريجي مع العمل على تحقيق استقرار عبر البدء بإعادة الإعمار فيها، تمهيداً لخلق واقع سياسي بالتعاون مع اللاعبين الإقليميين والدوليين يكون النموذج المستقبلي لكل قطاع غزة. بالتزامن مع ذلك، تستمرّ إسرائيل في العمل العسكري ضد حركة حماس والبنية التحتية (الأنفاق) في جنوب قطاع غزة التي لم يتم تدميرها بعد.**

يُشير يدلين إلى أن كل بديل من البدائل المذكورة ينطوي على مجموعة من المكاسب والمخاطر، لذلك يقترح أن تلجأ إسرائيل إلى تبنّي استراتيجية استنزاف مستمرّة ومتعدّدة الأبعاد ضد حركة حماس تجمع بين الخطوات العسكرية والسياسية والاقتصادية واسعة النطاق، من خلال تبنّي بديل يجمع بين العناصر التي تخدم إسرائيل في "البديل الأميركي" والعناصر المهمة في "البديل الثالث"، مع الاستغناء عن أية عناصر فيهما قد تستفيد منها حركة حماس في إعادة بناء وتنظيم قوتها في شمال القطاع، أو تعرّض إسرائيل للضغط والانتقاد الدولي.

بالتالي، تتبنّى إسرائيل نمطاً قتالياً منخفض الكثافة في شمال القطاع، والتركيز العسكري على الجنوب دون اللجوء إلى وقف إطلاق النار بشكل كامل (وإن تعين عليها القبول بهدن مؤقتة في إطار صفقات إطلاق سراح الأسرى). بالإضافة إلى ذلك، تحافظ إسرائيل مع مرور الوقت على "حرية عمل عسكري" بالتزامن مع بناء "حزام أمني" على طول الحدود يضمن لها ذلك وسط استمرار تدمير الأنفاق في المناطق المحتلة والقضاء على القدرات العسكرية لحركة حماس فيها. أما في ما يتعلّق بمعبر رفح ومحور فيلادلفيا، فسيتعيّن على إسرائيل "تطويره" وبناء عائق تحت أرضي بالتعاون مع الولايات المتحدة ومصر، وكذلك فرض سياسات مالية شديدة جداً لتجفيف مصادر تمويل الحركة خارج وداخل القطاع بالتعاون مع الأطراف الإقليمية والدولية، وكل هذه الخطوات يجب أن تتم بشكل تدريجي وبالتعاون مع الولايات المتحدة التي تسعى أيضاً إلى "إصلاح" السلطة الفلسطينية من خلال ما بات يُعرف بـ "سلطة فلسطينية متجدّدة"، وإلى حين ذلك، سيتعين على إسرائيل التعامل مع "جهات محلية" لا تنتمي لحماس أو لفتح في المناطق التي تسيطر عليها والتي تعمل بها.

ختامًا، إن البدائل والتصورات المطروحة أعلاه تُغطي في كلّيتها توجهين في ما يتعلّق بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وسط مراوحة إسرائيل مكانها عسكرياً في الحرب، وهو الحال الذي يتتعزّز مع استمرار عدم الحسم في ما بات يُعرف بـ "اليوم التالي" لحسابات سياسية داخلية في إسرائيل. لكن، رغم عدم الحسم في هذا النقاش، إلا أن المعطيات الميدانية، ونوايا اللاعبين في إسرائيل كذلك، تُشير إلى أن الوجهة في إسرائيل، حتى في أقل السيناريوهات حدّة، هي تحويل القطاع إلى منطقة حربية دائمة لإعادة الوضع إلى ما كان قائماً عليه قبل الانسحاب الإسرائيلي من القطاع عام ٢٠٠٥، عبر إعادة انتشار/ تموضع الجيش في المحيط، على الأقل، بشكل يضمن لها حرية عمل عسكري- أمني في المستقبل، ويخفّف من الضغط الدولي- إن وجد أصلاً- في أعقاب تداعيات قرارات محكمة العدل الدولية التي يُمكن لإسرائيل ربّما التحايل عليها في المدى القريب من خلال الترويج لمرحلة جديدة من الحرب تشمل "خفض القتال، وزيادة المساعدات الإنسانية"، لكنها ستفشل بذلك على المدى البعيد ليس لأسباب مرتبطة بحساباتها السياسية الداخلية وبإجراءاتها العسكرية المستمرّة على الأرض فقط؛ وإنما أيضًا في ئل تصاعد الأصوات اليمينية الاستيطانية المطالبة بعودة الاستيطان في قطاع غزة تحت شعار "الاستيطان يجلب الأمن."

ب- ورقة سياساتية إسرائيلية جديدة: ما هي "السلطة الفلسطينية المُجدَّدَة" التي تحدث عنها بايدن كجزءٍ من "حل الدولتين"؟

في الثاني من تشرين الثاني الأخير، أدلى الرئيس الأميركي، جو بايدن، بتصريح لافت بشأن الحاجة إلى "إعادة إحياء" ("إحياء من جديد") السلطة الفلسطينية "استعداداً لليوم التالي" للحرب الإسرائيلية التدميرية المتواصلة على قطاع غزة، دفع الكثير من المعنيين، المباشرين وغير المباشرين، الأفراد والمؤسسات، إلى الشروع الفوري في البحث والتحليل والتمحيص لمحاولة الإجابة على جملة من الأسئلة المركزية المترتبة على التصريح أعلاه والمشتقة من دلالاته ومقاصده السياسية.

كان من الواضح تماماً، آنذاك، أن بايدن قصد من تصريحه ذاك، بالدرجة الأولى، طرح موقف مضاد للمعارضة التي أبداها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ليس فقط لأي شكل من أشكال إعادة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، بل لمجرد وجود السلطة الفلسطينية واستمرار بقائها لكونها ـ في زعمه ـ "داعمة للإرهاب وتربي أولادها على كراهية إسرائيل."

غير أن بايدن، الذي وجد نفسه وإدارته في ورطة سياسية، داخلية وخارجية، من جراء استمرار الحرب الإبادية في غزة وما تخللها من مجازر وجرائم وما أثارته من موجة غضب دولية عارم، وخصوصاً على أعتاب الانتخابات الرئاسية المقبلة في الولايات المتحدة، أراد لتصريحه عن "إعادة إحياء" السلطة الفلسطينية أن يكون جزءاً من تصوّره العام لحل الدولتين، الذي لا يزال يشكل، من وجهة نظره وإدارته، الحل الوحيد الممكن والقابل للتطبيق للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وهو ما عبر عنه بالقول إن "بنية سلطوية واحدة ينبغي أن تشمل منطقتيّ غزة والضفة الغربية اللتين ينبغي أن يعاد ربطهما معا، فيما نسعى نحن جميعاً إلى سلطة فلسطينية قد مرت بعملية إحياء من جديد وحل الدولتين."

في ضوء ذلك، بدأ البحث عن إجابات للأسئلة المتوالدة من الحديث عن "إعادة إحياء السلطة الفلسطينية"، وهي أسئلة عديدة ومتفرعة، لكنّ أهمها هي التالية: كيف ستكون السلطة الفلسطينية "المُجَدَّدَة"؟ كيف ستستعيد مكانتها، كما كانت في أيامها الأولى؟ ماذا سيكون دورها؟ وهل ستكون قادرة على القيام بالمهامّ المعقّدة التي ستُوكَل إليها في "اليوم التالي للحرب" وبحيث تشكل قاعدة مستقبلية للدفع نحو حل الدولتين؟

من بين أبرز المحاولات العديدة التي جرت في إسرائيل مؤخراً لرسم ملامح "السلطة الفلسطينية المجدَّدَة" وتحديد طبيعتها ومهماتها، كانت "الورقة السياساتية" التي صدرت الأسبوع الماضي عن معهد "مِتفيم" (مسارات)، "المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية" بالتعاون مع "صندوق بيرل كتسنلسون" وأعدّها الباحث الكبير في "معهد دراسات الأمن القومي" في تل أبيب، يوحنان تسوريف. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن تسوريف، في منصبه العسكري الأخير، كان "مستشاراً للشؤون العربية للإدارة المدنية في قطاع غزة"، خلال الفترة منذ بداية الانتفاضة الأولى حتى الانتهاء من تطبيق اتفاق أوسلو، وكان المترجم الخاص لرئيس الحكومة الإسرائيلية، إسحاق رابين، في لقاءاته العلنية العديدة مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات خلال السنة الأولى بعد تطبيق الاتفاق.

- <u>جزء من رؤية سياسية واضحة:-</u>

يؤكد تسوريف، في مستهل ورقته هذه، أنه "ليس بايدن فقط الذي يؤيد تعزيز السلطة الفلسطينية، بل أيضاً كل المعنيين بضمان الأمن لإسرائيل يدركون أنه بدون سلطة فلسطينية تعترف بحق دولة إسرائيل في الوجود وتتمتع بالقدرات الفاعلة القادرة على فرض القانون والنظام وتوفير احتياجات السكان الفلسطينيين، لن يكون بالإمكان نقل المسؤولية السلطوية إلى الفلسطينيين أنفسهم. ومن هنا، فقد أصبحت السلطة الفلسطينية المُجدَّدَة أحد المركّبات المركزية والضرورية لتحقيق الأمن والدفع نحو تسوية يميزها الاستقرار."

لكي تكون السلطة الفلسطينية المُجدّدَة قادرة على خلق واقع جديد في قطاع غزة ما بعد الحرب، ينبغي أن ترتكز على، وأن تكون جزءاً من، رؤية سياسية واضحة يلتزم الطرفان، الإسرائيلي والفلسطيني، بالسعي إلى تطبيقها، بالاتكاء على الأسس التالية: ١. قدرة السلطة على السيطرة الفاعلة، التي تتعزز باستمرار، وتسمح لإسرائيل بالخروج من القطاع نهائياً؛ ٢. تتولى إدارة الشؤون المدنية دون أي تدخل إسرائيلي ودون أي احتكاك إسرائيلي مع السكان الفلسطينيين، لا من "إدارة مدنية" ولا من خلال "لجان/ مكاتب تنسيق" ولا من خلال أي إطار آخر؛ ٣. تحتفظ إسرائيل، من الخارج، بالسيطرة الأمنية في قطاع غزة فترةً زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، كجزء من جهاز مرحلي. ويكون بإمكانها "الاستعانة بقوات دولية توكَل إليها مهمة المساعدة في إعادة تأهيل القطاع". لكنّ هذه القوات لا تعيق عمل إسرائيل في حال "اضطرت إلى إجراء مطاردة ساخنة"، وفقما ورد في اتفاقيات أوسلو؛ ٤. يتم توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سلطة حكم واحدة، على أن يتقرر مصيرهما بانتهاء المدة الزمنية المرصودة لإعادة التأهيل واستقرار السلطة الفلسطينية المجدَّدة، بروح المسار الذي اقترحه الرئيس بايدن؛ ٥. منع نشوء فراغ

سلطوي في القطاع بما يتيح استيلاء أو تسلل قوات معادية لإسرائيل؛ ٦. تمتنع إسرائيل عن إقرار حقائق ناجزة جديدة في مناطق القطاع خلال المرحلة الانتقالية.

- **شروط ومعايير وواجبات إسرائيل:-**

ترى الورقة أيضاً أن السلطة الفلسطينية المجددة "يمكن أن تُقاد من قبل أي فلسطيني يتمتع بالأهلية وتشكل خدمة الجمهور والعمل من أجل الصالح العام هاجسه وهدفه ويتم انتخابه، أو تعيينه، بصورة قانونية". أما المرشحون لإشغال هذا المنصب فيُشترَط فيهم استيفاء عدد من المعايير الأساسية قبل أن يكون بإمكان أحدهم تسلم الصلاحيات المخولة إليه. وهذه المعايير تشمل، بحسب الورقة: ١. القبول والاعتراف بجميع التعهدات التي أخذتها منظمة التحرير الفلسطينية على عاتقها، بما في ذلك وأولها الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة سيادية وبحقها في الوجود والعيش بأمان؛ ٢. احتكار استخدام القوة و/ أو السلاح في أيدي السلطة الفلسطينية المنتخَبة والشرعية، بصورة حصرية، ومنع الاحتفاظ بأي قوة عسكرية أو مليشياتية أو من أي نوع آخر لأي تنظيم أو جسم غير تابع للسلطة وأذرعها الرسمية؛ ٣. مطالبة أي جسم جماهيري أو سياسي يطلب العمل والنشاط العلنيين في المناطق الخاضعة لسلطة السلطة المنتخبة بالإعلان عن معارضة كل أنواع وأشكال الكفاح المسلح أو العنيف ضد إسرائيل أو ضد أي جسم آخر؛ ٤. نزع جميع أنواع السلاح، باستثناء التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين، من جميع المناطق الخاضعة لسلطة السلطة الفلسطينية، وذلك سعياً إلى تعزيز سيادة القانون والنظام العام.

وتشدد الورقة على أن "بناء سلطة فلسطينية قوية مرهون، إلى حد بعيد، بالخطوات التي ينبغي على إسرائيل القيام بها، أو تلك التي تستطيع القيام بها". أما تلك الخطوات التي "ينبغي على إسرائيل القيام بها"، فتحددها الورقة على النحو التالي: ١. على إسرائيل أن تحدد، أولاً وبصورة واضحة، أن "تعزيز السلطة الفلسطينية المحددة هو مصلحة قومية إسرائيلية حيوية"، ثم التعهد ـ استجابة للطلب الأميركي ـ بأن تكون السلطة البديلة في قطاع غزة معتمدة على السلطة الفلسطينية، بصورة أساسية؛ ٢. على إسرائيل تحويل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية، والتي كانت إسرائيل قد جمّدتها. وهذا، أيضاً، استجابة لطلب أميركي؛ ٣. على إسرائيل تعميق وتوثيق التنسيق الشامل بين السلطة الفلسطينية وكل واحدة من الوزارات المعنية وذات الصلة في الحكومة الإسرائيلية؛ ٤. على إسرائيل استئناف عقد لقاءات اللجنة الاقتصادية المشتركة ووضع برنامج عمل يهدف إلى تعزيز الاقتصاد الفلسطيني؛ ٥. على إسرائيل الدفع قدماً بخطوات خاصة لبناء وتعزيز الثقة في مقابل الفلسطينيين، بما في ذلك في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ٦. على إسرائيل تنسيق ومرافقة العمليات والإجراءات الإصلاحية التي سينفذها ويقودها المجتمع الدولي في المناطق الفلسطينية، وخاصة في قطاع غزة .

تشدد الورقة على أن إدارة الرئيس بايدن في الولايات المتحدة، وكذلك في الدول الأخرى المعنية بتجديد السلطة الفلسطينية، حريصة على المحافظة على التسوية التي نشأت نتيجة تطبيق اتفاقيات أوسلو، على الرغم من الأزمات العديدة التي تعرضت لها. ذلك أن استمرار الوضع القائم الذي لا اتفاق فيه حول مسار محدد لمرحلة ما بعد الحرب من شأنه إطالة أمد الحرب دون طائل ووضع إسرائيل على مسار تصادمي مع

الإدارة الأميركية التي تجتهد لإعادة صياغة سياستها في الشرق الأوسط وتحتاج، لهذا الغرض، إلى موقف حليفتها إسرائيل بشأن مستقبل قطاع غزة.

هذا المسار المُقترح في هذه الورقة يمكن أن يشكل ـ بحسب مُعدِّها ـ قاعدة متينة لتلبية المطلب الإسرائيلي بوضع مسألة الأمن واعتباراتها في رأس سلم الأولويات، "شريطة أن تكون أهداف الحرب الحالية قد تحققت، وفي مقدمتها أن حركة حماس لم تعد صاحبة السلطة في قطاع غزة وأنه من الممكن البدء بمشروع ترميم قطاع غزة وإعادة بنائه من جديد".